

مجلة جيل

الدراسات السياسية والعلاقات الدولية



ISSN 2410-3926

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دوريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc-magazines.com - politic@jilrc-magazines.com



العام الثالث – العدد 10 : سبتمبر 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرفة العامة: د. سرور طالبي المل

المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحيايوي



ISSN 2410-3926

التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعني بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكّلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان – تركيا-

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة تكريت-العراق

الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د. هشام جميل – أستاذ القانون الدستوري -جامعة تكريت –العراق.

د. محمد بوبوش – أستاذ العلوم السياسية-جامعة وجدة المغرب.

د. مسعد عبد العاطي الشتيوي أستاذ القانون الدولي – مصر.

د. نبيلة سالك – أستاذة العلوم السياسية جامعة باتنة الجزائر.

التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل –العراق-

قواعد النشر



ISSN 2410-3926

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأمانة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 24 ساعة من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون 20 يوم من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمش معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

نموذج التيمش:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الالكترونية:
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع.

ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:

politic@jjilrc-magazines.com

الفهرس

الصفحة

- 9 • الافتتاحية.
- 11 • أمن الخليج العربي في ظل التحدي الإيراني: اياد رشيد محمد الكريم / جامعة تكريت.
- 27 • نشأة وتطور النظام الفيدرالي الأمريكي: نموذج تقاسم الصلاحيات السياسية وتوازنها عبر مستويات وقضايا الحكم / صادق عبد الحميد مالكي، (جامعة الملك عبد العزيز-جدة).
- 65 • أثر أزمة الهوية الثقافية على تكريس إشكالية الانتماء والمواطنة في الجزائر- في ضوء تداعيات العولمة-كاهنة شاطري (جامعة مولود معمري).
- 79 • جدلية العجز والوجود الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي: دراسة تحليلية: هادي عبد اللطيف النسور (هيئة الإعلام , الأردن).
- 93 • واقع السياحة الدولية في البلاد العربية: عادل الوشاني (جامعة قابس).
- 105 • العلاقة بين الخطاب السياسي والمشاركة الانتخابية في الجزائر "الطالب الجامعي نموذجاً" مصطفى الزاوي ومصطفى بن حوى (جامعة وهران2).
- 121 • Asymmetric threats and its impact on US security after 09/11. Amel Ouchenane Algiers University.

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017

الإفتتاحية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد حمده والثناء على نعمه، تصدر مجلتنا عددها العاشر وهي تحاول أن ترافق ما تشهده المنظومة العالمية من مستجدات سياسية إيمانا منها بضرورة النأي عن فخ إعادة الإنتاج ورسكلة الأفكار وطرحها بعناوين مغايرة، فالمقالات المؤهلة ضمن هذا العدد اهتمت بالتحديات المطروحة أما المجتمع الدولي ومن أهمها البناء الديمقراطي والمشاركة السياسية لتحقيق أنماط حكم تحاكي أحسن الأنظمة التي تكرسها الدساتير.

كون موادها لا تنطلق من فراغ، تحرص الهيئة العلمية للمجلة أن تعطي الأولوية للمقالات التي تقدم تحليلا موضوعيا رصينا وفهما نخبويا لأهم الأحداث والأزمات الدولية كأحداث 11 سبتمبر 2011 وانعكاساتها على الأمن العالمي عامة والإسلامي العربي على وجه التحديد.

نأمل أن يروق هذا العدد للقراء الأوفياء وللباحثين عن مادة علمية حكيمة وعلمية.

والحمد لله رب العالمين الذي بفضلته تتم الصالحات

رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيوي

أمن الخليج العربي في ظل التحدي الإيراني

أ.م.د. اياد رشيد محمد الكريم: كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت

Abstract

This paper deals with the Arabian Gulf security and how its exposure to regional threatening and affect the interests in the political, economic, security, environmental, represented by the emergence of Iran's new regional power aspects in the area, managed by the political developments that have occurred in the region in previous decades to enhance its strength and its role in the control and the launch of its arms in Arab Gulf States.

The external threats to the Gulf states imposed by the outbreak of the Iran's Islamic revolution in 1979 was characterized by the ideas the idea of exporting the revolution to all Islamic and Arab countries, and that means control of the nature of Iran's political system and the political thinking and plans on countries where ideas move the Iranian Islamic revolution.

The other risk facing the Gulf security and threaten national security, it is in Iran's pursuit of nuclear project, which will be the impact on the balance of power in the Gulf region in particular, and could lead to an arms race would be economic and security burden on the Arab Gulf states, as Iran's nuclear program began takes a character and attention internationally puts the region at a critical stage warn of the danger of war in the event that Iran does not comply with UN resolutions to end its nuclear program.

الملخص

يتناول البحث أمن الخليج العربي وكيفية تعرضه لمخاطر إقليمية تهدده وتؤثر على مصالحه في الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية والبيئية، متمثلة ب بروز إيران قوة إقليمية جديدة في المنطقة، تمكنت من خلال التطورات السياسية التي حدثت في المنطقة فبالعقود السابقة من أن تعزز قوتها ودورها في سيطرتها وإطلاق أذرعها في دول الخليج العربي.

إن التهديدات الخارجية لدول الخليج التي فرضتها الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 امتازت بطروحات فكرة تصدير الثورة إلى كل الدول الإسلامية والعربية، وهذا يعني سيطرة النظام السياسي الإيراني وتفكيره وخطته السياسية على الدول التي تمضي فيها أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية.

أما المخاطر الأخرى التي تواجه الأمن الخليجي وتهدد أمنه القومي فإنها تتمثل في سعي إيران لامتلاك السلاح النووي الذي سيكون له تأثير على توازن القوى في منطقة الخليج على وجه الخصوص وقد يؤدي إلى سباق تسلح سيشكل عبئاً اقتصادياً وأمنياً على دول الخليج العربي، فضلاً عن أن البرنامج النووي الإيراني بدأ يأخذ طابعاً واهتماماً دولياً يضع المنطقة في مرحلة حرجة تنذر بخطر الحرب في حال لم تنصاع إيران لقرارات الأمم المتحدة لإنهاء برنامجها النووي.

المقدمة

تتعرض دول الخليج العربي للكثير من المخاطر منها داخلية وأخرى خارجية وهذا ناتج عن العديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والجغرافية وتأتي في مقدمتها امتلاكها للمخزون الهائل من مصدر الطاقة النفطية، مما أعطى أهمية عالمية للمنطقة على المستوى الاقتصادي، فضلاً عن أن موقع دول الخليج المتميز الذي يربط ممرات العالم ويعد نقطة التقائها لا يقل أهمية عن باقي المزايا الأخرى التي تتمتع بها المنطقة.

أدركت دول الخليج المخاطر التي توجه نحو إقليمها، وأنها في غاية الأهمية والتعقيد والحساسية، ويأتي الخطر الإيراني مقدمة هذه المخاطر، لقد تمكنت إيران من تعزيز رصيدها من القوة الإقليمية والمكانة منذ نهاية الحرب العراقية- الإيرانية عام 1988، إذ عملت على إعادة بناء ما خربته الحرب، ولاسيما في الجانب العسكري، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، كانت إيران هي القوة الإقليمية الأكثر تأثيراً أو تدخلاً في دول المنطقة، فأصبحت وجهاً وجه مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أسهم في تعدد المشروعات الأمريكية والإيرانية حول أمن الخليج التي تحاول وضع أطر ومبادرات محددة للأمن في الخليج العربي تخدم المصالح الأمريكية والإيرانية بالدرجة الأولى.

1- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث بما يضيفه على الصعيدين العلمي والعملي لكون الموضوع يتعلق بالأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، إذ إن إيران تسعى إلى تصدير فكرها الديني والسياسي إلى دول الخليج وفرض سيطرتها واضعاف نسيج مجتمعات المنطقة الذي يشكل تهديداً مباشراً لأنظمة وحكومات الخليج. فضلاً عن محاولتها امتلاك البرنامج النووي وما لها من دوافع وأهداف تسعى إلى تحقيقها من وراءه، وأن امتلاكها السلاح النووي له تأثير كبير على دول مجلس التعاون الخليجي في النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية والبيئية.

2- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن أمن الخليج العربي يتعرض إلى تهديد إيراني، لاسيما وأن لإيران مصالح تتناقض مع مصالح دول الخليج، وأن محاولاتها امتلاك السلاح النووي تهدد أمن المنطقة، وقد يؤدي إلى سباق تسلح في منطقة الخليج.

3- إشكالية البحث

أما الإشكالية التي سيتم معالجتها بالتحليل فهي أن دول الخليج تواجه مجموعة من التحديات الأمنية داخلية وخارجية، ويأتي في مقدمتها التحديات الخارجية (الإقليمية) وعلى رأس هرم الأخيرة إيران لتشكل اليوم الخطر الإقليمي الأكبر على دوله، نتيجة مجموعة السياسات التي تنتهجها الجارة الكبيرة، وفي مقدمتها محاولات الهيمنة على المنطقة بعد سقوط غريمها التقليدي العراق في قبضتها بعد العام 2003.

4- هيكلية البحث

يتكون البحث من مبحثين الأول: جاء تحت عنوان إيران وظهور التوجه الإسلامي الثوري في دول الخليج العربي، أمّا الثاني: فإنه تناول البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على دول الخليج، فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول: إيران وظهور التوجه الإسلامي الثوري في دول الخليج العربي

تأتي الثورات في أحيان كثيرة بصورة مفاجئة، وأن مسار تطورها أمر غير قابل للتنبؤ به، ففي بادئ الأمر وبالتحديد أوائل عام 1978 بدأت التظاهرات المنادية بالثورة في أعقاب الائتلاف الذي تشكل بين صفوف المعارضة لنظام الشاه محمد رضا بهلوي في إيران، بحيث كان القاسم المشترك الوحيد بين هذه المجموعات معارضتها للشاه، وكان لدى كل مجموعة من هذه المجموعات والشخصيات المختلفة توجهات مختلفة أيضاً منها إسلامية وليبرالية ويسارية. وعندما قرّر الشاه محمد رضا بهلوي من إيران في 16 كانون الثاني/يناير 1979، لم يكن وارداً على الذهن أن تحل دولة دينية (ثيوقراطية)⁽¹⁾، محل النظام الملكي لعائلة بهلوي، فكان ظهور آية الله الخميني بوصفه الزعيم الأقوى الذي كان يقود التظاهرات المناهضة للشاه الذي عمل على شحن همم الإسلاميين وانطلاقهم إلى الشوارع وفرض سيطرتهم على الثورة، كما كانت الشعبية التي يتمتع بها آية الله الخميني نابعة أساساً من أن معظم الإيرانيين كانوا يرون فيه رجلاً غير شغوف بالسلطة السياسية الرسمية، ومنبعاً صادقاً للتوجه الأخلاقي والروحي بالبلاد⁽²⁾.

وبعد الإطاحة بنظام الشاه أصبح آية الله الخميني هو الحاكم المطلق للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وخلال المدة التي أعقبت الثورة مباشرة أسس عدد من رجال الدين البارزين وأنصارهم الحزب الجمهوري الإسلامي، وذلك من أجل توحيد الفئات والفصائل الإسلامية المختلفة، وليصبح بذلك الحزب المهيمن في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وكان من أكبر مهندسي هذه المبادرة محمد بهشتي الذي يعد من أبرع خبراء الاستراتيجية السياسية من بين مساعدي آية الله الخميني. وبعد مرور مدة من الزمن نجح الحزب في تحييد أي منافسة له على السلطة وبذلك تمكن من السيطرة الشاملة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية⁽³⁾.

ينظر كثير من المراقبين السياسيين إلى الثورة الإيرانية عام 1979 والتحول الذي حصل في إيران على أنه جرس الإنذار وأنه سيمتد إلى مناطق إقليمية جارة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، إذ قامت إيران بدور المحفز للمعارضة في عدد من الدول التي ترجع أسبابها الرئيسة إلى عوامل داخلية ومحلية ودينية.

بدأت التصريحات تنطلق من الزعماء الإيرانيين بشأن تصدير الثورة الإيرانية إلى العالم الإسلامي، وقد صرّح الإمام الخميني أن إيران هي نقطة البداية وقاعدة الانطلاق نحو تحقيق الوحدة الإسلامية من خلال تطبيق شعار (تصدير الثورة الإسلامية)، وعلى هذا الأساس قامت إيران بإنشاء مؤسسات دينية لتصدير الثورة وكان من أهمها مؤسسة الدعوة الإسلامية، ومدرسة الحجتية في قم، ومركز الفكر ومركز الفارابي، وكانت الوظيفة الأساسية لهذه المؤسسات هي تصدير الثقافة الثورية⁽⁴⁾، يقول

(1)التيوقراطية: هي شكل من أشكال الحكومة يتم فيها تصور الدولة كما لو أنها تخضع لإدارة مباشرة من قوة إلهية، كما هو بالضبط أن يحكم الدولة رجل دين أو من خلال مسؤول رسمي يعدّ أنه يخضع للإرشاد الإلهي.

(2)منصور فرهانج، حدود السياسة الفتوية ومغزاها في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: في كتاب الخليج العربي بين المحافظة والتغيير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2008، ص 103.

(3)منصور فرهانج، مصدر سبق ذكره، ص 164.

(4)مجموعة باحثين، العلاقات التركية-الإيرانية دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 184.

الإمام الخميني بشأن تصدير الثورة: علينا القيام بتصدير ثورتنا إلى العالم، أن الثورة التي لا تصدر أفكارها يجب أن تهمل لأن الإسلام لا ينظر بعين التفرقة إلى الدول الإسلامية المختلفة، إنَّ الإسلام يدعم كل الشعوب الفقيرة في العالم، ومن جانب آخر فإن القوى العظمى والدول الكبرى تعتزم سحقنا، فإذا بقينا منغلقيين فإن مصيرنا هو الهزيمة المحتومة. وعلى هذا الأساس قامت إيران بتأسيس وزارة سميت (وزارة الإرشاد الإسلامي) هدفها تصدير الثورة إلى البلدان الإسلامية⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس بدأ يحصل اضطراب سياسي شيعي داخل دول الخليج وبدعم إيراني وقد تزايد مع أحداث الشغب التي قام بها أفراد من الشيعة في المملكة العربية السعودية عام 1980، والمحاولة الانقلابية في دولة البحرين، التي قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير البحرين (وهي تتألف من عناصر شيعية) عام 1981 وبدعم من إيران أيضاً، وقد وصلت إيران دعم الجماعات الشيعية المعارضة في المملكة العربية السعودية والبحرين وفي أماكن أخرى من دول الخليج⁽²⁾.

فضلاً عن المساعي التي قامت بها إيران في إثارة القلاقل في موسم الحج، من أجل نشر رسالتها الثورية، وتصوير المسؤولين عن تنظيم شؤون الحج في المملكة العربية السعودية على أنهم غير مؤهلين لخدمة الحرمين وخدمة حجاج بيت الله الحرام، وأفادت إيران بأنها ترفض المزاعم السعودية التي تعتقد إيران بأنها تعني وصاية المملكة على الموقعين الإسلاميين المقدسين.

ودفعت السياسة الإيرانية بالحجاج الإيرانيين في موسم الحج لعام 1982 إلى القيام بتظاهرات سياسية داخل المملكة العربية السعودية ورفع صور آية الله الخميني مع ترديد هتافات مناهضة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وإسرائيل، ورفضت إيران منع التظاهرات في موسم الحج وأكدت على استمرارها، وقد بلغت الأحداث ذروتها عام 1989 عندما قُتل أكثر من (400) فرداً في موسم الحج اثناء أحداث التدافع نتيجة التظاهرات التي تمت بتحريض من الإيرانيين، وان ما حدث لم يؤدي إلى إثارة التحفظات على السعوديين وإنما لحق الانتقاد من قبل معظم دول العالم الإسلامي للتصرفات الإيرانية لانتهاكها موسم الحج والشعائر الدينية⁽³⁾. ربما كان الموقف الإيراني هذا ردَّ فعل مع الموقف الخليجي المؤيد للعراق في حربه معها لمدة ثمانية أعوام.

يأتي الخطر على دول الخليج العربي لمحاولة إيران أبعاد الوجود الأمريكي، وذلك لاعتقادها أن دول الإقليم هي المعنية في رسم السياسات المدروسة بضمان الأمن الجماعي، ومن هنا يأتي الرفض الإيراني المستمر لسياسة القوة الأمريكية وهي تحاول أن تكون البديل القوي الذي يملأ الفراغ إذا حققت نجاحاً في إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي الانفراد بدول الخليج العربي والعراق مستغلةً بذلك الطروحات السياسية الإسلامية في أفكار الإمام الخميني⁽⁴⁾.

ازدادت عملية تسييس الإسلام عندما فشلت الحكومات الخليجية العربية من الالتزام بمعايير الكفاءة أو قيامهم برهن المصالح الوطنية للمطالب الأجنبية، ومن هنا فتحت ثغرة استغلها إيران من أجل تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الخليج بحجة الوجود الأجنبي المرفوض، وعملت على تكريس حملات علنية وسرية لتوجيه المجتمعات الخليجية توجهماً إسلامياً تدعو فيه إلى نبذ المؤثرات السياسية والاجتماعية الغربية بوصفها علمانية، مع الدعوة إلى العودة إلى الماضي الذي حكم فيه المجتمع

(1) المصدر نفسه، ص 185.

(2) ديفيد لونغ، التوجه الإسلامي الثوري وأمن الخليج في القرن الحادي والعشرين: في كتاب أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2014، ص 175.

(3) المصدر نفسه، ص 176.

(4) رافد أحمد أمين العاني، الأمن الإقليمي الخليجي بين الخطر الإيراني والتحديات الداخلية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد (1)، العدد 1، آذار 2009، ص 218.

بواسطة الأعراف الأخلاقية والاجتماعية الإسلامية النقية، وبدأ الإسلام يؤدي دوراً في تشكيل الهوية السياسية الوطنية وبات واضحاً العلاقة بين الهوية الإسلامية للشعب ودفاعه عن بلاده ضد الهيمنة الأجنبية من البروز إلى حيز الوجود، إذ بدأت دول الخليج العربي تتعرض لتحدٍ متزايد من قبل مجموعة من الراديكاليين بدعوى تحالف الحكومات مع العناصر العلمانية الملحده في الغرب من أجل القضاء على الأسلوب الإسلامي في حياة المجتمع الخليجي⁽¹⁾.

تبرز هنا خطورة الموقف في أن إيران تحاول تصدير الثورة الإسلامية إلى سكان دول الخليج العربي والعراق في المناطق ذات الأغلبية الشيعية، ولم تكن النخب الحاكمة في دول الخليج بعيدة عن هذا الهجوم فقد عدَّ الإمام الخميني النظم الخليجية خارجةً عن تعاليم الإسلام ودعا إلى إسقاطها، عاداً أن أسلوب حياة شيوخ الخليج فاسدة وأن نظمهم (اوتقراطية)⁽²⁾، تحرم المواطنين من المشاركة في العملية السياسية، ورفع شعار (الجهاد العقائدي) في مواجهة دول الخليج العربي، وقد القى الإمام الخميني خطبةً قال فيها: (من أحب منكم الإسلام وتعاليمه فعليه أن يعلم بأن الإسلام لا يعترف بالسلطة الوراثية وبالاخلافه الملكي)⁽³⁾.

لذا يرى الإمام الخميني أن تصدير الثورة أمر حتمي إلى دول الخليج العربي لفت أنظار الشعوب المظلومة والمغلوب على أمرها إلى تعاليم الإسلام وأحكامه وتطلعاته وأهدافه، وبيان النهج الذي يتعامل به الإسلام مع المحرومين والمظلومين. وسبل تخليصهم من معاناتهم. ويرى أن الانظمة الحاكمة في دول الخليج العربي وغيرها لا تريد أن يخطو الإسلام خطوة واحدة خارج إيران، ولكنه واصل وسيواصل تقدمه إلى بقاع الأرض القريبة من إيران والبعيدة⁽⁴⁾.

عملت إيران جاهدة على التأثير في أفكار شعوب دول الخليج العربي لاسيما للذين ينتمون للطائفة الشيعية، وتحريكهم بما تتطلبه سياستها بحيث أصبح لإيران القدرة في التأثير على القرار السياسي في دول الخليج وما يؤكد ذلك أحداث البحرين المتكررة والتوترات التي حصلت في مجلس الأمة الكويتي. وهذا بدون شك يشكل ضغطاً سياسياً مباشراً على الانظمة السياسية في دول الخليج العربي.

وقد أثرت أفكار الثورة الإسلامية الإيرانية في الإقليم من خلال أمرين مهمين⁽⁵⁾:

الأول: ان الثورة الإيرانية قد زادت من الاهتمام بالعراق من خلال الأحداث التي وقعت بعد ثورة 1979 الإسلامية وطروحاتها السياسية والدينية العنيفة ضد العراق، الأمر الذي دفعه للدخول في حرب معها في عام 1980 استمرت لغاية 1988.

الثاني: الطروحات الإيرانية كانت قد استغللت فكرة تصدير الثورة إلى دول الخليج العربية الذي استفزت تلك الدول ودفعها للوقوف مع العراق في حربه ضدها، ولأن الشعارات الإيرانية كانت قد دفعت المعارضين للنظام السياسي العراقي، باتجاهاته العلمانية التي تفصل السياسة والدولة عن الدين ورجاله. ومن الواجب إسقاطه. وبما أن حكام دول الخليج لديهم نهج ديني في سياستهم، فقد حاولوا من خلاله امتصاص النقمة الداخلية لشعوبهم، ولكن في الوقت نفسه لم تتقاطع سياستهم مع النظام السياسي في العراق لأن القضية أصبحت مصيرية وقضية وجود بالنسبة لقادة دول الخليج العربي، كل هذه التدايعات قد جعلت من الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 سبباً مهماً في تعقيد البيئة في الخليج العربي، لأن الفكر السياسي للثورة

(1) ديفيد لونغ، مصدر سبق ذكره، ص 172.

(2) هو حكم الأقلية التي طورت نفسها وبدأت في رحلة صعود إلى حكم الأوتوقراطية، أي حكم الفرد الذي يعتصر كفيه بمقاليد السلطة المطلقة.

(3) نصره عبد الله البستاني، أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط 1، 2003، ص 61.

(4) تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، طهران، 1983، ص 28.

(5) رافد أحمد أمين العاني، مصدر سبق ذكره، ص 224.

الإيرانية أكثر ما يركز على البعد العقائدي من خلال أطروحات الإمام الخميني (إحياء الإسلام)، وكذلك محاولة الثورة الإيرانية تقوية نفوذها في دول الخليج العربي سواء في الكويت والأكثر في البحرين، وشرق المملكة السعودية في إقليم الأحساء كونها من أكثر مناطق المملكة حيوية لقربها من حقول النفط السعودية، وهذه كلها مؤشرات واقعية تؤكد التهديد الإيراني ضد الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي. فضلاً عن سعي الإدارة الإيرانية لعملية تغيير ثقافي في المجتمعات المحيطة بها، بهدف تغيير المعادلة الإقليمية على المدى البعيد بما يحقق لها الهيمنة بعيداً عن أدوات السيطرة السياسية والاقتصادية التي لا يمكن استعمالها من دون توفر شبكات من رأس مال بشري على المستوى الإقليمي يرتبط بها إيديولوجياً⁽¹⁾.

إذ كانت نظرة إيران للأمن الخليج بأنه مجالها الحيوي الذي يجب أن تفرض نفوذها وسيطرتها عليه من خلال أساليبها المتعددة وأن من وجهات النظر الإيرانية بعد نجاح الثورة في عام 1979 أن إيران أصبحت أم القرى لدار الإسلام، وشعرت بأنها مسؤولة عن قيادة العالم

الإسلامي، بمعنى أنها تمتلك قيادة كل الأمة الإسلامية⁽²⁾.

وعندما حدث الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من آب/ أغسطس 1990 اتخذت إيران موقفاً ضدياً من ذلك الغزو، بل عارضت طهران الغزو ودعت العراق إلى الانسحاب الكامل من الأراضي الكويتية لأن الحرب من وجهة نظرها سوف تساعد القوى الأجنبية على فرض هيمنتها على المنطقة، وفعلاً بدأت القوات الأجنبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تهبط في الأراضي الخليجية وتتخذ قواعد ومطارات خاصة بها، لخوض معركة ضد العراق، وفي السابع عشر من كانون الثاني/يناير 1991 بدأت العمليات العسكرية الغربية ضد العراق في معركة أطلق على تسميتها عاصفة الصحراء التي من خلالها أجبر الجيش العراقي على الانسحاب من الأراضي الكويتية وعودة حكومة الكويت إلى شرعيتها الدولية.

انتقد معظم الإسلاميين العرب نظام الرئيس العراقي صدام حسين وإيديولوجيته السياسية في غزو الكويت، ولكنه أدرك مقبولية التوجه الإسلامي الثوري المتصاعد فقد سارع إلى تكييف نفسه والدعوة إلى الجهاد ضد خصومه الغربيين غير المسلمين وحلفائهم العرب الخليجيين وبيّن أن قوة التحالف الغربي الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بتوجيه ضربات للعراق ما هو إلا صراع بين معسكر الإسلام ومعسكر الغرب، ونتيجةً لذلك اندلعت التظاهرات في عدد من الدول العربية، إذ كان التوجه الإسلامي الثوري المناهض لدول الخليج متأجج في تلك المدة⁽³⁾.

استثمرت إيران فرصة وجود القوات الغربية المتحالفة في الخليج وبدأت تعمل على دعم التوجه الإسلامي الثوري في منطقة الخليج للوقوف ضد حكام الدول الخليجية الذين ابقوا على القوات الأجنبية في المنطقة، بيد أن سياسة إيران هنا لم تكن حياً بالعراق أو دفاعاً عنه عندما شنت هذه القوات ضربات عسكرية للأهداف الحيوية العراقية وإنما كان مسعى سياستها أن ينهض الشعب الخليجي للوقوف بوجه حكامه ويقوم بإسقاط الحكومات وطرد القوات الأجنبية من جميع الأراضي الخليجية فتكون هناك حالة من الاضطرابات والقتال بعد عملية الانسحاب الأجنبي فتخلو الساحة، وبذلك تقوم إيران بإنزال قواتها في الخليج لتملأ الفراغ الحاصل وتسيطر على المنطقة بشكل تام، إلا أن الآمال الإيرانية باءت بالفشل لوقوف العرب في الخليج خلف حكوماتهم إبان أزمة الخليج الثانية بالرغم من أن التبشير برسالة التوجه الإسلامي الثوري كان على مدى سنوات سابقة في منطقة الخليج من قبل وعاظ إسلاميين متحمسين يجوبون الدول الخليجية.

(1) مجموعة مؤلفين، الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث، بيروت، ط1، 2015، ص125.

(2) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية الإيرانية 1979-2011، دار الجنان، عمان، 2012، ص569.

(3) ديفيد لونج، مصدر سبق ذكره، ص176.

في أعقاب أزمة الخليج الثانية، أصبح الزعماء الدينيون في منطقة الخليج الذين يتسمون بالحساسية تجاه أي وجود أجنبي، وتحديدًا الوجود غير المسلم، يجتذبون الشباب المصابين بعقدة الخوف من الأجنبي، والذين يرون في الوجود العسكري فقداناً لمصدر كبريائهم القومي وترتيباً استعماريّاً أمريكياً، فكان الحافظ لظهور التوجه الإسلامي الثوري في منطقة الخليج الذي بدأ يتنامى بين العامة من الناس للوجود الكبير للقوات العسكرية الأمريكية التي ظلت في المنطقة بعد أزمة الخليج الثانية⁽¹⁾.

وفي خضم هذه التطورات نتج خلال المدة من عام 1991 وما تلاه أن يكون الإسلاميون الثوريون أكثر شراسةً وتشدداً في عدة دول خليجية للمطالبة بالضاغطة من أجل فرض تطبيق الشريعة الإسلامية بصورة صارمة، والمشاركة في العملية السياسية، وفي عام 1993 دعت مجموعة إسلامية معارضة في المملكة العربية السعودية تسمي نفسها " لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية" إلى انتخاب حكومة تمثل الشعب والتطبيق الصارم للشريعة الإسلامية وإنهاء الحكم السعودي⁽²⁾، وشن الإسلاميون الثوريون هجوماً بالقنابل على مكاتب بعثة التدريب الأمريكية للحرس الوطني السعودي في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، أدى إلى مقتل سبعة أشخاص منهم خمسة أمريكيون وإلى جرح (60) آخرين، وقد أعلنت " حركة التغيير الإسلامي في شبه الجزيرة العربي " عن تبنها للهجوم وطالبت بطرد العسكريين الأمريكيين والقضاء على الأنظمة الراهنة في دول المنطقة. وحذرت مجموعة إسلامية أخرى تدعى " نمور الخليج "، إذا لم يغادر الأمريكيون المملكة في أسرع وقت ممكن، فسوف نواصل عملياتنا، وبعد هذا التهديد كان هناك هجوم آخر قام به الإسلاميون في 25 حزيران/يونيو 1996 إذ فجرو قنبلة في تكتات مخصصة للعسكريين الأمريكيين في أبراج الخبر السعودي على ساحل الخليج مما أدى إلى مقتل (19) أمريكياً وجرح أكثر من (100) آخرين، وأشارت التحقيقات السعودية في حينها إلى أن أحد المصادر المحتملة للهجوم هو بدعم من إيران للإسلاميين تورطت فيه مجموعة شيعية سعودية تطلق على نفسها اسم " حزب الله الحجاز"⁽³⁾.

وبينت هذه الاعتداءات المسلحة أن التوجه الإسلامي الثوري وجد قبولاً بين أفراد الشعب الخليجي من الطائفتين الشيعية والسنية، وتشير مصادر الأمن الخليجي إلى أن هذا التوجه الإسلامي الثوري الذي بدأ يزداد في منطقة الخليج كله بدعم إيراني من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة ودرء الخطر الأمريكي عنها، وقد أعربت السلطات الحكومية الخليجية عن قلقها بشكل كبير عن الحوادث التي حصلت وخشيتها من إمكانية إضعاف نسيج مجتمعات منطقة الخليج الذي بدوره بدأ يشكل تهديداً مباشراً لأنظمة دول الخليج العربية.

المبحث الثاني: البرنامج النووي الإيراني وتأثيره على دول الخليج

شكّل البرنامج النووي الإيراني ولأمد طويل من الزمن معتركاً حقيقياً في تاريخ المنطقة العربية عامة وإقليم الخليج العربي على وجه التحديد، إذ كان نقطة تحول رئيسة في تحديد خارطة موازين القوى الإقليمية والدولية لأن نوايا إيران مهمة ومعقدة إلى حد ما، وهذه الصفة تحاول إيران أن تضيفها على طبيعة تحركاتها وسياساتها حيال منطقة الخليج العربي، ولعل سياسة إيران حيال منطقة الخليج تأتي من ادراكها بأن موازين القوة في منطقة الخليج غير مستقرة إلى حد كبير فهي دولة إقليمية متنفذة تمتلك إمكانات كبيرة، تستطيع من خلالها بسط هيمنتها الإقليمية، لاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية،

(1) ديفيد لونغ، مصدر سبق ذكره، ص 181.

(2) المصدر نفسه، ص 182.

(3) صحيفة الأيام الأولى، العدد 9636، الخميس 27 أغسطس 2015، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:

<http://www.alayam.com/alayam/first/525060/news.html>

داخل محيط نفوذها، وبذلك تعمل على توسيع مجال نفوذها لتحقيق الاستقرار الإقليمي بما يضمن مصالحها وتفوقها في المنطقة.

كان أحد أسباب السعي الإيراني لإنجاز هذه الأهداف في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة تصاعد نفوذها الإقليمي، إذ تعد إيران حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وآسيا، فضلاً عن الإمكانيات العسكرية التقليدية المؤثرة التي تمتلكها، ناهيك عن نفوذها الاقتصادي والثقافي المتصاعد، وقدرتها على استعمال السياسة لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، فأصبحت إيران بعد عام 2003 أكثر قوة وفاعلية في المنطقة ويعود ذلك إلى تحقيق نفوذها الكبير في العراق مقابل تراجع عربي ملحوظ⁽¹⁾.

أولاً: دوافع وأهداف إيران لامتلاك سلاح نووي

أشار المسؤولون الإيرانيين مراراً إلى أن الهدف الوحيد للجمهورية الإسلامية الإيرانية من امتلاكها الطاقة النووية هو للأغراض السلمية، فقد أصبح من المسلم به أن إيران تسعى للحصول على أسلحة نووية ومن ثم ليس من الصعب أن نفهم الدوافع الإيرانية في سعيها للحصول على السلاح النووي والذي له دلالاته الاستراتيجية من وجهة النظر الإيرانية نفسها، إذ أصبح هذا البرنامج جزءاً أساسياً من مكونات التفكير الاستراتيجي الإيراني، وهناك مجموعة من البواعث والدوافع التي تساق لتسويق السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي وأن هناك نوايا بعضها معلن والبعض الآخر غير معلن، إلا أننا يمكن أن نوجزها بالآتي:

1- الدوافع الاقتصادية

أكدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أن برنامجها النووي يندرج في سياق الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية، مع التركيز على أن المفاعلات النووية التي تسعى إيران إلى بنائها سوف توفر نحو 20% من طاقتها الكهربائية، لاسيما وأن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران، وأن بناء هذه المفاعلات سوف يساعد في الحد من استهلاك الطاقة المتولدة عن طريق النفط والغاز، وهذا سيساعد بدوره على الحفاظ على هذين الموردين بهدف توجيههما نحو التصدير من أجل الحصول على المزيد من العائدات المالية⁽²⁾.

2- الدوافع العسكرية

إن الدوافع العسكرية الإيرانية وراء برنامجها النووي يتمثل في استعدادها لأية احتمالات في المستقبل لتهديد أمنها، إذ قامت سياسة إيران الأمنية على محورين رئيسيين: أولهما امتلاك القدرة الدفاعية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، أما المحور الآخر فيتمثل في تعزيز الدور الاستراتيجي لإيران سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط، فهي إذا أرادت أن تؤدي دوراً في المنطقة فهذا يتطلب منها امتلاك السلاح النووي، وحماية مصالحها الحيوية في ظل النظام العالمي الحالي والمتغيرات الدولية وإيجاد بيئة تشكل أقل تهديداً لها⁽³⁾.

(1) محمد ياس خضير، أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة، مجلة دراسات دولية، العدد 53، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 2012، ص 137.

(2) جيمس توينز، البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في كتاب البرنامج النووي الإيراني: الوقائع والتداعيات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2007، ص 84.

(3) Quillen, c. "Iran Nuclear weapons policy: past, present, and possible future", Middle East Review of International Affairs, (Vol.6, No.2, June 2002).p.17-20.

3- الدوافع السياسية

تسعى إيران لتعزيز مكانتها السياسية سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي، إذ إنّ امتلاك الدول للسلح النووي يساعد في تقوية حصولها على المكاسب السياسية من خلال تفاوضها مع الدول الإقليمية والعالمية. وبناءً عليه فإن امتلاك إيران للسلح النووي يقدم لها أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها ومكانتها الإقليمية والدولية، وأن هدفها من خلال امتلاكها للطاقة النووية يؤهلها إلى امتلاك قوة عسكرية جبارة تعزز من مكانتها السياسية والدولية وتحقيق أمنها والحفاظ على مصالحها واستقلالها الكامل⁽¹⁾.

4- الدوافع القومية

تحاول إيران استحضار وإحياء فكرة الإمبراطورية الفارسية من خلال الاعتبارات الخاصة بها والمائلة في الشعور القومي الإيراني بوجه عام، وسعياً لإبراز قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية، واتهامها للغرب بمحاولة إبقائها في مصاف الدول الفقيرة أو النامية وحرمانها من أن تكون واحدة من الدول التكنولوجية المتقدمة، وعند تتبع سياسة إيران الخارجية نلاحظ تعدد اهتمامها وامتدادها لمناطق خارج الاهتمام الإيراني في السابق، فضلاً عن استغلال نفوذها وتأثيرها الديني على الطائفة الشيعية في العالم، إذ تعدّ نفسها قائدة الشيعة والمدافعة عن المذهب الجعفري، فالسلح النووي الذي تحاول إيران امتلاكه يشكل معادلةً جديدةً تعمل على تغيير قواعد اللعبة في المنطقة بما يضمن لها إقامة كتلة إسلامية قوية تضم إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، تستطيع الوقوف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها⁽²⁾.

5- الدوافع الجيوبوليتيكية

تتمتع إيران بموقع جغرافي واستراتيجي مهم في المنطقة متمثلاً بسيطرتها على مضيق هرمز وتأثيرها المباشر على الملاحة في الخليج العربي، والتأثير في مواصلات وإمدادات النفط، وأنها تمتلك احتياطياً كبيراً من النفط، إذ تعد رابع دولة في امتلاكها لنسبة الاحتياطي النفطي ناهيك عن وجود كميات كبيرة من المخزون للغاز الطبيعي، وتتوفر فيها موارد اقتصادية وزراعية، فإن امتلاكها للسلح النووي يؤدي دوراً فعالاً لها ويعزز تأثيرها في القضايا الخارجية وبناء شبكة من الروابط والتحالفات في الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بها من أجل تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية وحماية مصالحها الاستراتيجية⁽³⁾، لذا فإنها تسعى جاهدة لامتلاك البرنامج النووي ليكون لها حضور فاعل أمام الدول الكبرى لا يقل عن دور الدول التي تمتلك السلح النووي كالهند والباكستان وإسرائيل.

ثانياً: تأثير البرنامج النووي الإيراني على الأمن الخليجي

تصب إرادة إيران لامتلاكها السلح النووي في اتجاه تعميق الخلل القائم في توازنات القوى في منطقة الخليج وتهديد الاستقرار بشكل عام في المنطقة، ويزيد من معضلة التواصل إلى صيغة متفق عليها للأمن الإقليمي في ظل غموض النوايا الإيرانية واستمرار الخلاف حول بعض القضايا المتعلقة بالترتيبات الأمنية، وتزايد التصريحات المتشددة من داخل منظومة صنع القرار

(1) أميرة زكريا نور، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي 2005-2016، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:

<http://democraticac.de/?tag>

(2) أميرة زكريا نور، مصدر سبق ذكره.

(3) المصدر نفسه.

الإيراني والاستمرار باستعمال لفظ (الخليج الفارسي) والتشبهت به مُسَمَّى للاستحقاق التاريخي للخليج من جانب إيران حتى يكتمل مفهوم دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. ويمكن أن نوضح أهم آثار البرنامج النووي الإيراني على أمن الخليج العربي بالآتي:

1. تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج: ومما لا شك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج، وتكريس الخلل القائم في موازين القوى التي تعكس تفوقاً عسكرياً وبشرياً إيرانياً، لاسيما بعد خروج العراق من معادلة التوازن العسكري، فالمخصصات المالية التي تنفقها إيران على الجانب العسكري تحظى بأهمية قصوى في ميزانية الدولة، ولما يحققه ذلك من تحديث لقواتها المسلحة وامتلاك أسلحة ردع أمام الدول الأخرى، إذ تمتلك القوات المسلحة الإيرانية صواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى قادرة على بلوغ مسافات طويلة في المنطقة، فقد أعلنت إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة (شهاب3) في تموز/يوليو 2005، فضلاً عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن عزمها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما (شهاب4) بمسافة (3000 كم) و(شهاب5) بمسافة (5000 كم)، فضلاً عما تشير إليه الدراسات العسكرية الحديثة من أن إيران تقوم حالياً بإنتاج أكثر من (80 بالمائة) من أسلحتها الثقيلة ناهيك عن ما تمتلكه من خبرة قتالية وقوة بشرية ضخمة⁽¹⁾. وما تزال إيران مستمرة في تجارب إطلاق صواريخها التي كان آخرها قد تزأمن مع تسنم ترامب رئاسة الولايات المتحدة.
2. إن امتلاك إيران للأسلحة النووية يؤثر بشكل كبير وفعال على أمن واستقرار منطقة الخليج من حيث أن المعطيات السياسية والجغرافية في الوقت الحاضر تشير إلى أن القوة الإيرانية إذا ما أرادت أن تتحرك فإن مسارها قطعاً لن يكون شمالاً أو شرقاً، ففي الشمال هناك روسيا وفي الشرق هناك القوى النووية الأسيوية الكبرى (الهند وباكستان والصين)، وهذا يعني أن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي غرباً بلا شك أي باتجاه دول الخليج العربي، وأن هناك تبايناً في القدرات التسليحية للدول الخليجية الست مقارنةً بالتسلح الإيراني فضلاً عن نقص في عدد المقاتلين في الجيوش الخليجية والمستعدين للخدمة في القوات المسلحة والالتزام بالحياة العسكرية، لذلك عدت دول مجلس التعاون الخليجي العربي أن أي نشاط لإيران في المجال النووي يشكل تهديداً لأمن الخليج والشرق الأوسط بشكل عام.
3. صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج: لأن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى صعوبة في التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، إذ تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية-الخليجية لأن إيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقاً من أن أمن الخليج هو مسؤولية دوله، وهذا يتعارض مع رؤية دول مجلس التعاون الخليجي التي ترى أن في الوجود الأجنبي شيئاً مهماً لضمان أمنها، وعدم تدخل إيران في شؤونها الداخلية وسيطرتها على المنطقة، إلا أن رفض إيران للوجود الأجنبي في الخليج وإصرارها على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج، وذلك لعدة اعتبارات⁽²⁾:

أ- من الممكن أن يكون هناك سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، إذ ستعمل الدول العربية معاهدة من أجل أن تمتلك السلاح النووي وهو الأمر الذي أكد عليه (يوشكا فيشر) وزير الخارجية الألماني

(1) اشرف محمد كشك، رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، مجلة مختارات إيرانية، العدد 62، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة 2005، ص 65.

(2) عصام نايل المجالي، تأثير التسليح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص 85.

الأسبق بالقول: "إنّ تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة كابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وفي السياق نفسه أكد أمير دولة قطر: "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالحسبان وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، فضلاً عن وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث"⁽¹⁾، وفي ضوء ذلك صرّح تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق، بأنه لا بد من حصول دول الخليج على سلاح نووي لردع المشروع النووي الإيراني. وقال الامير تركي في كلمة له خلال مؤتمر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي ما المانع من امتلاك قوة نووية تواجه القوة الإيرانية، إن فشلت الجهود الدولية في منع إيران من امتلاك سلاح نووي⁽²⁾، وهذا يعني شعور الدول الخليجية بالخطر الذي يحيط بها ويشكل تهديداً لأمنها ويخل بموازين القوى الإقليمية.

ب- إن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأهم هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك

الأسلحة النووية أو غيرها⁽³⁾.

ج- إن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض الخطوات كافة التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل القضايا العالقة كافة بالحوار والتفاوض، فضلاً عن أن إيران قبل سعيها لامتلاك السلاح النووي قامت باحتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى) وإصرارها على عدم الانسحاب منها مما أدى إلى تراجع في العلاقات الخليجية-الإيرانية. وفي حال نجاح إيران في امتلاكها للسلاح النووي مما سيؤدي إلى تطلعها في اطلاق أذرعها في دول الخليج كافة، وهذا بدوره سيجعلها تسيطر على المنطقة بشكل كامل⁽⁴⁾.

4. استراتيجية إيران القومية وضرورة هيمنتها (الفارسية) على الخليج الفارسي وأن يتم الاعتراف بها إقليمياً ودولياً، لذلك فإنها ترى أنه يجب عليها ضرورة التصدي بكل الطرق والوسائل لمواجهة أي جهود أو معرقلات تعوق الحفاظ على أمنها القومي، وهذا ما يفرض عليها امتلاك قدرات عالية في الجانب الاقتصادي والسياسي والعسكري، فضلاً عن امتلاكها السلاح النووي الذي يعمل على توازنها الدولي لتصبح قوة إقليمية مهيمنة⁽⁵⁾.

5. الآثار البيئية المباشرة الناجمة عن البرنامج النووي الإيراني الذي سوف يؤثر بشكل مباشر على دول مجلس التعاون الخليجي، إذ يقع مفاعل بوشهر على بعد (280) كم من دولة الكويت ويعتمد هذا المفاعل على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تمتلك وسائل الأمان النووي المضمونة، وبالتالي في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستعمل في الصناعة النووية فإن إيران تسعى لإنجاز وإتمام المشروع وتسليحها النووي اعتماداً على المعدات الأقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول

(1) المصدر نفسه.

(2) نزار عبد القادر، الدوافع الإيرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني، العدد 57، 2005، ص 59.

(3) أحمد وكالات، الدول الكبرى تضغط على إيران لمعالجة المخاوف بشأن البرنامج النووي الإيراني، جريدة الاتحاد الإماراتية، العدد 11، 2011/2/25.

(4) عبد الفتاح علي سالم الرشدان، الأمن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015، ص 97.

(5) عزت عبد الواحد سيد، البرنامج النووي الإيراني.. بين الصعود وتهديد الأمن الخليجي: سيناريوهات مفتوحة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013/2/17، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط: <http://www.moheet.com/2013/02/17>.

الخليج في مرمى الخطر في حال حدوث تسرب للإشعاعات النووية. ومن جانب آخر فإن إيران سوف تحاول التخلص من النفايات النووية لاسيما الماء الثقيل وتسربه إلى الخليج الأمر الذي من شأنه أن يحدث تلوثاً بيئياً لكل دول المنطقة قد يستمر لسنوات عديدة.

ثالثاً: الاتفاق النووي الإيراني والدول (1+5).

نتيجةً للضغوط والعقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على إيران أذعنّت الأخيرة بالجلوس على طاولة المفاوضات من أجل تقليص برنامجها النووي مع الاحتفاظ بمكوناته الأساسية وعدم تطويره خلال مدة الاتفاقية البالغة 15 عاماً، فقد وقع الاتفاق بين إيران والدول الست (الصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وبريطانيا) في 4 نيسان/ أبريل 2015 في مدينة لوزان السويسرية بعد مفاوضات دامت لأحد عشر شهراً وعقدت جلسات سابقة في كل من جنيف ونيويورك إلا أنه جرى الاتفاق والتوصل في جلسة لوزان إلى تسوية شاملة لحل الأزمة النووية الإيرانية، الاتفاق الذي تضمن طابعاً سلمياً لهذا البرنامج النووي الإيراني، وإلغاء جميع العقوبات المفروضة على إيران بشكل تام بمجرد تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أن إيران تحترم التزاماتها بشأن برنامجها النووي، وتبقى بتخصيب لا يزيد عن 3,67% من اليورانيوم لمدة 15 عاماً بمنشأة نطنز الواقعة شمال أصفهان وتزيل أجهزة الطرد المركزي من الجيل الثاني الموجودة حالياً وعددها 1000 جهاز، وتضعها قيد التخزين تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية⁽¹⁾ ويبقى العمل بأجهزة الطرد المركزي من الجيل الأول وتحت المراقبة الدولية أيضاً، وتحول مراكز التخصيب الأخرى كامنشاهفوردو من موقع تخصيب إلى مركز لأبحاث نووية وتقنية فيزيائية، وعمل مركز أراك موقعاً للماء الثقيل مع إجراء تغيير في قلب المفاعل بحيث لا ينتج بلوتونيوم لاستعماله في التسليح⁽²⁾، وعلى إيران المشاركة والتعاون في مجال الطاقة السلمية التي تشمل بناء المحطات والمفاعلات النووية للأبحاث في مجال السلامة والأمن النووي، وبذلك سينهي الاتحاد الأوروبي كل الحظر الاقتصادي والمالي المرتبط بالبرنامج النووي، وستوقف الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ الحظر المالي والاقتصادي الثانوي المرتبط بالبرنامج النووي تزامناً مع تنفيذ إيران لالتزاماتها النووية الرئيسية عبر مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي حال عدم التزام إيران أو إخلالها ببنود الاتفاقية ستفرض الأمم المتحدة مباشرة العقوبات الاقتصادية والمالية من جديد ولمدة 15 عاماً⁽³⁾.

رابعاً: تداعيات الاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج العربي

تأتي تداعيات هذا الاتفاق من خلال عرض موقف دول مجلس التعاون الخليجي من جهة وموقف الدول الخليجية الفردية من جهة أخرى، وبالإشارة إلى أن موقف مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية قد غلب عليه فكرة (الموافقة المشروطة)، إذ رحّب المجلس الوزاري الخليجي بالاتفاق بين الدول (1+5) وإيران بشأن برنامجها النووي، شريطة أن يكون مقدمةً للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف، ودعا المجلس إلى التعاون التام مع وكالة الطاقة الذرية⁽⁴⁾.

أما فيما يتعلق بموقف الدول الخليجية الفردية فإنه لا يوجد موقف خليجي موحد من هذا الاتفاق، إذ سارعت الإمارات والكويت وقطر والبحرين للترحيب بالاتفاق، أما الموقف السعودي فقد غلب عليه التوجس الصريح في مستهل الإعلان عن

(1) Greg Botelho, Iran nuclear Deal Full Of Complex issues and Moving Parts, CNN, July 14, 2015, at: <http://Cnn.lfluvxl>.

(2) Ibid.

(3) للمزيد ينظر: اتفاقية لوزان النووية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:

<https://ar.M.wikipedia.org>

(4) مجموعة باحثين، الاتفاق النووي الإيراني وتداعياته الاستراتيجية، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

على الرابط: <http://ncmes.org/ar/events/169>.

الاتفاق، ثم حدث تحول في الخطاب الرسمي السعودية إلى القبول المشروط، إذ أكدت الحكومة السعودية إذا توافر حسن النيات فيمكن أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية باتجاه التوصل لحل شامل للبرنامج النووي الإيراني⁽¹⁾.

إن ما ينبغي إبرازه من الاتفاق النووي الإيراني الغربي تداعياته على دول الخليج، إذ أعربت مجموعة من دول الخليج بأن يبقى الاتفاق مصدر قلق للدول الخليجية بسبب أن الاتفاق ركز على المصالح الأمريكية ولم يراعِ هواجس دول الخليج، ولا سيما فيما يتعلق بتعاظم نفوذ إيران من دون ضمانات لأمن دول مجلس التعاون الخليجي، أي لأن ثمة مخاوف خليجية بأن يكون هذا الاتفاق غير قاصر على البرنامج النووي الإيراني، بل يشمل ملفات إقليمية تعدها أحد الأوراق الرئيسة متمثلة في سورية ولبنان والعراق واليمن، ثم التباحث بشأنها في المباحثات السرية، بما يمنح طهران هامشاً أكبر للمناورة.

وتمثلت السياسات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون والقضايا الإقليمية بعد الاتفاق النووي بالآتي:-

1. استمرار سياسة إيران التحريضية ضد مملكة البحرين ودول مجلس التعاون، ففي رصد للتصريحات الإيرانية الرسمية تجاه دول الخليج ومن أبرزها تصريح المرشد الإيراني على خامنئي في شهر تموز/ يوليو 2015 في أعقاب توقيع الاتفاق النووي بأن: "إيران لن تتخلى عن دعم أصدقائها في المنطقة ولا الشعوب المضطهدة في فلسطين واليمن والبحرين ودعم الحكومات في سورية والعراق"⁽²⁾.
2. التدخلات الإيرانية في الأزمات الإقليمية، ويلحظ أن التدخلات الإيرانية في الأزمات التي تشهدها دول الجوار قد أضحت أكثر حدة وبشكل علني من خلال إنشاء ما يسمى (الجيش الموازية) إلى الحد الذي أصبحت فيه جزءاً من المشكلة وجزءاً من الحل في الوقت نفسه، إذ تريد إيران أن تبقى تلك الدول تابعة لها سياسياً ومذهبياً، وفي السياق نفسه لم تع إيران قرار الأمم المتحدة رقم (2216) بشأن اليمن الذي نص على إلزام الدول كافة بعدم تقديم العون للإرهابيين ومدهم بالمال والسلاح، وقد ضببطت قوات التحالف العربي سفناً إيرانيةً محملةً بالسلاح للحوثيين وتم مصادرتها⁽³⁾.
3. استمرار إيران بتطوير أسلحتها التقليدية ولاسيما الصواريخ بعيدة المدى التي لديها القدرة على حمل الرؤوس النووية لمسافات بعيدة، مما يعد تهديداً مباشراً لدول مجلس التعاون في حين أن العمق الجغرافي لعدد من دول المجلس لا يقل عن 200 كم، وقد أجرت إيران تجارباً على الصواريخ بعيدة المدى بعد الاتفاق النووي ولعدة مرات، ويعد ذلك مخالفةً للقرار الأممي المرقم (2231) الذي يحظر على إيران إجراء تجارب من هذا النوع، وقد دانت الدول الغربية هذا العمل ولم تفرض عقوبات دولية جديدة عليها⁽⁴⁾. وعملت إيران على تكرار الاختبار للصواريخ الباليستية في 31 كانون الثاني/يناير 2017 في عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وبعد تسنمه مقاليد الرئاسة الأمريكية بعدة أيام⁽⁵⁾.
4. هناك توجس لدول الخليج من سياسة إيران بعد الاتفاق النووي بشأن توظيف الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية التي حصلت عليها بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها في دعم المجاميع المسلحة، إذ تشير الدراسات

(1) المصدر نفسه.

(2) أشرف محمد كشك، تأثير الاتفاق النووي الإيراني على معادلة الأمن الإقليمي والخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون، مجلة دراسات، المجلد 3، العدد 2، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، البحرين، 2016م، ص 53.

(3) أشرف محمد كشك، تأثير الاتفاق النووي الإيراني.....، ص 53.

(4) المصدر نفسه.

(5) إيران تختبر أول صاروخ بالستي في عهد ترامب، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:

الأمريكية الخاصة بالشأن الإيراني إلى أن إيران تنفق 34% من إجمالي الميزانية العسكرية على الدفاع فيما توجه ما يقارب 65% من تلك الميزانية للحرس الثوري وهو القوة شبه العسكرية التي تتولى دعم الجماعات كافة من دون الدول، في دول الجوار الإقليمي⁽¹⁾.

خامساً: موقف الإدارة الأمريكية الجديدة من الاتفاق النووي

انتقدت الإدارة الأمريكية على لسان الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بنود الاتفاق النووي الإيراني، الذي وصفه "بأسوأ صفقة" من بين جميع الصفقات التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية في الأعوام الأخيرة، وعلى الرغم من ذلك يبدو أن الرئيس الأمريكي ترامب مترددٌ حول قرار سحب هذا الاتفاق، لأن هذه الخطوة قد تسبب أزمةً ليس فقط مع إيران، ولكن أيضاً مع الأوروبيين وروسيا والصين التي تمثل أبرز الجهات التي تدعم الحفاظ على هذا الاتفاق.

ويبدو أن فريق دونالد ترامب كان منقسماً حول هذه المسألة، إذ يساند وزير الدفاع جيمس ماتيس الاتفاق ويحاول الحفاظ عليه، في حين يرفضه مستشار الأمن القومي الأمريكي مايكل فلين بشدة، وتحت ضغوط من الكونغرس المعادي لإيران، يمكن أن يسهم الرئيس دونالد ترامب في إضعاف الاتفاق النووي من خلال استعمال السلطة التي يمنحها له منصبه، وتسعى التحركات والمناورات الإيرانية لزعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط، وقد تدفع واشنطن وطهران نحو توترات جديدة قد تهدد مستقبل الاتفاق النووي⁽²⁾.

الخاتمة

لاشك أن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت على إدراك تام ولاسيما بعد أن حددت مدركها الأمني وحجم التهديدات والتحديات التي تواجه أمنها، إذ يكمن الخطر في محاولة إيران إبعاد الوجود الأمريكي من المنطقة لأنها تعتقد أن دول الإقليم هي المعنية برسم سياسة الأمن الجماعي للمنطقة، وتحاول أن تكون هي البديل الذي يملأ الفراغ وبالتالي الانفراد بدول الخليج العربي مستغلة الظروف السياسية الإسلامية التي جاءت بها أدبيات الثورة الإسلامية عام 1979 لتكون جرس انذار لأنظمة دول الخليج السياسية، يهدد أمن وسلامة وجودها.

وعليه فإننا توصلنا إلى عددٍ من الاستنتاجات:

- 1- بعد الأحداث التي حصلت في المنطقة، المتمثلة بحرب الخليج الثانية عام 1991، والحرب الأمريكية على العراق واحتلاله عام 2003، فإن إيران أصبحت القوة الإقليمية المنفردة التي تمتلك قابلية التأثير في المنطقة من خلال تمددها في عددٍ من الدول العربية كالعراق وسوريا ولبنان.
- 2- أثبتت إيران قدرتها على تغيير القرار السياسي العراقي الجديد، والتدخل في شؤونه الداخلية بشكل مباشر بعد الاحتلال الأمريكي له.
- 3- استغلت إيران الدين غطاءً لإدخال مشاريعها السياسية، وهذا يشكل ضغطاً سياسياً مباشراً على الأنظمة السياسية في دول الخليج العربي بسبب وجود الطائفة الشيعية المستوطنة.

(1) أشرف محمد كشك، تأثير الاتفاق النووي الإيراني.....، ص 54.

(2) هل يعيد ترامب علاقات الولايات المتحدة وإيران إلى الصفر، صحيفة العرب، العدد 10517، لندن، 19 كانون الثاني/يناير 2017، ص 7.

- 4- ان امتلاك إيران للبرنامج النووي يعد قضية حساسة تواجه دول الخليج وأمنه، نتيجةً لقرب إيران جغرافياً من دول الخليج وأن الأخيرة يعدّ مصدر دخلها الرئيس النفط الذي قد يؤدي في حالة انقطاعه إلى فشل كثير من خطوط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول مما ينعكس سلباً على أمن هذه الدول واستقرار أنظمتها.
- 5- إن التداخيات التي سوف تحصل نتيجة امتلاك إيران السلاح النووي إلى جانب إسرائيل، فإن مثل هذا التطور سيمثل إنقلاباً استراتيجياً، سواء في ميزان القوى الإقليمية أو في أنماط التفاعلات الإقليمية المترتبة عليه. فهو من ناحية قد يقبل أمراً واقعاً من جانب دول المنطقة لموازنة القدرات الإسرائيلية في هذا المجال مع الاستعداد لعدم تبني أو المشاركة في أي مواقف تصعيدية ضد إيران في هذا الصدد، وهو ما يحقق لإيران هدفها في القيادة والهيمنة إقليمياً وشرقاً أوسطياً.

نشأة وتطور النظام الفيدرالي الأمريكي:

نموذج تقاسم الصلاحيات السياسية وتوازنها عبر مستويات وقضايا الحكم

The Rise and Development of the The American Federal system:

A model in power sharing across the issues and levels of government.

صديق عبدالحميد مالكي، استاذ مشارك

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والادارة

جامعة الملك عبدالعزيز- جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص:

رغم أن توحيد السياسات والعمل على زيادة مجالات الوحدة الاقتصادية والسياسية بين دول الجوار هو أهم مخرج في عالم تحكمه الدول الكبرى وتخضع فيه الدول الأصغر لمصالح التجمعات الأكثر تماسكاً،¹ فإنه من النادر أن نجد بحوث تعالج قضايا تقاسم الصلاحيات وتصميم المؤسسات التي يمكن أن تستوعب عملياً توجهات الوحدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين عدد من الدول. في هذا الشأن فإن التجربة الأمريكية التي سوف يركز الباحث على الاستفادة منها كأول تجربة اتحادية في العالم المعاصر ابتداء من عام 1787م، قدمت وتقدم العديد من الحلول المؤسسية للإشكاليات التي تعي مع فكرة تقاسم السلطة بين حكومات تشرف على أقاليمها وبين سلطة حكومة مشتركة بين عدد من الدول، وهذه الحلول تشكل في العصر الحديث معين معرفي متخصص² يزيد عمره عن قرنين من الزمان، يستحق الدراسة، من منطلق حاجة الأمة العربية

¹ حول أثر التكامل الإقليمي بين عدد من الدول مقارنة بانفراد الدولة وحدها في المجتمع الدولي أنظر مثلاً: ليونارد، مارك الذي قام بمقارنة مدى تأثير نجاح دولة أيرلندا في حماية مصالحها في النطاق الدولي والتأثير في المجريات الدولية كعضو في الاتحاد الأوروبي مع الدور دولة النرويج كدولة أوروبية لم تنضم للاتحاد، وأظهر بأن أيرلندا ومن خلال حقها في التصويت على سياسات الاتحاد الأوروبي في مجلس الوزراء الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية لديها امكانيات أكبر للتأثير من تلك المتاحة لدولة النرويج رغم أنهما متشابهتان من حيث الحجم. أنظر (ليونارد، مارك (2009). لماذا سيكون القرن الواحد والعشرون قرناً أوروبياً، ترجمة أحمد عجاج. الرياض: العبيكان، ص81). أنظر أيضاً كتاب بيتر كاتزستين في كتابه الدول الصغيرة في السوق العالمية حول ضعف الوضع الذي تجد فيه الدول الصغيرة نفسها مقارنة بالتجمعات والدول الكبيرة في الاقتصاد العالمي، وكانت دراسته عن مقتصرة على السويد والنرويج وسويسرا والنمسا قبل اتفاقية ماستريخت عام 1992م حيث تزايد تماسك الاتحاد الأوروبي

Katzstein, Peter (1985). Small States in World Market. New York: Cornel Uni. Press

² على سبيل المثال لا الحصر انظر كيف استفاد الاتحاد الأوروبي من التجربة الفيدرالية الأمريكية في مجال السياسة النقدية:

الى منظومة فكرية تساعد في وحدة تمكين عادل للعمل المشترك لا وحدة استقواء وهيمنة كتلك التي نجدها في شكل الدولة الموحدة. كذلك فإن العمل في اتجاه التعريف بأساليب الوحدة يتناسب أيضاً مع استمرار تنامي ظاهرة العولمة الاقتصادية والتي تستدعي التقارب الاقتصادي والسياسي بصورة متزايدة حتى بالنسبة للدول التي تعتبر دول كبيرة في عالم اليوم.¹

انطلاقاً من هذا التوجه العام فإن الباحث يهدف إلى شرح التوازنات والتصميمات المؤسسية التي جرى تطويرها في ظل النظام السياسي الأمريكي على أساس مبدأ ازدواجية السيادة،² وما قد ينشأ عن هذه الازدواجية من قضايا تحتاج الى حلول مبتكرة في مجال تنظيم وتقاسم الصلاحيات السياسية بما يحقق المصلحة المشتركة بين حكومتين أو أكثر ضمن إطار الوحدة.

تمهيد: اشكالية الاستفادة من النموذج الامريكي في ظل السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية

من الصعوبة بمكان أن يتعلم الإنسان ممن يبغض أعماله، فهناك حواجز نفسية ضد ان نتعلم كعرب من التجربة الامريكية بالذات، ذلك أن الحديث عما هو ايجابي في جهة لا يظهر من أعمالها إلا التعديات وممارسات امتصاص مقدرات الشعوب بطرق مباشرة وغير مباشرة هو ضرب من الافراط في التفاؤل أن لم ينظر اليه على انه تخلي عن صالح الامة وتجاهل لمعانها اليومية.

فالغالبية العظمى من العرب لا يعرفون عن الولايات المتحدة إلا أعمالها وممارساتها العدوانية على مستوى العالم بصفة عامة (القنبلة الذرية على هيروشيما ثم نجازاكي³ وحرب فيتنام والحرب الكورية مثلاً) وعلى مستوى العالم العربي بصفة خاصة

Henning, Radall and Martin Kessler. Fiscal Federalism: US History for Architects of the European Fiscal Union. Brussels: Bruegel, 2012 page3

¹ يتزايد ضعف الدول الصغيرة مع تسارع وتيرة العولمة وسيطرة الاقتصاديات الكبيرة (Economies of scale) التي تستفيد بطريقة اقتصادية من امكانيات الانتاج الكبير (mass production)، وهكذا تصبح قضية التكامل الاقتصادي قضية حياة او موت. فحتى الدول الكبرى مثل فرنسا وألمانيا وايطاليا تعمل اليوم على زيادة تماسكها الاقتصادي والسياسي من خلال الاتحاد الاوروبي كأداة للتضامن الاقتصادي. يلخص هذا الميل الذي أصبح من حقائق العصر وزير مالية الألماني حينما وقف ليدافع عن سياسة حكومته في مساعدة اليونان مالياً أمام المحكمة الدستورية الألمانية، مؤكداً على انه لا يوجد في عالم العولمة دولة اوروبية كبرى، بما في ذلك جمهورية ألمانيا الاتحادية:

"Every single European country, also the German Federal Republic – we are all too small to assume our interests and responsibilities in a globalized world".. (From a published speech by Steven V Anackere –Deputy Prime Minister, Belgium-

Europe in the World: Contemporary Challenges and Opportunities for Improvement. The Global Governance Institute, Brussels, 2012, page: 8

² لشرح دقيق لكيف تطور مفهوم السيادة المزدوجة وتناقض فكرته مع الفكر السياسي الذي كان سائداً قبل ظهور الفيدرالية الامريكية انظر: الديمقراطية الامريكية الجديدة من تأليف: موريس فيورينا وبي ترام جونسون و بول بيترسون ودي ستيفن فوس من ترجمة لميس فؤاد اليحى. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، وصدر عام 2008، حيث يشير الكتاب الى أن "معظم المجادلة القانونية حول الفيدرالية تاريخياً تعنى بمبدأ السيادة المزدوجة، الذي ينص على أن الحكومة القومية والحكومات في الولايات تمتلك السلطة النهائية على ميادينها السياسية. وكمبدأ قانوني فإن السيادة المزدوجة هي اختراع أمريكي يتحدى حجة توماس هوبز القوية التي تصرح بأنه كان يمكن أن يوجد حاكم واحد فقط، وأنه لو تم تقسيم السلطة الحكومية، قال هوبز، فإن الحكام المتنافسين سوف يصلون حتماً الى التنازع مع بعضهم البعض، دافعين الدولة إلى حالة حرب أهلية"، ص61.

³ الولايات المتحدة في حربها على اليابان "قتلت عمداً نحو تسعمائة ألف مدني في الأشهر الأخيرة الخمسة من الحرب العالمية الثانية، لا لخوفها من الهزيمة في الحرب، بل لأنها أرادت ان تكسب الحرب من دون غزو الأراضي اليابانية. وقد صرح الجنرال كيرتس لومي، الذي كان مسؤولاً عن حملة القصف القاتلة حينذاك: لو كنا خسرن الحرب، لكننا سنحاکم جميعاً كمجرمي حرب". أنظر: ميرشيمر، جون جي (2016). لماذا يكذب القادة؟ حقيقة الكذب في السياسة الدولية. ترجمة غانم النجار. الكويت: عالم المعرفة (عدد الاصدار 443). ص96.

(الاعتراف المبكر بإسرائيل والدعم الأمريكي غير المحدود لها رغم مخالفتها للقرارات الدولية بل وحتى للقانون الدولي¹، وتدمير العراق، ودعم الأنظمة الدكتاتورية). فالعربي الذي لم يزر الولايات المتحدة ولم يعرف مدى الانفصال بين الحكومة الفيدرالية في واشنطن وبين الشعب الأمريكي ومؤسساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر الولايات، يصعب عليه تخطي الحاجز النفسي ليفهم كيف انبثق النظام الأمريكي من الإرادة الحرة للشعوب في الولايات الأمريكية كما أنه سوف لا يستطيع بالتأكيد الفصل بين الشعب الأمريكي كأفراد وجمعيات وولايات وبين شبكة المؤسسات في العاصمة الفيدرالية واشنطن (The Institutional establishment) التي تعمل على التأثير على القرار في مجال السياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة على أساس مصالح شركات السلاح ودور اللوبي الإسرائيلي اقوى جماعة ضغط في الولايات المتحدة².

رغم ما سبق فإن حاجات الأمة لقيام نسق وحدوي تستلزم استيعاب الدروس المؤسساتية في النموذج الأمريكي، سواء في نطاق جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي أو غيرها من محاولات التوحيد والتعاقد العملي في المنطقة، مما يقتضي غض الطرف عن سلبيات الدور الأمريكي في منطقتنا وتخطي الحاجز النفسي، حتى نستطيع سبر غور هذا النظام لتحديد مصادر قوته من خلال التعرف على عوامل النشأة والأبعاد الموضوعية في طرق تقاسم صلاحيات السلطة عبر قضايا ومستويات الحكم.

بكلمة أخرى فما نريد ان نؤكد هنا هو أهمية نموذج النظام الأمريكي في مجال تقاسم السلطة، وأنه قضية مختلفة عما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ويستحق الأمر جهد العناء البحثي من أجل الأمة وكيونتها في وحدة سياسية من نوع أو آخر تكون قابلة للاستمرار والازدهار.

¹ بعد خروجه من السلطة أصبح جيمي كارتر الرئيس السابقة للولايات المتحدة نشطاً في كشف العنصرية الاسرائيلية وعلاقتها بالنظام السياسي الأمريكي، فنجد كتابه عن جدار الفصل العنصري بعنوان (Palestine: Peace Not Apartheid)، و صدر عام 2006. من أوائل مقالاته حول التعنت الاسرائيلي مقالته في جريدة نيويورك تايمز (Carter, Jimmy. America Can Persuade Israel to Make a Just Peace. The New York Times, April 21, 2002) حيث يشير فيه الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع من خلال القانون الأمريكي الذي يمنع السلاح عن الدول التي تستخدمه ضد المدنيين الحد من الممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

² من المقالات الاكاديمية القليلة داخل الولايات المتحدة التي كشفت عن مدى انحياز الادارة الامريكية الى المصالح الاسرائيلية مقال كل من ميرزهايمر، جون وستينفن والت (2006). اللوبي الإسرائيلي وسياسة أمريكا الخارجية، ويوضح المقال للأستاذين من جامعة شيكاغو وجامعة هارفارد أن السياسة الامريكية في الشرق الأوسط ليست فقط منحاذاة تماماً لإسرائيل ولكنها تضر بمصالح الولايات المتحدة وأمن سكانها (مجلة المستقبل العربي، العدد 327، في 5 مايو 2006، من 27 إلى 58).

منظور أولي للكتابات حول الفيدرالية¹ باللغة العربية:

يصعب حصر ما قد ينشر عن موضوع عام مثل الفيدرالية والدولة الاتحادية، خاصة ونحن نعلم ان الموضوع مطروق من حيث أنه شكل من أشكال الدول يقابل في ذلك شكل الدولة الموحدة أو البسيطة التي هي الشكل التقليدي للدولة، وفي ذلك نجد عشرات الكتب في مجال مبادئ العلوم السياسية والنظم السياسية المقارنة والتنمية السياسية الى تشير الى موضوع شكل الدولة كموضوع من المواضيع الأساسية في مجال العلوم السياسية.²

لكن وكلمحة سريعة فإن من الكتب المتخصصة باللغة العربية التي ركزت على الفيدرالية كتاب الدكتور عصام سليمان بعنوان الفيدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان. في هذا الكتاب يركز الدكتور سليمان على تقديم الفيدرالية كأحد الحلول لأزمة التعايش بين الطوائف في لبنان حيث يبدأ بشرح لمفهوم الطائفية واشكالها التنوع في المجتمعات التعددية وحلول الفيدرالية الإقليمية، وتقاسم السلطة السياسية بين الطوائف من منظور واقع المجتمع في لبنان،³ ومنها أيضاً كتاب الدكتور أحمد الورتي بعنوان النظام الفيدرالي بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة (2008، والطبعة الثانية في 2012م)، حيث يعالج موضوع الفيدرالية كحل لتقاسم الصلاحيات بين أطراف الشعب العراقي، وكتاب الدكتور عمر مولود، بعنوان الفيدرالية وامكانية تطبيقها في العراق (2003)، الذي يرى أن الفيدرالية التي تتيح للأعراق والطوائف درجة من الاستقلال لحماية مصالحها هي المخرج اذا كان للعراق أن يبقى كدولة.

أما عن الكتب التي قدمت للفيدرالية الأمريكية بالذات باللغة العربية كأساس لموضوعها فإن هنالك عدد محدود من الكتب ومنها كتاب ريتشارد شرودر (1991 م) بعنوان موجز نظام الحكم الأمريكي، وهو يشرح الفيدرالية من خلال مراجعة التطور التاريخي للتجربة الأمريكية وكيف أسست هذه التجربة التي قامت على اتحاد مجموعة من الدول التي كانت مستقلة (الولايات) في تطوير أساليب ومؤسسات جديدة في مجال التنظيم السياسي لحكومة مشتركة عبر وظائف الحكم الاساسية التشريعية والتنفيذية والقضائية كأول تجربة في العصر الحديث.

¹ تعرف الفيدرالية أو الشكل الاتحادي للدولة كنمط من أنماط التنظيم السياسي والمؤسساتي للدول تتحد بموجبه مجموعة وحدات سياسية مستقلة (امارات، ولايات، كانتونات... إلخ) في دولة فيدرالية واحدة، وتتمتع فيه الوحدات السياسية باستقلالية واسعة في تدبير شؤونها وهيكل مؤسساتية مستقلة عن الحكومة الفدرالية، مع أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تبقى محكومة بمبدأ تقاسم السلطة والسيادة. من الضروري أن نؤكد هنا على أن الفيدرالية وجدت على أرض الواقع في العصور الماضية بصور مختلفة قبل أن يُنظر لها الفلاسفة في كتاباتهم، وقبل ان تستلهم فكرة تقاسم الصلاحيات وضرورتها الثورية الأمريكية، لأن قدرة الدولة في الماضي في السيطرة والإدارة المباشرتين من مركز بعينه (أو ما نسميه بالدولة الموحدة في العصر الحديث) كانت محدودة للغاية بسبب ضعف وسائل النقل والاتصال، وبالتالي ضعف قدرة المركز على حكم النواحي والمدن البعيدة. من هذا المنطلق فإن الحكم الذاتي للفروع الذي هو في وسط فكرة الفيدرالية هو تجربة سياسية واجتماعية قديمة أكثر منها نظرية فلسفية ألهمت خيارات سياسية لاحقاً، لكن ما يميز التجربة الأمريكية بالذات هو تطوير منهج لتقاسم الصلاحيات وتنظيمات مؤسساتية وقانونية مبتكرة في مجال التنسيق المنظم. للتعريف أنظر:

(<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30>)

² من الكتب الحديثة التي تعالج الموضوع نقتصر هنا على ذكر ثلاث أمثلة:

روسكن، مايكل وآخرون، (2014) مقدمه في العلوم السياسية (Political Science: An Introduction). ترجمة محمد صفوت حسن. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. 2015 (97 الى ص 107)، وكتاب فتح الباب، ربيع (2013 م) النظم السياسية: السلطة، الدولة، الحكومة صورها وأساليبها... بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية (أنظر مثلاً ص 210 الى 217)، وكتاب مقداد، محمد (2016) دراسات نظرية وتطبيقية في الاصلاح والتنمية السياسية. أريد: عالم الكتب الحديث ص 15 الى 18.

³ صدر عام 1991 عن دار العلم للملايين. أنظر تحت اسم الكاتب في: www.neelwafurat.com

ومن الكتب الحديثة المترجمة الى اللغة العربية التي تركز على الفيدرالية الأمريكية كتاب الديمقراطية الأمريكية الجديدة من تأليف: موريس فيورينا وبيتر ترام جونسون و بول بيترسون ودي ستيفن فوس، من ترجمة لميس فؤاد يحيى وصدر عام 2008، وهو يشرح أبعاد تقاسم الصلاحيات السياسية من متخصصين في مجال دراسة النظام السياسي الأمريكي، وكيف نشأت الولايات المتحدة من فرقة حادة، الى تعاون منظم حيث جمعهم أكثر من أي شيء آخر التعنت البريطاني حينما أصر الملك جورج الثالث على فرض ضرائب دون أن يكون للولايات الأمريكية الثلاثة عشر في ذلك الوقت أي تمثيل في برلمان التاج البريطاني (Kostyal, 2016: 12).

يعالج هذا الكتاب أيضاً التغيرات في العملية السياسية على المستوى الفيدرالي التي نشأت بفعل تزايد دور الإعلام وجماعات الضغط في العمل السياسي للتأثير في القرار السياسي لخدمة مصالح سياسية واقتصادية لفئة محدودة في المجتمع دون أن تكون خاضعة للمساءلة الشعبية.

من زاوية أخرى فإن هنالك أيضاً الكتب التي تعالج الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية كمحور للعملية السياسية في الشكل الفيدرالي الأمريكي على المستوى المحلي ومستوى الولاية والمستوى الفيدرالي، والتداخل بين هذه المستويات، حيث نجد مثلاً كتاب آل ساندي مايسل بعنوان الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية من ترجمة خالد غريب علي وصدر عام 2014، ويركز على تزايد الارتفاع في تكاليف الحملات الانتخابية في النظام الأمريكي، مما يزيد من دور أصحاب رؤوس الأموال في العملية السياسية، عند المستوى الفيدرالي بالذات.

لكن وفيما يتعلق بفكرة الفيدرالية كحل لمشكلة التفتت التي يعيشها العالم العربي فإن المراجعة الأولية التي قام بها الكاتب لما هو موجود على الانترنت تظهر انتشار البحوث عن الفيدرالية، ولعل ذلك يعود الى المعاناة التي مرت بها الشعوب العربية مع نتائج الحكومات المركزية في شكل الدولة البسيطة في سوريا والعراق واليمن وليبيا حيث كان للتركز الهائل للسلطة في المركز السياسي مع تجريد النطاقات الجغرافية الأخرى والأقليات من صلاحيات المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية أثره في البحث عن البديل، بالإضافة الى تزايد الحديث عن نجاح التجربة الفيدرالية في الامارات العربية المتحدة¹ في هذا الشأن فإننا نجد كتابات تشير الى الفيدرالية كحل على المستوى القومي العربي مثل كتاب الدكتور عباس علي الذي يقدم للفيدرالية كحل للوحدة العربية وبديل لأي توجهات وحدوية تقوم على شكل الدولة أو الموحدة (أنظر مقدمة الكتاب: عباس، علي عبدالرحمن. نحو فيدرالية عربية. 2014 (www.ekfnl.gov.sa))، والكتابات التي تقدم الشكل الفيدرالي أيضاً كحل للتنوع الثقافي في داخل بعض الدول العربية القائمة (www.aljazeera.net) بدلاً من مصير التفكك السياسي حينما سقطت الدولة الموحدة في العراق وسوريا واليمن وليبيا لأسباب وعوامل مختلفة ولكنها تجتمع في حدوث مواجهات داخلية بين السلطة وفئات من الشعب بسبب تركيز السلطة في مناطق أو فئة بعينها.

بل ان بعض الكتابات الحديثة بدأت تتحدث عن مخاطر الوضع في الدول التي نشأت على أساس المركزية السياسية، وأن مصيرها قد يؤول الى حال الشذمة السياسية التي تفشت في دول كانت موحدة وذات مظهر متماسك حتى وقت قريب عبر المنطقة العربية.²

¹ لوصف النظام الفيدرالي في دولة الامارات وكيف نشأت عام 1971 بعد أن أعلنت بريطانيا نيتها الخروج من منطقة الخليج عام 1968م أنظر: الكتاب السنوي لدولة الامارات (2007)، لندن: مطبعة ترادنت. من ص 47 الى 72

² أنظر مقدمة موضوع ملف العدد في مجلة الفيصل بعنوان: بلاد الأقليات الهائلة العدد 483-484 الذي احتوى على احدى عشر مقالاً عن مشكلة الأقليات في العالم العربي واستمرار تشظي الدولة عبر المنطقة العربية، 2017. في مقدمة العدد نجد شرح حول الجمود في شكل الدولة الموحدة

من وجهة نظر الباحث هنا فإن جزءاً كبيراً من الكتابات السابقة عن الواقع العربي كشفت عن مشكلة الدول العربية مع الشكل الأحادي للسلطة (الدولة البسيطة أو الموحدة) حيث المركزية الهائلة، ولكن لم تراعي أهمية الاستفادة من التجربة الاتحادية الأمريكية بالذات بوضعها في سياق معرفي لبدائل الحلول لاتجاه التشرذم سواء على مستوى العالم العربي أو في داخل بعض دوله، رغم ما تتميز به هذه التجربة من ديناميكية متتدة في التطور، ومن توازنات هامة في الصلاحيات الأمر الذي سنقوم بتوضيحه خلال البحث.

منهج البحث:

أعتمد الكاتب على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة التطور التاريخي للنظام الأمريكي والاتجاه العام نحو العمل على إيجاد حلول مؤسسية لتحقيق تقاسم عملي للصلاحيات السياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار دور سمو نصوص القانون الدستوري الأمريكي كمرجع للمبادئ التي يجب الالتزام بها عند الاقدام على تطوير أساليب تقاسم الصلاحيات، حيث شكلت نصوصه المؤسسات الأساسية للدولة الفيدرالية في بداية الأمر، كما أثرت التعديلات في نفس الدستور على استمرارية الحكومة الاتحادية من جهة وتطور الأنظمة والقوانين في نفس حكومات الولايات من جهة أخرى بسبب كون المبادئ الدستورية ملزمة للحكومة الفيدرالية ولحكومات الولايات بالاضافة للحكومات المحلية بطبيعة الحال داخل الولايات (سيتم توضيح كيف تطور تسلسل هرم القوانين).

أهمية البحث:

إذا كانت الوحدة الاقتصادية والسياسية هي أحد أبعاد قوة المجتمعات ومنعتها في النطاق الدولي، ومادامت قوى العولمة والتكامل الإقليمي في عمليات التفاعل العالمي هي التي تقود العالم المعاصر، حيث لا تستطيع الدول الصغيرة الا ان تلتزم بالقواعد التي تضعها الدول الكبيرة او ان تصبح الدولة الصغيرة شريكة في تجمع أكثر تماسكاً،¹ فإن دراسة الاسس والأساليب والنماذج التي يمكن ان تساعد في تطوير العلاقات بين مجموعه من الدول إلى نوع أو آخر من الوحدة الاقتصادية أو السياسية أو كليهما، هي أمر مطلوب أن لم يكن واجباً. وسواء كان الأمر يتعلق بمجلس التعاون الخليجي أو بجامعة الدول العربية او حتى بمنظمة التعاون الاسلامي فإن قضية أساليب التعاون من خلال تقاسم صلاحيات القرار بين مجموعة من الدول وكيفية تطوير تصميم المؤسسات المشتركة على أساس من العدل بهدف تحقيق المصلحة المشتركة، هي في صلب رسم صورة لمستقبل يأخذ في الاعتبار ضرورة إيجاد حلول جديده لمشكلة الطبيعة التسلطية للدولة الموحدة التي تشكلت وفق نموذجها البسيط أغلب الدول العربية مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر التجاذبات الدولية التي تعيشها المنطقة.²

السائد في العالم العربي وعدم الاعتراف بالأقليات في الكيانات السياسية الموجودة حالياً انظر ص 18 و 19 كجزء أساسي من مشكلة التفكك السياسي.

¹. أنظر مثلاً: (ليونارد، مارك (2009). لماذا سيكون القرن الواحد والعشرون قرناً أوروبياً، ترجمة أحمد عجاج. الرياض: العبيكان، ص 81)، حول ما يتيح الاشتراك في تجمع أكبر للدول الصغيرة مقارنة بالدول الصغيرة المنفردة بذاتها.

² مناقشة بعض جوانب الضعف في شكل الدولة الموحدة:

شكل الدولة البسيطة أو الموحدة هو الشكل التقليدي المعروف للدولة حيث تتركز من حيث المبدأ كافة صلاحيات ممارسة السلطة في العاصمة السياسية دون أن يكون هنالك أي صلاحيات أصيلة للمناطق أو الأقليات خارج العاصمة. من هذا المنطلق فإن الشكل الاتحادي (الفيدرالي) يشكل نقيض لهذا التبسيط في تركيز السلطة حيث لم يعرف الشكل الاتحادي بمعناه الحديث إلا مع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية عام 1787م.

نلاحظ هنا أن هذا الشكل يتسم بالبساطة، إذ أنه يختزل قضية سلطة وحقوق ادارة الأقاليم بما فيها من أقليات وطوائف وثقافات وموارد وأراضي عامة ليجري تركيزها في يد سلطة واحدة في المركز السياسي للدولة (العاصمة السياسية).

فيما يتعلق بهذا بالتركز السلطوي في شكل الدولة الموحدة أو البسيطة السائد في العالم العربي فإن هنالك عدد من المفكرين ممن لاحظوا غرابته على تاريخ الأمة فلم تعرفه بشكله الجامد إلا مع طلائع الاستعمار الغربي للمنطقة (Ayubi 2006, 12)، وأنه لا أصل له في تاريخ الأمة، لأن المراكز السياسية لم تكن تستطيع من حيث القدرة على السيطرة المباشرة إلا على نطاقات محدودة في محيطها، بينما كانت تتولى كل منطقة ادارة نفسها عن طريق الوالي الذي يعينه الخليفة من المركز ليدبر منطقتة مع أهلها، حيث يكون الالتزام الأساسي للوالي هو ارسال الخراج الى مقر الخلافة، فلم يكن هنالك مركز واحد تسيطر منه السلطة على كافة مناحي الحياة والعمل وأنظمة الرخص المختلفة.

اما نريد أن نؤكد هنا أن لأخذ هذا التوجه المغربي في المركزية في العالم العربي جاء في الواقع مع دخول الاستعمار الأوروبي للمنطقة (Ayubi 2006, 12) حيث ظهرت وتطورت فكرة الدولة المركزية بجهازها البيروقراطي والعسكري.

أشار الى ذلك المفكر الشيخ راشد الغنوشي الذي وضع خلال محاضرة له "ان الدولة المركزية التي ظهرت في نهاية حقبة الاستعمار هي ظاهرة شاذة في التاريخ الاسلامي حيث كان السلطان في الماضي مقتصرأ على المراكز ولم يكن له سلطة على النواحي والأطراف، ولا على مرافق الحياة الأساسية للسكان مثل التعليم او حركة انتقال الناس أو على التجارة أو عمليات الوقف وأساليب إدارته، فكان المجتمع الأهلي في المدن قويا (كما يقول الغنوشي) مكتفيا بذاته الى حد بعيد، وكثيرا ما كان مزدهرا، بينما كانت الدولة في المركز مضطربة منشغلة في صراع الأنداد على السلطة والثروة" (محاضرة مطبوعة للشيخ راشد الغنوشي، في الخامس من عيد الفطر لعام 1427، مجلس البسام، جده).

يؤكد هذا الرأي أيضاً الدكتور عدنان زيتون الذي يرى أن قوة النشاط الخيري الوقفي الذي كان بعيداً تماماً عن يد الدولة عبر المناطق التي انتشر فيها الإسلام كان من اسرار ازدهار الحضارة الإسلامية، وأن توسع السلطة المركزية في أعمالها وتزايد استحوادها على ادارة المجتمع ومقرراته ومؤسساته بطرق مختلفة (مثل وزارات الأوقاف التي نشأت لتدبير أوقاف الناس عن طريق سلطة الدولة بعد أن كانت تدار ذاتياً) كان أساس تدهور هذه الحضارة، وسقوط مراكز إشعاعها في النهاية (زيتون، عدنان. الحضارة الإسلامية: قراءة في قصة التدهور والانحطاط. مجلة العربي (الكويتية)، العدد 605، أبريل 2009، ص 62-67).

هنا علينا ان نشير أن شكل الدولة الموحدة بالذات في الدول ذات المساحات الواسعة التي تتعد فيها الثقافات يقوم على عدد من الافتراضات الضمنية التي قد لا تتناسب احياناً مع منطق العدالة بين المناطق وضرورة المساواة في التعامل داخل الدولة الواحدة، والحل الفيدرالي ظهر في الواقع للتعامل مع اشكاليات المركزية السياسية في الدولة الموحدة أو البسيطة. من هذا المنطلق ونظراً لانتشار شكل الدولة الموحدة في العالم العربي فسوف نناقش فيما يلي بعض الافتراضات في شكل الدولة البسيطة.

مناقشة موجزة للافتراضات الضمنية التي يقوم عليها شكل الدولة الموحدة:

إذا اتفقنا أن المهمة الأساسية لعمل السلطة هي ادارة شؤون الناس بما يحقق مصالحهم عبر أقاليم الدولة ضمن اطار من العدل والمساواة، فان شكل الدولة الموحدة الذي تركز فيه كافة صلاحيات عمل السلطة (الحماية الامنية وتشريع وتنفيذ القوانين وادارة الموارد الاقتصادية ووضع خطط التعليم والتنمية وغيرها) في العاصمة المركزية التي تكون عادة في اقليم بعينه، يقوم على عدد من الافتراضات الضمنية التي لا بد لنا ان نتأكد من مدى صحتها في ضوء التعريف المعاصر للسياسة على أنها قضية تدور حول التوزيع، حيث نجد تعريف هارولد لاسال بأن السياسة هي من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ (Lass well 1936: 298)، وتعريف دايفيد أستون (1965) بأن السياسة هي التوزيع السلطوي لكل ما هو ذا قيمة في المجتمع.

من هذه الافتراضات الضمنية ما يلي:

الافتراض الاول: ان المشاكل التي تواجهها أقاليم الدولة متشابهة وبالتالي يمكن للمركز ان يضع سياسات وحلول موحدة من خلال اجهزته المركزية لحل هذه المشاكل.

الافتراض الثاني: ان مجالات العمل والحياة عبر اقاليم الدولة متشابه ولذلك فانه يمكن للجهاز المركزي المختص بالتعليم مثلاً القيام بالزام المدارس العامة عبر أقاليم الدولة بنفس المناهج المدرسية.

الافتراض الثالث: ان المركز قادر عبر الأقاليم على تلمس أولويات التطوير والاصلاح اللازمة، ومن ثم تكييف السياسات العامة الصادرة من المركز على خدمة واقع كل اقليم من أقاليم الدولة بما يتلائم مع احتياجاته.

الافتراض الرابع: فيما يتعلق بقضية توزيع الثروة ومدى العدالة في تقسيمها مما تحصله الدولة من ثروات أراضي الأقاليم ومن الرسوم المختلفة، فإن الأجهزة المركزية في إقليم العاصمة التي تتركز فيها كافة صلاحيات جمع المصادر وإدارتها وتوزيعها قادرة على تحويل هذه الأموال العامة عبر الأجهزة المركزية وفروعها إلى الأقاليم بكفاءة وعدالة.

الافتراض الخامس: أن الثقافة العامة متشابهة عبر أقاليم الدولة ولذلك تستطيع السلطة السياسية في المركز إلزام الناس عبر هذه الأقاليم على تطبيق قواعد ثقافية موحدة وذلك مثل الزي الرسمي، وأساليب الاحتفال في الأعياد، والمنظور الديني بصفة عامة.

الافتراض السادس: أن جهاز الإدارة العامة في مركز الدولة المسئول عن صناعة وتطبيق السياسات العامة هو جهاز محايد ولا مجال للمحاباة في القرارات العامة عبر المناطق

لكن في ضوء القاعدة التي أشرنا إليها بان هدف الحكم هو خدمة مصالح الناس بما يحقق مصالحهم على أساس القسمة بالسوية والعدل بين الرعية، يمكن بسهولة ملاحظة أن النقاش الموضوعي للافتراضات السابقة يكشف لنا عن خلل جذري في الفكرة الأساسية للدولة الموحدة وبالذات في الدول ذات المساحات الكبيرة، لأن المشاكل والأولويات عبر أقاليم الدولة لا تكون عادة متشابهة، وبالتالي لا بد من اختلاف من يفكر في الحلول، كما أن الثقافة العامة والمنظور الديني قد يختلفا بنسب متفاوتة من إقليم إلى آخر وهذا يعني أن قيام الإقليم المركزي بتطبيق سياسات ثقافية معينة هو نوع من الهيمنة الثقافية التي قد تؤدي إلى الرغبة من الانفلات من الوحدة السياسية. كذلك الأمر بالنسبة لافتراض العدالة الاقتصادية في القرارات المركزية في عمليات استخلاص وإدارة وتوزيع الدخل من ثروات الأقاليم، حيث قد تظهر المحاباة الاقتصادية للإقليم المركزي بفعل الصلاحيات السياسية الواسعة في العاصمة وقرب سكان الإقليم من مركز القرار الاقتصادي والسياسي.

أما بخصوص الافتراض السادس فإن دراسات تحليل السياسات العامة تظهر لنا اليوم أن المشكلة الكبرى لدى صانعي السياسات العامة هو ضعف قدرتهم على استيعاب أهمية قضايا أساسية تدور حول توزيع الموارد والانتماء ومدى عدم المساواة في الدخل وقضايا الهجرة. حول الإشارة لهذه القضايا أنظر مثلاً:

Reinicke, Wolfgang (2016). Offering a Global Learning Environment at the Frontier of Pressing Public Policy Debates. FOREIGN AFFAIRS. V 95, No. 5. Sep.\Oct 2016. Page 23.

وكذلك: إديث ستوكي وريتشارد زكهاوزر. أساسيات تحليل السياسات العامة. ترجمة أحمد مداوس الياحي. الرياض: جامعة الملك سعود. 2009 ص 35 إلى 49. حيث يشير الكاتبان إلى أن دالة التفضيل عند النظر في بدائل اتخاذ القرار تحوي أشياء ملموسة (قابلة للقياس) وأخرى غير ملموسة (ميول شخصية) لكن محصلتهما في النهاية تأثر على نوعية القرار الذي يجري اتخاذه.

هنا تجدر الإشارة إلى أن الأشكال السابقة التي يمكن بسهولة الكشف عن مثالها السياسية على المدى البعيد في الدولة الموحدة يجري الحد منها عن طريق أنظمة اللامركزية الإدارية التي تسعى إلى تفويض الصلاحيات إلى مجالس منتخبة من سكان كل إقليم، وهذا الأمر لا ينطبق إلا في الدول الموحدة التي تطبق أنظمة انتخابات عند المستويين القومي والمحلي لضمان قيام مجالس تعكس رغبات سكان كل إقليم عند المستويين.

فرنسا مثلاً هي دولة موحدة حيث تتركز صلاحيات القرار السياسي في باريس، ولكن ظهرت اللامركزية الإدارية بفعل النظم الانتخابية التي تقر من يقوم على إدارة الإقليم "حيث أن المدن الفرنسية في الداخل وما وراء البحار تمتلك مديرية ومجلساً منتخباً لإدارتها ولها شخصية اعتبارية. وتلك المجالس لها رؤساء منتخبون، ورئيس المجلس في المدن الكبيرة يسمى العمدة الذي يتمتع بصلاحيات المحافظ ورئيس البلدية" (الدليبي، 2001: 67) علماً بأن "الوحدات الإدارية المحلية لها اختصاصات واسعة وتتفرع منها الخدمات الضرورية - الاجتماعية والصحية والزراعية والإسكان.... الخ- إلا أن الوحدات الإدارية الفرنسية تتبع السلطة المركزية في الشؤون السياسية، أما الأمور المحلية والخدمات الضرورية فتتم بأساليب لا مركزية" (الدليبي، 2001: 67).

كذلك الأمر في المملكة المتحدة التي تعتبر دولة موحدة، لكن الحكومة في لندن سمحت لنشأة حكومات ومجالس محلية عبر بريطانيا. ففي عام 1998 اعترف البرلمان البريطاني بحكومة أيرلندا الشمالية، مانحاً إياها جمعية تشريعية مستقلة. كما أنشأ البرلمان جمعيات تشريعية لاسكتلندا وويلز، (نلاحظ هنا أنه يمكن للبرلمان في لندن، إذا ما رغب بذلك، أن يلغي في أي وقت حكومات المقاطعة لويلز واسكتلندا وأيرلندا الشمالية....) (فيورينا، 2008: 58)، فبريطانيا لا تزال دولة موحدة).

بكلمة أخرى فإنه وللتخفيف من مشكلة التركيز السلطوي في شكل الدولة الموحدة فإن الأمر يعتمد في الواقع على مدى وجود أو عدم وجود نظم انتخابية لتمثيل الميول الشعبية في الأقاليم والعمل على استيفائها من خلال مجالس جمعيات تشريعية منتخبة من سكان الأقاليم داخل نفس الأقاليم، وكذلك على حجم الصلاحيات الإدارية التي جرى تفويضها للأجهزة المنتخبة نفسها. في حالة ضعف أو عدم وجود مثل هذه النظم والمبادرات فإن تركيز الصلاحيات في إقليم العاصمة السياسية يؤدي بسبب طبيعة السياسة إلى الهيمنة الاقتصادية والإدارية بل والثقافية لأقليم المركز، كما

عوامل استمرارية التطور في نظام الولايات المتحدة التي تزيد من أهمية دراسته:

قد يعتقد البعض أن حديثنا عن التجربة السياسية الأمريكية وامكانيات الاستفادة منها هو حديث عن نموذج تاريخي ظهر وتشكل في القرن الثامن عشر، وأن العالم انما يستفيد اليوم من التجربة التاريخية لنشأة هذا الاتحاد، لكن الواقع غير ذلك، فالتجربة السياسية الأمريكية رغم تعقيدها هي تجربة ديناميكية مستمرة، ومخرجاتها في أسس وطرائق وأساليب الحكم وتقاسم الصلاحيات هي قضية قابلة للتطوير -مما يجعلها أكثر أهمية لدارسي العلوم السياسية- للعوامل التالية:

العامل الأول:

قيام كتبة الدستور الأوائل بتطوير امكانية تعديل الدستور الأمريكي، حيث نجد النص على آلية التعديل في المادة الخامسة من الدستور. هذا الأمر أتاح امكانية إجراء تعديلات تصحيحية لمسار الحكم بحيث يحافظ على الغايات التي نشأ بهدف حمايتها وبالذات سيادة الشعب فوق الحاكم، وحماية حقوق الإنسان، والحد من احتمالات استبداد السلطة.¹

هذه الأهداف نراها في مقدمة الدستور الأمريكي التي جرى النص فيها على أن الشعب هو مصدر جميع السلطات (يجري ضمان استمرارية السيادة الشعبية من خلال الانتخابات الشعبية الدورية في انتخاب أعضاء السلطة التشريعية ورئيس السلطة التنفيذية). وكذلك في التعديل الأول للدستور الذي نص على الحقوق الأساسية للإنسان و صدر عام 1791م، أي بعد أربع سنوات فقط من صدور الدستور الأمريكي، ليقف بذلك في وجه احتمال تعدي الأغلبية على هذه الحقوق.²

لقد وصف مايكل كامن (1996) أستاذ التاريخ والثقافة الأمريكية في جامعة كورنيل في كتابه بعنوان: آلة تعمل من تلقاء نفسها: الدستور في الثقافة الأمريكية، هذه الطبيعة التطورية التي يتم بها تعديل النظام الأمريكي عن طريق التعديلات الدستورية، فشبه الدستور وكأنه آلة تعمل من تلقاء نفسها للاستجابة لحاجات اصلاح النظام السياسي بناء على الارادة الشعبية ذاتها.³

أن المسار السياسي وصناعة القوانين سوف تنحاز بنسبة تزايدية (بفعل تراكم وتركز السلطة) الى مصالح اقليم العاصمة السياسية بطريقة قد تؤدي الى التدمير السياسي مما قد يفتح الباب للتفكك سواء بقوة العوامل الداخلية او بسبب التدخل الخارجي الذي يسعر اجندة الانفصال لخدمة مصالحه (عن أسباب التفكك السياسي وعلاقتها بالمركزية السياسية أنظر مثلاً: مجلة الفيصل، 2017: 19).

¹ فيما يتعلق بالحد من احتمال استبداد الرئيس المنتخب أنظر مثلاً التعديل الثاني والعشرون الذي نص على أنه "لا يجوز انتخاب أي شخص لمنصب الرئيس لأكثر من دورتين....." وقد تم اقتراح هذا التعديل في 24 مارس 1947 وتمت المصادقة عليه من قبل الهيئات التشريعية في الولايات في 27 فبراير 1951، أنظر: دستور الولايات المتحدة الأمريكية: ملاحظات توضيحية. صادر عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ص56 (بدون تاريخ - www.america.gov/publication/books/the-constitution.html)

² حدد أول كونغرس أمريكي فيما عرف بـ "وثيقة الحقوق" في التعديل الأول للدستور (بحوي عشر تعديلات) عام 1791 الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، "وتخلى بذلك إلى الأبد عن صلاحيته في التدخل فيها، فحد بصورة نهائية من قدرة الأغلبية على التعدي على بعض الحريات أو التدخل في بعض الميادين" (أوكونور 1994، 14).

³ كامن، مايكل (1996). آلة تعمل من تلقاء ذاتها: الدستور في الثقافة الأمريكية. ترجمة أحمد ظاهر. عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع. أنظر بالذات ص 181.

مع ما سبق فإنه من الضروري ان نشير الى أن واضعي الدستور عمدوا جعل عملية اجراء التعديلات عملية طويلة ومعقدة وتستلزم أغلبية ساحقة في مرحلة الاقتراح والموافقة والتصديق،¹ وذلك حتى لا تصبح الوثيقة التي كان المجتمع قد ارتضاها عرضة لزيوات الحزب الذي يملك الأغلبية في الهيئة التشريعية أو محلاً للنزاع السياسي خلال فترات الانتخابات.

لكن ورغم ذلك فإن نظرة شاملة لهذه التعديلات تظهر تحول قدرة الأغلبية الشعبية الساحقة التي نص عليها الدستور في المادة الخامسة² الى قوة عملية قادرة على اصلاح حال الحكم الى حد القول (كما وضع كامن في كتابه) بأنه وكأن هنالك آلة متقدمة تتحرك بشئ من التلقائية لتعديل مفاصل محده في عمل السلطة استناداً الى روح الدستور ونصوصه.

العامل الثاني:

دور المحكمة العليا في تفسير القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات على أساس المبادئ العليا التي وردت في الدستور وبالذات تلك التي وردت في التعديل الأول بخصوص حقوق الإنسان (التعديل الأول للدستور يحوي وحده عشر تعديلات)³ التي تمتاز باستنادها الى الفكر الانساني العالمي وحقوق الإنسان، من قبل قضاة المحكمة العليا التسعة الذين يتم ترشيحهم من قبل الرئيس ويوافق أو لا يوافق الكونغرس على تعيينهم ليكون التعيين لمدى الحياة، حيث يظهر قضاة المحكمة العليا وكأنهم مجلس من الحكماء حيث تصدر قرارات المحكمة العليا التي تسعى الى توفير أرضية قانونية مشتركة عبر الولايات بالأغلبية من القضاة التسعة بعد مداوات مطولة لعدة أسابيع في قضايا ومنازعات فعلية تنطوي على تطبيق فعلي للقوانين (أوكونور، 1994: 4). خلال مداوات ومناظرات القضاة فإن كل قاضي يقدم منطق الحكمة الذي استند اليه في تحديده لرأيه، بعيداً عن الضغوط والمؤثرات السياسية التي تنشأ في أحياناً كثيرة بين أعضاء الجهازين التشريعي المسؤول صنع القاعدة القانونية والتنفيذي المسؤول عن تنفيذها (أوكونور، 1994: 4).

هنا لا بد ان نشير أن الرأي الذي تصل إليه الأغلبية بين قضاة المحكمة العليا ملزم لكافة المحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات والمحاكم الأدنى، وطالما وصفت هذه الصلاحية للمحكمة العليا في تفسير القوانين على أنها تدخل في عمل السلطة التشريعية

¹ لقد درس الكونغرس حتى الآن أكثر من سبعة آلاف اقتراح لتعديل الدستور لكنه لم يقترح اعتماد سوى أربعة وثلاثون منها بإحالتها للهيئات التشريعية في الولايات. ومن أصل هذا العدد لم تتم المصادقة الا على سبعة وعشرين منها (ستة وعشرون عن طريق حصول اقتراح التعديل على تصديق ثلاثة أرباع الهيئات التشريعية في الولايات، وتم اعتماد اقتراح تعديل واحد فقط عن طريق مؤتمرات عقدت في الولايات). أنظر: دستور الولايات المتحدة الأمريكية: ملاحظات توضيحية. مرجع سابق ص40، كذلك يمكن مراجعة الموقع المتخصص الأكثر حداثة (Jurispedia.orgar) بالبحث تحت "عدد تعديلات الدستور الأمريكي".

² تنص هذه المادة على آليتين يمكن ان يتم تعديل الدستور بهما، حيث على أن "يقترح الكونغرس، كلما رأي ثلثا أعضاء المجلسين ضرورة لذلك، تعديلات لهذا الدستور، أو يدعو بناء على طلب الهيئات التشريعية لثلاثي مختلف الولايات، الى عقد مؤتمر لاقتراح تعديلات، تصبح في كلتا الحاليتين قانونية من حيث المقاصد والغايات كجزء من هذا الدستور عندما تصادق عليها الهيئات التشريعية لثلاثة أرباع مختلف الولايات، أو مؤتمرات تعقد في ثلاثة أرباع الولايات". (أنظر المادة الخامسة من الدستور الأمريكي).

³ تشير القاضية ساندرا أوكونور (كانت أول امرأة يتم تعيينها في المحكمة العليا، ورشحها للمنصب الرئيس رونالد ريغان عام 1981) إلى أنه "ازداد الاهتمام كثيراً بالحماية التي يوفرها القضاء لحقوق الفرد وحرياته بعد الحرب العالمية الثانية، "لأن الحرب برهنت أنه لا يمكن التحويل دائماً على المجالس التشريعية المنتخبة من قبل الشعب لكي تحمي حقوق الإنسان وحرته، ولذلك فإن الدساتير التي تبنتها كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية تنص الآن على حماية الحقوق الفرد وتعطي بعض المحاكم الخاصة صلاحية النظر في دستورية القوانين والقرارات." على نفس نمط المحكمة العليا (أوكونور، 1994: 3).

وأنها "تشريع من مقاعد القضاء"، لكن دور المحكمة العليا ثبت في النظام الأمريكي كعامل مساعد في استقرار النظام،¹ رغم احتدام الجدل من فترة لأخرى حول هذا الدور للمحكمة كما لاحظنا مؤخراً في قضية تجميد الأوامر التنفيذية للرئيس الأمريكي دونالد ترمب من قبل المحكمة الفيدرالية في ولاية واشنطن ثم من محكمة الاستئناف الفيدرالية في كاليفورنيا والسماح بدخول ليس فقط الذين تم احتجازهم في مطارات الولايات الأمريكية، بل وايضا السماح بسفر من يحملون فيزا سارية المفعول من خارج الولايات المتحدة اليها.²

العامل الثالث: الحقوق الأصيلة لحكومات الولايات في التقرير والحكم ضمن إطار الولاية مادام الأمر لا يتعارض مع الدستور أو القوانين الفيدرالية، حيث تعمل حكومات الولايات بطريقة مستقلة عن بعضها البعض وعن الحكومة الفيدرالية، مما يتيح لحكومات الولايات والحكومة الفيدرالية نفسها معين من التجارب السياسية والقيادات التي تكون قد تمرست على أنماط مختلفة من الحكم، حيث تستطيع حكومات الولايات الاستفادة من تجارب بعضها البعض في مجال التعليم والتطوير الاجتماعي والاقتصادي والبحث العلمي وغيرها.

العامل الرابع: تطور مجال دراسة النظام السياسي الأمريكي بطريقة تختلف عن مجال العلوم السياسية في أوروبا كفرع مستقل من فروع العلوم السياسية في أغلب أقسام العلوم السياسية الموجودة في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، مما يدعم الحراك الفكري في تطوير المؤسسات السياسية على أساس البحث الأكاديمي.

هذا التخصص العلمي الحديث نسبياً حقق ويحقق ارتباط نادر بين طريقة قيام المؤسسات السياسية بعملها وبين مؤسسات البحث العلمي، خاصة مع وجود الحرية الأكاديمية التي تتيح تعريض مؤسسات الحكم والشخصيات العامة

¹ أنظر مثلاً: حقي، محمد (1991) في مقاله عن المحكمة العليا بعنوان: المؤسسة التي يستند إليها النظام الأمريكي كله. مجلة المجال العدد 248، نوفمبر 1991، ص26.

² الزوبعة التي أثارها دونالد ترمب ضد القضاء الأمريكي ووصفه للحكم القضائي من المحكمة الفيدرالية (هنالك 94 محكمة فيدرالية تنتشر عبر الولايات) في ولاية واشنطن بتجميد قرار حظر السفر للقادمين من 7 دول إسلامية من قبل القاضي الفيدرالي جيمس روبرت بأنه "سخيف وسيتم إلغاءه" (الشرق الأوسط، 2017\2\5 ص1)، ليست غريبه على النظام الأمريكي في الشد الذي يمكن أن يحصل بين السلطات الثلاث، اذ تقول القاضية ساندرأوكونور بأنه "لا يدهشنا أن تكون المحكمة أحياناً موضوعاً مثيراً للجدل لأنها سلطة غير منتخبة ولا يوجد عليها مسؤولية سياسية مباشرة" وحدث ذلك كما تشير القاضية مرات عديدة "...فخلال الخمسينات حينما قضت المحكمة بعدم دستورية نظام التمييز العنصري في مدارس العديد من الولايات، وجب ارسال جنود الحرس الوطني لتنفيذ بعض أحكام المحكمة" وذلك بخصوص اختلاط السود مع البيض في المدارس وفي النقل المدرسي، وكذلك حينما حكمت المحكمة خلال السبعينات بعدم دستورية القيود التي وضعتها بعض الولايات على الاجهاض خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل (اوكونور، 1994: 4).

والنظام الديمقراطي برمته الى تحليل ونقد مستمرين، مع استجلاء للبدائل والأفكار الجديدة نحو تطوير النظام من خلال المقارنة بالأنظمة والتجارب في أوروبا بالذات.¹

كيف ظهرت الفيدرالية الأمريكية:

كان البريطانيون الذين يشكلون الغالبية العظمى من المهاجرين الاوائل الى أمريكا الشمالية² يفتخرون بكونهم من بريطانيا وأصولهم من الانجلوساكسون حيث كانت المستعمرات خاضعة صوريا للتاج (شرودر، 1991: 73)، ولكن وفي عام 1760م تولى الملك في بريطانيا ملك شاب وهو جورج الثالث (George III) عمره اثنا وعشرين عاماً، ليس لديه خبرة كافية في الحكم حيث بدأ عهده بإقصاء الوزراء من اصحاب الخبرة وتعيين المقربين منه من حزب الأحرار (Kostyle 2016, 10). كانت للملك الشاب رغبة جامحة في اثبات نفسه وبدأ بفرض أنواع مختلفة من الضرائب على المستعمرات في أمريكا ورأي أن على هذه المستعمرات ان تدفع ثمن الحماية البريطانية لها وأن تكون في خدمة التاج البريطاني.³

لكن ومع استمرار تزايد أنواع الضرائب التي بدأ الملك الشاب بفرضها، والتشدد في عمليات التحصيل والملاحقة فقد تجرأ المجلس القاري الرابع للولايات الأمريكية في يوليو 1776 اعلان استقلال الولايات عن بريطانيا على أساس انه ليس من حق بريطانيا أن تفرض ضرائب وليس للولايات الأمريكية تمثيل في برلمان التاج البريطاني (أنظر: متولي، 2013، 216).

رفضت بريطانيا هذا الاستقلال من حيث المبدأ، وقامت بالرد عملياً بإرسال قواتها من كندا الى نيويورك وبوسطن لتأديب القائمين على الانتفاضة ضد اوامر التاج وهكذا بدأت الحرب الثورية ضد بريطانيا. في ظل هذا الوضع المتأزم وأمام رفض الناس في العديد من الولايات دفع الضرائب اضطرت حكومات الولايات الأمريكية الى زيادة التعاون العسكري فيما بينها (ثلاثة عشر ولاية في ذلك الوقت)، لمواجهة التحركات العسكرية البريطانية، حيث كشفت معركة ساراتوجا بالذات (Saratoga) عام 1777م (ساراتوجا هي محافظة من محافظات ولاية نيويورك) عن دور التكاتف بين حكومات مستعمرات أمريكا الشمالية في هزيمة العدو المشترك.⁴

كانت بداية الاتحاد تقوم على تعاون محدود بين دول مستقلة تختلف في هيكل الحكم في كل منها (مايسل، 2014: 20)، وتم بالفعل انشاء اتحاد كونفدرالي كحل يتيح أكبر قدر من الاستقلال للولايات، وكان ذلك عام 1783، لكنه لم يثبت اي

¹ عن اختلاف التطور العلمي لمجال العلوم السياسية في الولايات المتحدة عنه في أوروبا أنظر:

Stockemer, Daniel, E. Rashkova, J. Moses and A. Blair. American Political Science Association: Proceeding of the Symposium on The Discipline of Political Science in Europe: How different is it from Political Science of North America. See PS Journal report (24 October 2016 by APSA). P 3& 4.

² بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة (1620-1635) والصراع على حرية الممارسة الدينية في إنجلترا، نتابعت ستة هجرات من الانجليز الى العالم الجديد (أول سفينة وصلت هي سفينة "ماي فلاور" التي وضع المستعمرون منها أول وثيقة حكم تقوم على حق الأفراد في المشاركة في حكم أنفسهم بأنفسهم وشكلوا فيما بعد إنكلترا الجديد -New England-)، وبدأ التاج البريطاني في السيطرة على الأرض من خلال شركة لندن عن طريق العمل على منح اقطاعات كبيرة لبعض النبلاء من العائلات الانجليزية التي استثمرت أو هاجرت الى أمريكا الشمالية أنظر مثلاً (www.Aldouman.com).

³ بالإضافة لفرضه لضرائب جديدة واعتراض الولايات الأمريكية على أساس انها غير ممثلة في البرلمان البريطاني، فقد قام الملك الشاب أيضاً بإصدار قرار يلزم فيه الولايات الأمريكية بأن لا تصدر عدد من المنتجات ومنها الحديد والخشب إلا للدولة الأم (بريطانيا). أنظر:

K. M., kostyal (2016). Founding Fathers: American Great Leaders and the Fight for Freedom. Washington, D.C., page 10

⁴ أهمية هذه المعركة ونجاح القوات الأمريكية في هزيمة القوات البريطانية في معركتين بينهما ثمانية عشر يوماً في منطقة نيويورك تكمن في أنها اقنعت الفرنسيين بالدخول كحلفاء ضد البريطانيين ثم تعاونت أسبانيا أيضاً ضد القوات البريطانية. فيما يتعلق بالدور الفرنسي فقد كان للمدفع الفرنسي

جدوى في تحقيق الوحدة الاقتصادية أو السياسية، بسبب عدم وجود سلطة مشتركة لديها صلاحيات فوق سلطة الولايات فكان فشله الذريع خلال الأزمة الاقتصادية الخانقة في تلك الفترة.

حالة التفكك في الاتحاد الكونفدرالي قبل وخلال الأربع سنوات من عمره كشفت عن وضع خطير عاشته الولايات الأمريكية بعد بداية الثورة الأمريكية ضد الحكم البريطاني. "ففي عام 1783 (عند انشاء الاتحاد الكونفدرالي)، أي بعد الحرب الثورية، دخلت الأمة مرحلة اتسمت بظروف سياسية وتجارية غير مستقرة....وقد رسم بعض المؤرخين صورة قاتمة للمشكلات التي كانت تواجهها البلاد الفتية. لكن لاشك أن الوضع بدأ يسوء بشكل مطرد بعد عام 1783. لقد كانت كل ولاية تتصرف وكأنها دولة مستقلة، ورفضت المجالس التشريعية في الولايات الوفاء بالديون التي ترتبت عليها خلال الحرب الثورية (ضد الاحتلال البريطاني). كما أن العديد من الولايات سن قوانين تمكن الدائنين من التهرب من تسديد ديونهم، والأسوأ من هذا كله انه بدأ بعض الناس في التفكير مرة أخرى باللجوء إلى السلاح لحل مشكلاتهم. ففي غربي ولاية ماسيتشوتس في عام 1786 تمرد آلاف المزارعين بزعامة الكابتن دانيال شيز ضد حكومة ولاية بوسطن، وتمكنت قوات الحكومة في آخر الأمر من سحق التمرد. وتساءل جورج واشنطن وزعماء آخرون ما إذا كانت المستعمرات قد ثارت ضد بريطانيا العظمى دون جدوى"¹.

في ظل هذه الازمة الخانقة ظهرت ضرورة إيجاد حل للحد من الصراع بين الولايات وعدم التزام بعضها بما تعهدت به، يقوم على قيام سلطة مشتركة تقبل بها الولايات للتخفيف من ميل هذه الولايات للاستقلال من جهة والتعامل مع القضايا المشتركة بطريقة أفضل من جهة أخرى، وهذا الحل تطور فيما بعد الى شكل النظام الفيدرالي مع اعلان الدستور الفيدرالي عام 1787، الذي يمكن ان نعتبره تاريخ نشأت الولايات المتحدة الأمريكية كما نعرفها اليوم.

أساس الميل نحو تقاسم السلطة: اعتراف له عوامله التاريخية بأن السلطة تنبثق من أسفل الى أعلى: مستويات الحكم في النموذج الأمريكي

نلاحظ هنا أن الاختلاف في التنظيم السياسي بين النظام السياسي الأمريكي وأنظمة الحكم في العالم يتكشف لنا ليس فقط في سابقة تنظيم ازدواجية السيادة بين الحكومة الفيدرالية في واشنطن وبين الحكومات في عواصم مختلف الولايات (فيورينا 2008: 61)، ولكن أيضا في الدور التاريخي للوحدات المحلية التي كان بعضها قد نشأ قبل ظهور حكومات الولايات نفسها،² وبالتالي تأصل في وقت مبكر في العقل الجمعي عبر الولايات الأمريكية حق انبعاث السلطة بصور مختلفة عن طريق الحوار العام من أسفل (سكان النطاق الحضري من المواطنين) إلى أعلى (المجالس المحلية المنتخبة وعمد المدن والمحافظات وحكام

نوع دي فاليري دور كبير في هزيمة القوات البريطانية. للمزيد عن المشاركة الفرنسية والاسبانية في الصراع ضد بريطانيا أنظر: The American Revolution www.History.com.

¹ أنظر الشرح في كتاب مقدمة لدستور الولايات المتحدة الأمريكية: ملاحظات توضيحية. صادر عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية باللغة العربية ص4، أنظر كامل الكتاب أيضاً على الموقع: (www.america.gov/publication/books/the-constitution.html).

² مثلا محافظة بلتمور في مدينة بلتمور الكبرى احد محافظات المدينة نشأت عام 1659 أي قبل أكثر من مئة سنة من نشأت الولايات المتحدة الأمريكية، أنظر: Know Your County Handbook. Baltimore County. Baltimore. Maryland. 1996 pages 22 to 24

هذا الكتيب هو دليل شامل لحكومة محافظة بلتمور وميزانية مختلف الجهات المسؤولة عن الخدمات وكذلك تقسيم المحافظة الى مقاطعات انتخابية حسب عدد السكان في كل مقاطعة. ويبدأ دليل المحافظة الذي يتألف من 50 صفحة بعبارة لها دلالتها: "أن المصلحة العامة سوف يتم خدمتها بطريقة أفضل حينما يعمل المواطنون والحكومة كشركاء في خدمتها"

الولايات)، فنتيجة لتجارب الحكومات المحلية في المدن ومحافظات الولايات¹ (التي كانت قد ظهرت كمستوطنات ومستعمرات متناثرة تسعى لتنظيم نفسها للدفاع عن نفسها ضد سكان البلاد الأصليين وتوفير مقومات الاستمرارية للمستعمرات –أنظر مثلاً: Kostyal, 2016: 12 to 14)، وكونها قد سبقت في نشأتها حكومات الولايات، ظهرت مستويات مختلفة للحكم بعيداً عن أي شكل من أشكال التنظيم المركزي فكانت البدايات في حكومات محلية متنوعة مستقلة بصور مختلفة قبل مرحلة تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية (وذلك نتيجة لانتشار المستعمرات على رقعة واسعة من الأرض وحاجة كل منها لتنظيم نفسها ذاتياً). نتيجة لهذا التطور التاريخي فإن المبدأ الأساسي الذي يسيطر على فكرة الحكم هو اعتراف مسبق بأن السلطة السياسية تنبثق من القاعدة إلى أعلى وليس كمنحة من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى (اوزبون، 1992م: 17)، وتصبح السلطة عند ذلك (في تجلياتها عبر المستويات الثلاث الاتحادية وحكومات الولايات والحكومات المحلية)² هي قضية تفعيل للإرادة الشعبية عند القاعدة بإعطاء الناس عند كل مستوى حق تحديد أولويات النشاط العام حسب أولويات الناس وبناء على الحوار العام بينهم، وانتخاب المسؤولين العموميين (بطرق ونظم تختلف من ولاية إلى أخرى)³ لفترات زمنية محدودة لإنجاز ما كانوا قد أعلنوا الالتزام بتحقيقه، أو دفع ثمن الفشل في الانتخابات القادمة.

هذه الحقيقة عن النظام السياسي الأمريكي هي اختلاف آخر لهذا النظام الذي تنتشر فيه اللامركزية السياسية والحق في الحوار العام بطرق مختلفة منذ مرحلة نشأت الدولة، حيث يشير إلى ذلك مدير مركز جولد فارب للشئون العامة والمشاركة المدنية بجامعة كولبي آل ساندي مايسل مفيداً إلى أن "الأمريكيون ينتخبون أكثر من 500 ألف (خمسمائة ألف) مسئول عمومي، أي أكثر ممن ينتخبون في أي ديموقراطية أخرى.....وينتخب كثير من هؤلاء في وقت واحد". على سبيل المثال يذكر مايسل ادلاء أن مواطني مدينة شارلوت بولاية نورث كارولينا سوف يدلون بأصواتهم في يوم واحد "لانتخاب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس، ولانتخاب عضو بمجلس الشيوخ الفيدرالي، وعضو بمجلس النواب (الفيدرالي)، ولانتخاب حاكم الولاية ونائب الحاكم وسبعة مسئولين آخرين بالفرع التنفيذي على مستوى الولاية، وخمسة قضاة على مستوى الولاية، وعضو بمجلس الشيوخ بالولاية، وعضو بمجلس النواب بالولاية، ولانتخاب متسابقين على مجموعة متنوعة من المناصب بالمقاطعات أو المحليات" (مايسل، 2014: 19). قائمة الاقتراح الطويلة كما يشير تطورت في فترة مبكرة من نشأة الولايات الأمريكية كطريقة للاستجابة لدور الناس، لكن هنالك من يشير إلى أن في ذلك اسراف في الديموقراطية رغم حسناتها كما يشير مايسل (ص19).

¹ انظر المقال الهام في مجلة منظمة العلوم السياسية الأمريكية الذي تؤكد فيه جيسكا ترونستين أن منطلق السياسة في الواقع هو محلي قبل أن يكون قومياً لأن المقياس الحقيقي لنجاح أو فشل الدولة إنما يكون يرتبط بمدى قدرة الأجهزة العامة في تقديم الخدمات الأساسية عند المستوى المحلي وبها يخلص الناس إلى حكمهم على ما تفعله الدولة كل بمقدراتهم:

Trounstone, Jessica (2009). All Politics is Local. Perspective on Politics Journal, volume7 no. 3, Sep. 2009. P614

² من الضروري أن نشير إلى أن الحكومات المحلية التي يجري انتخابها في المدن والمقاطعات والمحافظات عبر الولايات ليست وحدات أساسية في الدستور الأمريكي، كما هو الحال بالنسبة لحكومات الولايات، فحسب رأي القاضي جون ديلون "فإن الحكومات المحلية بلغة قانونية هي مجرد وسائل للولاية، ويمكن لهيئة الولاية التشريعية، في أي وقت أن تغير الصلاحيات لأي حكومة محلية، وأن توسع أو تقلص سلطاتها أو تلغها تماماً" (فيورينا، 2008: 57)، رغم ذلك فإن السبق التاريخي للحكومات المحلية، يجعل فكرة الحكم للامركزية قضية راسخة في نفس الولايات.

³ أنظر: مايسل، إل ساندي (2014). الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية. ترجمة خالد غريب علي. القاهرة: مؤسسة هندواي للتعليم والثقافة.

لمعرفة أثر هذا التوجه في تشكيل معالم النظام السياسي الأمريكي ونفس أنظمة الحكم والإدارة في الولايات فإن الكاتبين ديفيد اوزبون وتيد غايبلر في كتابهما الذي ترجم للعربية عام 2010¹ يختصران لنا الموضوع بالإشارة إلى الخطأ الشائع في فهم التنظيم السياسي الأمريكي، وأنه لا يكمن فقط في دراسة الحكومة الفيدرالية في واشنطن حيث يشير إلى أنه:

"على الرغم من أن أجهزة الإعلام تتسلط عليها فكرة الحكومة الفيدرالية، فإن معظم أعمال الحكومة في أمريكا تحدث فعلياً خارج واشنطن. فهناك 83000 وحدة حكومية في الولايات المتحدة، وحكومة اتحادية واحدة (عدد موظفيها ثلاثة ملايين موظف فيدرالي)، وخمسون حكومة ولاية، وألوف المدن، والمقاطعات، والمناطق المدرسية، والمناطق النائية، ومناطق النقل والمواصلات، وغالبية خدماتنا توصلها الحكومات المحلية- في المدن، والمقاطعات، والبلدات، والمناطق. ثم إن أكثر من 12 مليوناً من موظفي الخدمة المدنية العامة، البالغ مجموعهم 15 مليوناً من المتفرغين، يعملون عند حكومة الولاية أو الحكومة المحلية بدوام كامل"².

هنا علينا أن نلاحظ أن المواطن الأمريكي يشارك في الثلاث مستويات للحكم من خلال حوارات عامة مفتوحة ومناظرات حادة بين المرشحين لمختلف المناصب العامة³. فالمواطن يؤثر في تنظيم النطاق الذي يسكن فيه من خلال مشاركته في انتخابات مجلس مدينته أو المنطقة البلدية التي يقيم فيها، وهي ما تسمى أحياناً بالحكومة المحلية أو حكومة المدينة أو المحافظة، كما يشارك في انتخابات رئيس الولاية وأعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الخاصين بالولاية⁴ التي يقيم بها (يعطى حق التصويت والترشيح بناء على فترة إقامة الفرد في الولاية لمدة محددة تختلف من ولاية إلى أخرى)، بالإضافة إلى حقه في المشاركة في انتخابات الرئاسة الأمريكية وأعضاء الكونغرس الفيدرالي (مجلسي الشيوخ والنواب على المستوى الفيدرالي).

¹ اوزبون، ديفيد وتيد غايبلر (1992) إعادة اختراع الحكومة: كيف تحول روح المغامرة القطاع العام من مبنى المدرسة إلى المدرسة إلى مقر الولاية ومن قاعة البلدية إلى البنيتاغون. ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض مكتبة العبيكان. 2010م ص 17.

² تختلف تنظيمات الحكومات المحلية من ولاية لأخرى، ولكن وبصفة عامة فإن أغلب الحكومات المحلية في الولايات المتحدة تعمل بنظام مجلس تنفيذي يرأسه مدير أو عمده منتخب، ويشرف عليه مجلس منتخب أيضاً ذا اختصاصات تشريعية من نفس سكان النطاق الحضري. ويشرفان بطريقة تكاملية على أغلب خدمات النطاق الحضري ومنها التعليم والصحة والمكتبات والمتنزهات العامة والشرطة والتطوير الاقتصادي للنطاق (Trounstin, 2009: 614)، والشرط الأساسي هنا هو عدم مخالفة قوانين الولاية أو القوانين الفيدرالية. في هذا الشأن فإن أفضل مصدر للمعلومات في الوقت الحالي عن نظم الحكومات المحلية والتنوع في أساليب إدارة المدن والسياسات العامة هو منظمة الهيئة العالمية لإدارة المدن ومقرها واشنطن، حيث تعمل هذه المنظمة الخاصة على نشر المعلومات وتبادل الخبرات في أساليب الإدارة المحلية والسياسات المحلية وتقديم حلول لمشكلات التنمية الحضرية (الكاتب عضو في هذه المنظمة وقام بدعوة عضوين لزيارة المملكة وقاما بإلقاء محاضرات في المجلس البلدي وأمانة مدينة جدة عام 2014)، انظر: (www.ICMA.COM) International City Management Association.

³ حول أهمية الحوار العام الحر كأساس لفكرة العدالة في النطاق العام يؤكد أمارتيا سن الحائز على جائزة نوبل في مجال اقتصاديات الرفاه، على أن مدى وجود العدالة في النطاق العام يرتبط بمدى وجود الحق في النقاش المفتوح للقضايا العامة، وأن النقص في هذا الحق قد يؤدي إلى تفشي كوارث بحجم كارثة المجاعة في إقليم البنغال بسبب منع الحكومة البريطانية عام 1943م مناقشة موضوع القضية على أساس أنها قد تعيق الجهود الحربية لبريطانيا. انظر: سن، أمارتيا (2010). فكرة العدالة. ترجمة مازن جندي. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. 2010، ص 478.

⁴ يشتمل تنظيم الحكم في الولايات الأمريكية على وجود مجلس للنواب ومجلس للشيوخ يمارسان السلطة التشريعية في كل ولاية باستثناء ولاية نبراسكا التي يوجد بها مجلس واحد منتخب هو مجلس النواب

لرسم صورة أولية لهذا المنحى العام في بناء السلطة من القاعدة الشعبية الى أعلى فقد قام الكاتب بإعداد الشكل (الشكل 1) لتوضيح الدور التأسيسي للفرد في تشكيل ومساءلة السلطة في مستوى الحكومة المحلية (عنوان اقامة الفرد) وحكومة الولاية (الولاية التي يقيم فيها) والحكومة الفيدرالية.



الشكل (1)¹

تحديد أسس ومعالم نظام تقاسم الصلاحيات السياسية في النظام الفيدرالي الأمريكي:

في ضوء المختصر السابق حول تاريخ النشأة وتعدد مستويات الحكم في النظام السياسي الأمريكي، ومن خلال معرفة الكاتب بالتجربة السياسية الأمريكية بالذات،² فسوف تكون مهمة الباحث فيما يلي هي توضيح القواعد والقضايا التي كان لا بد من حلها حتى يصبح التنظيم المشترك بالذات بين مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي قابل للعمل والاستمرار في الواقع العملي:

في هذا الشأن فهناك قاعدتين دستوريتين أساسيتين حكمت وتحكم العمل الاتحادي منذ المرحلة الأولى لنشأة النظام السياسي الأمريكي، ولا بد من توضيحها قبل معالجة أساليب تقاسم الصلاحيات:

¹ كما سيتم التوضيح لاحقاً فإنه مقابل الصلاحيات المتاحة للنطاقات الحضرية (المدن أو المحافظات أو المقاطعات أو غيرها) في إدارة نفسها فهناك مسؤوليات تتحملها الوحدات المحلية، تتمثل في ضرورة قيام هذه الوحدات المحلية بتغطية تكاليف الجزء الأكبر من الخدمات العامة ذاتياً، وإلا دفعت الثمن بأن تخسر الحكومة المحلية للنطاق جزء من استقلالها الإداري لصالح حكومة الولاية بالذات.

² الكاتب متخصص في مجال دراسة النظام السياسي الأمريكي كأحد المجالات الأساسية الثلاث التي تم امتحانه فيها لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة واشنطن بمدينة سانت لويس (Washington Uni.- St. Louis) وهو لا يزال عضواً في منظمة العلوم السياسية الأمريكية American Political Science Association التي تعد أكبر منظمة في العالم في مجال العلوم السياسية.

القاعدة الأولى: أن يجري ادارة القضايا المشتركة من قبل الحكومة الفيدرالية:

المبدأ الأساسي هو أن تقوم الحكومة الاتحادية (الفيدرالية) التي يجري تشكيل مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية من سكان مختلف الولايات، بكافة الصلاحيات المشتركة عبر الولايات ويترك لكل ولاية الحق في ادارة شئونها الداخلية.

بناء على هذا التوجه العام فإن من القضايا المشتركة التي أصبحت من اختصاص الحكومة الفيدرالية فقط الحق في صك العملة، والحق في ادارة العلاقات الخارجية، والحق في إدارة الطرق العابرة للولايات، والحق في ادارة التجارة عبر الولايات، وكذلك ادارة البريد الفيدرالي، وعشرات القضايا المشتركة الأخرى، ويبسط الجدول (1) من حيث المبدأ فكرة تقاسم الصلاحيات بين حكومات الولايات وبين الحكومة الفيدرالية.

صلاحيات الحكم والإدارة	أولية اختصاص الولاية	اختصاصات السلطة الفيدرالية
الجيش		✓
الصحة	✓	
التعليم	✓	
العلاقات الخارجية		✓
الأمن الداخلي	✓	
صك العملة		✓
القضايا المشتركة عبر الولايات		✓

الجدول (1)

من شروط التقسيم التي جرى تأكيدها ابتداء من بداية القرن التاسع عشر هو ان تكون الحكومة الفيدرالية من حيث القوة العسكرية المحضة أقوى من أي ولاية من الولايات الامريكية منفردة، علماً بأن لكل ولاية قوة دفاع تخضع لحاكم الولاية.² ولكن الجيش الذي يتحرك عبر الولايات هو فقط الجيش الفيدرالي التابع للحكومة الفيدرالية، ولا يحق للولايات

¹ قام الكاتب بإعداد هذا الجدول بالرجوع جزئياً إلى: شرود، ريتشارد (1991). موجز نظام الحكم الأمريكي. واشنطن: وزارة الخارجية الأمريكية. ص73-74

² لا بد ان نشير هنا إلى أن القوة العسكرية للولايات المتحدة الامريكية كانت تعتمد في بداية الأمر على المليشيا العسكرية للولايات، ولذلك فلكل ولاية تقريباً قوة دفاع (State Defense Forces) أو ما يعرف بحرس الولاية أو احتياط الحرس الوطني وهو تحت سيطرة حاكم الولاية (تجدر الإشارة هنا أن هذا الحرس يختلف عن الحرس الوطني التابع للجيش الامريكي). ويقوم حرس الولاية بحماية الجسور والمصانع والشواطئ والأماكن الحساسة في الولاية كما يتولى مقاومة أي عصيان مدني، ويمكن في حالة الحاجة تحويل جزء من احتياط الحرس الوطني للولاية الى قوة تابعة للحكومة الفيدرالية (في الوقت الحالي عدد الولايات التي لديها قوة دفاع فعالة هو 22 ولاية) علماً بأن تطور القوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية بدأ في الواقع مع حاجات الصناعة العسكرية التي فرضتها الحرب العالمية الثانية (أشار الى هذا النمو المطرد للصناعات العسكرية القطاع العسكري وقطاع الأعمال فيما اسماه ايزنهاور -Military-Industrial Complex-). أهمية هذا الخطاب تكمن في التحذير المبكر من رئيس أمريكي من نمو القوة العسكرية الأمريكية، وأنها قد تتحول الى قوة في غير محلها، وخطر على الحرية. أنظر:

(National Archives: Eisenhower's Military-Industrial Complex Speech: Origin and Significance)

ان تمتلك عوامل القوة الجوية أو البحرية إلا بإذن من الكونغرس الفيدرالي الذي له الحق أيضا في تقرير مدى الحاجة لإنشاء قواعد عسكرية في أي ولاية من الولايات تحت اشراف السلطة الفيدرالية.¹

أما بالنسبة للشؤون الأمنية داخل كل ولاية فإن للولايات الحق في انشاء قوة شرطة قادرة على الحفاظ على الأمن في نطاق الولاية، ولا يحق لجهاز الشرطة في أي ولاية العبور الى ولاية أخرى.

القاعدة الثانية: التأكيد على حق حكومات الولايات في ادارة شئونها الداخلية:

مع ما سبق من قوة الحكومة الفيدرالية وحققها في التدخل بالتنظيم لكل ما هو مشترك عبر الولايات (المادة السادسة من الدستور) فلا بد ان نشير ان هنالك قاعدة أساسية تطورت في مرحلة نشأت الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت وتساعد في الحد من تدخل الحكومة الفيدرالية في عمل حكومات الولايات، وهذه القاعدة هي أن كل ما سكت عنه الدستور فهو ابتداء من اختصاص حكومة الولاية، ففي الفترة الأولى للاتحاد كان هنالك قلق بين حكومات الولايات بأن الحق التشريعي للحكومة فيدرالية قد يعني تعطيل قدرة هذه الحكومات في تنظيم الحياة والعمل داخل الولايات² بما يتلاءم مع حقيقة اختلاف الحاجات التنظيمية من ولاية لأخرى، والحاجة الى سرعة اتخاذ القرار فيها، ولذلك جاء التعديل الأول للدستور عام 1791 أي بعد أقل من أربع سنوات على اعلان الدستور الأمريكي ليحوي في مادته العاشرة النص التالي:

"أن السلطات التي لا يولها الدستور للولايات المتحدة ككل ولا يحجمها عن الولايات افراديا تحفظ لكل من هذه الولايات أو للشعب"

وقد تم اعتماد هذا التعديل بالذات كما يشير الى ذلك كتاب: دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظات توضيحية "بهدف طمأنة الناس في الولايات إلى أن الحكومة القومية (الحكومة الفيدرالية) لن تبتلع الولايات، وتؤكد ايضا ان الولايات او الشعب يحتفظون بجميع السلطات التي لم تمنح لتلك الحكومة" (أنظر: دستور الولايات المتحدة الأمريكية: ملاحظات توضيحية ص48).

تطور الحلول العملية للقضايا الأساسية في الحكم أمام مشكلة تعدد الحكومات:

رغم القاعدتين السابقتين في تنظيم العمل الحكومي بين مستوى الحكومة الفيدرالية ومستوى حكومات الولايات فإن مما نعرفه عن طبيعة الصراع في العمل السياسي،³ أدى الى ظهور قضايا وتناقضات سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة، واحتاج الأمر الى مواجهة هذه التناقضات بإيجاد حلول عملية للحفاظ على الوحدة الوطنية في ظل حقيقة الاستقلال

¹ انظر الفقرة العاشرة من الدستور الأمريكي: السلطات المحظورة على الولايات

² في هذه الفترة بالذات فقد كانت الولايات دول مستقلة سياسياً وليس لديها استعداد للتخلي عن سيادتها، وفكرة الفيدرالية ظهرت كحل وسط بين الاستقلال الكلي الذي يصعب معه التنسيق في اتخاذ القرار لخدمة المصالح المشتركة، وبين التماسك الكلي للسلطة (في شكل الدولة الموحدة) ومركزيتها حيث المركزية التي سوف تخسر معها الولايات حربتها بالكلية (أنظر فيورينا، 2008: 57).

³ بصفة عامة فإن التعريف المعاصر للسياسة يكشف عن جانب الصراع الذي يكتنف السياسة أكثر من أي شئ آخر، فمثلاً نجد تعريف الرئيس السابق لجمعية العلوم السياسية الأمريكية هارولد لاسال الذي عرفها بأنها: من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ (Lasswell, Harold (1936) Politics: Who gets What, When and How). كذلك نلمس نفس الأمر بالنسبة لتعريف دايفيد أستون (David Eston, 1965, A Frame For Political Analysis) في كتابه عن التحليل السياسي حيث عرف السياسة بأنها التوزيع السلطوي لكل ما هو ذا قيمة (The authoritative allocation of value).

شبه الكلي لحكومات الولايات بصلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية لكل منها. من أهم هذه القضايا التي كان لا بد من حلها لتحقيق الانسجام والاستمرارية للنظام الأمريكي:

أولاً: حل مشكلة احتمال تناقض القوانين، وتطور النظام القضائي:

فيما يتعلق بالاختصاص الأصيل للدولة في صنع القواعد الملزمة لتنظيم حياة الناس (القوانين)، فإننا نجد أن في الشكل الفيدرالي جهتين لهما الحق في صنع القاعدة القانونية وهاتين الجهتين هما الحكومة الفيدرالية في واشنطن العاصمة من جهة وحكومات الولايات في عاصمة كل ولاية من جهة أخرى حيث يوجد مجلس تشريعي منتخب (كونغرس) في كل ولاية، ولذلك فهناك احتمال قائم في تناقض القانون الذي قد تصدره هذه الولاية أو تلك مع القانون الفيدرالي، كما أن قوانين الولايات نفسها قد تتناقض مع بعضها البعض.

كحل لهذه المشكلة المحتملة فقد حدثت تطورات في تاريخ النظام الفيدرالي الأمريكي افضت إلى قيام ترتيب للقوانين المختلفة في هرم يعلوه القانون الأعلى للدولة (الدستور الفيدرالي) ثم القوانين الفيدرالية، وبلي ذلك قوانين ونظم الولايات، فلا يحق لقانون الولاية ان يخالف الدستور او القانون الفيدرالي، وكذلك لا يحق للقانون الفيدرالي أن يخالف الدستور، أما عن احتمال تعارض قوانين الولايات، فهي أمر وارد ولكنها مشكلة محدودة نظراً لتباعد الولايات عن بعضها البعض في أغلب الحالات، ووجود القانون الفيدرالي كعامل توحيد مشترك يمكن التدخل عن طريقة في حل اشكاليات التناقض الكبيرة بين هذه قوانين، مما يحد من توسع أثر هذه التناقضات على التنظيم السياسي للمجتمع.

ان قبول الولايات بهذا الترتيب له أيضا مبرر موضوعي يرتبط بحقيقة ان هنالك ممثلين عن كل ولاية يشاركون في عمليات صنع القواعد القانونية على المستوى الفيدرالي، فكل ولاية تقوم على انتخاب نواب عنها في مجلس الشيوخ (شيخين عن كل ولاية بغض النظر عن عدد سكانها) ومجلس النواب (عدد الأعضاء في هذا المجلس حسب عدد سكان الولاية) إلى الكونغرس الفيدرالي، وهم بذلك شركاء في عمليات التشريع على المستوى الفيدرالي.¹

¹ السلطة التشريعية على المستوى الفيدرالي هي السلطة التي لها حق سن القوانين والموافقة على النفقات العامة ومراقبة أعمال السلطة التنفيذية، وتتألف من مجلسين منتخبين من شعب كل ولاية على حده وتتألف هذه السلطة من مجلسين يسميان سوية بالكونغرس: المجلس الاول: مجلس النواب ويجري فيه تمثيل سكان كل ولاية بالتناسب مع عدد سكان الولاية ويزيد عدد النواب في هذا المجلس في الوقت الحالي على 435 نائباً، ويجري انتخاب النائب لمدة عامين. المجلس الثاني: مجلس الشيوخ ويتألف من شيخين منتخبين عن كل ولاية بغض النظر عن عدد سكان الولاية (العدد الاجمالي 100 شيخ)، ويجري انتخاب الشيخ لمدة 6 سنوات. ويتجلى استقلال هذه السلطة عن السلطة التنفيذية التي يرأسها الرئيس الامريكي في أن الرئيس لا يستطيع طرد او إقالة اي عضو من أعضاء الكونغرس.

الدستور

القوانين والتنظيمات الصادرة
عن الحكومة الفيدرالية،
وأحكام المحكمة العليا

قوانين الولايات الصادرة عن
حكومات الولايات

شكل يبسط ترتيب القوانين الذي أستقر كحل لتنازع القوانين مع نهاية الحرب الأهلية عام 1865م (من اعداد الكاتب).

كيف تطور هذا التنظيم القانوني في حل احتمال مشكلة التناقض بين القوانين:

من الضروري ان نشير هنا إلى ان هذا الترتيب للقوانين الذي وضحناه في التسلسل الهرمي أعلاه لم يكن مقبولاً من قبل العديد من الولايات، وإنما جاء كتطور مؤسساتي من خلال أحكام هامة للمحكمة العليا من جهة ونتائج الحرب الأهلية خلال الأعوام 1861-1865 من جهة أخرى. فخلال القرن الثامن عشر رأى بعض المؤيدين لحقوق الولايات (يطلق عليهم أحياناً مسمى الكونفدرالين) أن سيادة الولاية يجب ان تبقى كاملة، وأيدوا في ذلك مبدأ سمي بمبدأ "الاحباط" الذي ينص بأن هيئة الولاية التشريعية يمكن ان تحبط (تبطل) قوانين الكونغرس (الفيدرالي) التي تهدد حريات الولاية أو الفرد، واستخدم هذا المبدأ فعلاً ابتداء من عام 1798م ضد الحكومة الفيدرالية. تم اسقاط الاعتراض الأكثر أهمية عام 1819م¹ والاعتراض الثاني عام 1828م وتم ذلك بصعوبة بالغة من قبل المحكمة العليا التي تعرضت لنقد شديد من قبل ممثلي الولايات.²

¹ أنظر دراسة الحالة القانونية في هذه القضية التي أسست لرفض اعتراض الولايات على التشريعات الفيدرالية في:

McCulloch v. Maryland (1819). The Supremacy of the National Law. In American Government edited by Peter Woll: Reading and Cases. Boston: Little Brow & Company. 1987, pages 80 to 84.

² تعرض قرار المحكمة العليا بإعلاء القانون الفيدرالي فوق قوانين حكومات الولايات "لنقد وتذمر قبيح وتهجم شخصي على رئيس المحكمة جون مارشال. حتى أن الجمهوريين والديموقراطيين، وهما حزبي جفرسون وماديسون ومنرو، ارتفعت أصواتهم يملأها الغضب يعلنون انتهاك حقوق الولايات..." كامن، مايكل (1996). آلة تعمل من تلقاء ذاتها: الدستور في الثقافة الأمريكية. ترجمة أحمد طاهر. عمان: دار الفارس للنشر، ص84.

لكن قضية تنازع القوانين بين المستوى الفيدرالي ومستوى الولاية لم تحسم بصورة نهائية وأستمر الأمر كمشكلة كبرى للاتحاد الأمريكي، فكانت الحرب الأهلية عام 1861 بين زعماء الولايات الجنوبية¹ الذين ناصروا مبدأ "الاحباط" وحقهم في الحفاظ على نظام العبودية في ولاياتهم (في ذلك الوقت فقد كانت العبودية أساس للاقتصاد الزراعي في الولايات الجنوبية)، لكن الرئيس الأمريكي ابراهام لنكولن أصر على الغاء العبودية نهائياً (لتعارضه مع الدستور وبالذات التعديل الأول للدستور) باستخدام القانون الفيدرالي. هنا حدث ما تنبأ به هوبز في نشوء صراع بين السياتين (فيورينا، 2008: 62) المتنافستين (سلطة حكومات الولايات من جهة وسلطة الحكومة الفيدرالية من جهة أخرى)، فكانت الحرب الأهلية التي شارك فيها من الطرفين أكثر من ثلاثة ملايين جندي وقتل خلالها أكثر من 620000 شخص، وتم تدمير الريف الجنوبي بالكامل (Kelso, 2005: NG map)، ليسقط بعد ذلك مبدأ الاحباط نهائياً مع انتصار القوات الفيدرالية (فيورينا، 2008: 63)، ولم يعد من حق هيئات التشريع أو المحاكم في الولايات أن تخالف أو أن تعلن عن إلغاء القوانين أو القرارات الفيدرالية، وصدر في ضوء ذلك (في نهاية الحرب عام 1865م) التعديل الثالث عشر للدستور الأمريكي بإلغاء العبودية بصورة نهائية، ثم صدر التعديلين الرابع عشر والخامس عشر لينصا على حقوق المعاملة المتكافئة بين السود والبيض، وعلى حقهم في التصويت في الانتخابات (Kelso, 2005: NG map)، كما هو الحق للبيض.

هذا التطور الهام نحو اقرار "علوية" القوانين الصادرة عن الحكومة الفيدرالية على القوانين الصادرة عن حكومات الولايات لم يكن القضية القانونية الوحيدة التي كان لا بد من ايجاد حل لها كي يتماسك الاتحاد ويستمر، بل ظهرت قضايا قانونية أخرى تتعلق بتطبيق القانون، وكان أهمها:

1- ظهور اشكالية تقاسم اختصاص من يقوم على انشاء المحاكم:

كجزء لا يتجزأ من مبدأ سيادة القانون فهناك ضرورة لوجود محاكم للقضاء بين الناس وفق القانون. لكن مرة أخرى فإن وجود ازدواجية السيادة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات ادت الى ظهور اشكالية أخرى فيمن هو المسئول عن انشاء وإدارة هذه المحاكم.

في هذا الشأن فقد ثار جدل كبير في مرحلة نشأت الولايات المتحدة الأمريكية "حول ما إذا كان هناك داع لإنشاء نظام محاكم فيدرالية... وتم التوصل الى حل وسط قضى باستمرار وجود المحاكم الولائية (محاكم الولايات)، على أن يقوم في نفس الوقت قضاء فيدرالي ذو صلاحيات محدودة" (شرودر، 1991: 64 و65).

هذا الحل ضمن للولايات حق انشاء محاكمها لتطبيق القانون داخل الولاية، وبالفعل فإن 99 في المائة من القضايا القانونية تنشأ في محاكم الولاية حيث يتألف هيكل القضاء في أغلب الولايات على أساس محاكم ابتدائية ومحاكم استئناف ومحكمة المحاولة الأخيرة (المحكمة العليا للولاية) - أنظر فيورينا 2008: 397-.

فوق هذه المستويات الخاصة بمحاكم الولايات تأتي مستويات القضاء الفيدرالي. في هذا الشأن فقد حددت المادة الثالثة من الدستور الجهة المسئولة عن إنشاء المحاكم عند المستوى الفيدرالي حيث نجد النص في هذه المادة:

¹ كجزء من حالة الغليان الشامل الذي عم الجنوب الأمريكي قامت احدى عشرة ولاية من الولايات الجنوبية باعلان الاتحاد الكونفدرالي الأمريكي عام 1861م وأعلنت استقلالها عن الولايات المتحدة الأمريكية. لمزيد من التفاصيل أنظر:

Kelso, Nathaniel (2005). A Nation Transformed by War (a research supported with maps). National Geographic Society . Washington, DC.

"تناط السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية بمحكمة عليا واحدة ومحاكم أدنى درجة حسبما يقرر الكونغرس ويقضي بذلك من حين إلى آخر".

بناء على هذه المادة فقد تطور النظام القضائي الفيدرالي إلى ثلاث مستويات للقضاء، هذه المستويات الثلاث من أعلى مرتبة إلى الأدنى هي:

المحكمة العليا وهي أعلى محكمة فيدرالية في البلاد ولا يستطيع الكونغرس أو الرئيس الأمريكي إلغاؤها لأن الدستور نص على إنشائها،¹ وتحتها نجد المحاكم التي قرر الكونغرس إنشائها في مراحل مختلفة منذ نشأت الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الفيدرالي وهي محاكم الاستئناف الفيدرالية (يوجد منها حالياً 13 محكمة استئناف طوافة في مسار ثابت عبر الولايات، وفي كل منها ثلاث قضاة فيدراليين، حيث يصدر الحكم فيها على أساس الأغلبية بين الثلاث قضاة) ثم محاكم فيدرالية أدنى تنتشر عبر الولايات الأمريكية ويوجد منها حالياً 94 محكمة فيدرالية (فيورينا 2008: 407 و 408).

2- تحديد الجهة التي عليها مهمة تفسير القانون عند قيام المحاكم بتطبيق القانون:

لأن المحاكم موكلة بتطبيق القانون فقد أصبح لزاماً على القضاة القيام بعملية تحديد ما هو مقصود بالقانون ومدى توائمه مع الدستور الذي هو القانون الأعلى للبلاد، حتى يستطيعون إصدار أحكامهم في القضايا المطروحة. "وهكذا يفسر القضاة أحكام القانون العام (أي المبادئ التي تجمعت نتيجة لقرارات المحاكم السابقة)، لكي يطبقوها في قضايا محددة، كما يفسرون أحكام الدستور ويطبقونها" (أوكونور، 1994: 5) تطور هذه الحق للقضاء إلى ما يعرف اليوم بالحق في المراجعة القضائية (Judicial Review) للقوانين الصادرة عن الكونغرس والقرارات الرسمية في ضوء مبادئ الدستور.

هنا علينا أن نشير إلى أنه لا يوجد نص مباشر على هذا الدور للقضاء في الدستور، ولكن نشأ كتطور على أساس منطق الحكمة الذي وضعه جيمس ماديسون أحد واضعي الدستور بأنه "لا يمكن لأي إنسان أن يكون قاضياً في قضية تخصه" لذلك لا يمكن للكونغرس الذي يقوم على وضع القوانين أن يبت في مدى دستورتها (أوكونور، 1994: 5)، علماً بأن القضاة لا يقومون بعملية تفسير القانون هذه إلا عند وجود حالات عملية يستلزم الحكم فيها..

على أية حال فإن أول قرار للمحكمة العليا مارست فيه المحكمة صلاحية المراجعة القضائية هذه هو قرار المحكمة عام 1803م في قضية ماربري ضد ماديسون حيث "استغل رئيس المحكمة العليا جون مارشال جدالاً حول وظائف مسندة على أساس المحسوبة كمناسبة لتأكيد صلاحية المحكمة في إعلان قوانين الكونغرس لاغية" (فيورينا، 2008: 400)، وعندما فقط استقر حق المحكمة العليا في مراجعة قرارات السلطات التشريعية (القوانين التي قد يصدرها الكونغرس) والتنفيذية (مثل القرارات التنفيذية للرئيس كتلك التي أصدرها الرئيس ترامب مؤخراً) من حيث مدى توائمها مع الدستور.

¹ كما يشير فيورينا وزملاءه فقد أتضح أن المحاكم عند مستوى حكومات الولايات تتأثر بشكل أكبر بالصراعات السياسية بسبب كون 37 ولاية من أصل 50 يخضع فيها القضاء للانتخاب (فيورينا، 2008: 398)، أما بالنسبة للمحكمة الفيدرالية العليا في واشنطن فإن اختيار قضاة المحكمة العليا يتم باشتراك السلطة التنفيذية (الرئيس الأمريكي) في اقتراح اسم القاضي ثم يقوم مجلس الشيوخ بمناقشة القاضي المرشح لتقرير مدى أهليته للمنصب. في حال حصول المرشح على الموافقة من الكونغرس فإن تعيينه ضمن قضاة المحكمة التسعة يكون لمدى الحياة، مما يبعد القاضي عن الصراع السياسي الذي يشوب الانتخابات، ويجعله بعيداً نسبياً عن ضغوط السلطة التي كانت قد رشحت اسمه (الرئيس) أو تلك التي قامت بالموافقة على تعيينه (الكونغرس).

3-كيفية تطوير بيئة قانونية متشابهة في ظل الاستقلال القانوني للولايات: تطور دور المحاكم الفيدرالية:

من يسكن في الولايات المتحدة القانونية يلاحظ تشابه البيئة القانونية عبر الولايات، مما يسهل عملية انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال من ولاية الى أخرى، فما الذي أدى الى هذا التشابه الملحوظ رغم تعدد الحكومات. في هذا الشأن نجد الزام المحاكم عبر الولايات بقاعدة ما يعرف بمبدأ السابقة القضائية، فلا تكون أحكام القضاء في من قبل المحاكم الفيدرالية (هنالك 93 محكمة فيدرالية و13 محكمة استئناف فيدرالية ومحكمة فيدرالية عليا واحدة) مجرد فصل في خصومة يعينها بين جهتين متقاضيتين أمام المحكمة الفيدرالية في ولاية من الولايات، ولكن تصبح أحكام المحكمة الفيدرالية (على أساس الترتيب الذي يتدرج من المحاكم الفيدرالية الموجودة في الولايات الى محاكم الاستئناف الفيدرالية ثم المحكمة الفيدرالية العليا في واشنطن) ملزمة للمحاكم الأدنى في كافة الولايات وكأنها قانون فيدرالي، فلا تستطيع أي محكمة من المحاكم الأدنى عبر الولايات المتحدة الأمريكية (بما فيها المحاكم العليا التابعة لحكومات الولايات) أن تخالف في أحكامها في أي قضية مشابهة ما قضت به محكمة من المحاكم الفيدرالية، مع ملاحظة أن المحكمة الفيدرالية الأعلى يصبح حكمها هو الملزم للمحاكم الفيدرالية ومحاكم الولايات الأدنى بطبيعة الحال.

هذه القاعدة القضائية ساعدت وتساعد الولايات المتحدة الأمريكية في توحيد البيئة القانونية عبر ولاياتها، فمهما اختلفت المحاكم العليا التابعة لحكومات الولايات فإن الزامية قرارات وأحكام المحاكم الفيدرالية تقلل من هذه الاختلافات لأن جميع أجهزة التشريع والتنفيذ والقضاء (عند مستوى حكومات الولايات وكذلك مستوى أجهزة الحكومة الفيدرالية) تصبح ملزمة بنفس الأحكام التي صدرت عن المحاكم الفيدرالية.¹

¹دراسة حالة: تتيح لنا القضية التي طرحت على القضاء الأمريكي بخصوص قيام الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بإصدار أمر تنفيذي بمنع دخول مواطني سبع دول دراسة حالة في كيف يسري حكم القضاء الفيدرالي على باقي الولايات وكذلك في مجال التوازن بين السلطات (Check and Balance).

من حيث المبدأ علينا ان نشير هنا الى أن قضية دخول او عدم دخول مواطني دول من خارج الولايات المتحدة تخضع لاختصاص السلطة التنفيذية، لأنها السلطة المخولة بقضايا العلاقات الخارجية، ورغم ذلك تدخلت المحاكم بتجميد القرار وليس الغاءه على أساس أن المحاكم هي الجهة المسؤولة عن التأكد من أن كل من يدخل الى أرض الولايات المتحدة يعامل وفق قواعد الدستور الأمريكي بغض النظر عن عرقه او لونه أو دينه. هنا نلاحظ أيضا أن اختصاص المحاكم الفيدرالية في الحكم في الموضوع وليس محاكم الولايات جاء على أساس اتفاق قديم في أن كل ما يثار من قضايا في مجال العلاقات الدولية للولايات المتحدة هو من اختصاص المحاكم الفيدرالية (شوردر، 1991: 64 و65)..

ضمن اطارهذا الاتفاق القديم فإن قضية من هذا النوع تبدأ دائماً من المحاكم الفيدرالية التي يوجد منها اليوم 94 محكمة فيدرالية تنتشر عبر الولايات، ويلبها في الاختصاص بعد ذلك محاكم الاستئناف الفيدرالية وعددها اليوم 13 محكمة، وهي محاكم تنتقل من ولاية الى أخرى للنظر في القضايا التي يريد أصحابها الاستئناف ضد أحكام المحاكم الفيدرالية، وينتهي الأمر بالمحكمة الفيدرالية العليا في واشنطن (إذا ما رفعت القضية أمامها، علماً بأن من المحكمة العليا توافق على دراسة عدد محدود من القضايا التي تصل اليها) كأعلى محكمة في البلاد.

فيما يتعلق بالقرار التنفيذي للرئيس ترمب (Executive Order) أنف الذكر فقد رفعت قضية ضد القرار من قبل بعض هيئات حقوق الانسان، وحكمت المحكمة الفيدرالية في ولاية واشنطن بتجميد القرار التنفيذي للرئيس. في ضوء ذلك قامت السلطة التنفيذية على أساس أنها الجهة المخولة بالقضايا في العلاقات الخارجية برفع قضية استئناف ضد حكم المحكمة الفيدرالية، وتم فعلاً عرض القضية في محكمة الاستئناف الفيدرالية في ولاية كاليفورنيا، وصدر حكم بإجماع قضاة محكمة الاستئناف الثلاثة باستمرار تجميد قرار الرئيس بمنع دخول مواطني السبعة دول التي كان الرئيس قد حدها.

في ضوء هاذين الحكمين فإن ما بقي للرئيس الأمريكي حتى يستطيع تطبيق قراره التنفيذي هو بديلين اثنين:

ثانياً: حل مشكلة من يقوم على تحصيل المال العام ومن يقوم بدفع تكاليف الحكومات والخدمات العامة:

لتقديم الخدمات العامة فإن للعمل الحكومي تكاليفه التي تشمل دفع رواتب الموظفين والإجراءات بالإضافة للمشاريع العامة والأنشطة الأمنية وغير ذلك من واجبات الحكومات، ولكن وفي ظل التعددية في الحكومات في النظام الأمريكي، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يجري دفع تكاليف مختلف الخدمات العامة في بلاد ذات عدة حكومات (شرودر، 1991م: 73)، وما هو أسلوب الإدارة المالية في تنظيم العمل المالي لهذه الحكومات بصفة عامة.

كباقي الحكومات في العالم فإن أغلب دخل الحكومات المختلفة في الولايات الأمريكية وكذلك الحكومة الفيدرالية يأتي من الضرائب والرسوم الحكومية. مبدأ أساسي ملزم عبر اجراءات تقرير الضرائب على مختلف مستويات العمل الحكومي هو أنه لا ضرائب بدون تمثيل (No Taxation Without representation).¹ حيث كان الاصرار على هذا المبدأ هو الذي أدى في الواقع الى قيام الثورة الأمريكية ضد التاج البريطاني حينما تم رفض الضرائب التي فرضها التاج البريطاني دون أن يكون للولايات الأمريكية تمثيل في مجلس العموم البريطاني في المؤتمر القاري الأول عام 1774 (Kostyal, 2016:10).²

في ضوء هذه القاعدة (لا ضرائب بدون تمثيل)، وأمام تعدد الحكومات فقد تطورت الفيدرالية الأمريكية في مجال في التنظيم المالي على النحو التالي:

1- تطوير نظام لتقاسم أوعية الدخل الضريبي:

للحكومة الفيدرالية في واشنطن الحق في فرض الضرائب على الدخل (Income tax) وتحصيل رسم الضمان الاجتماعي وذلك عن طريق جهاز فيدرالي يملك صلاحيات واسعة في المتابعة والملاحقة في تحصيل هذه الضريبة،³ كذلك للحكومة الفيدرالية الحق في فرض ضرائب على دخل الشركات العاملة عبر الولايات، كما تقوم بتحصيل الضرائب على التركات

البديل الأول: أن يرفع قضية أمام المحكمة الفيدرالية العليا في واشنطن ضد حكم محكمة الاستئناف الفيدرالية، وعليه ان ينتظر موافقة أو عدم موافقة المحكمة العليا للنظر في القضية حيث ان المحكمة العليا لا تنظر الا في عدد محدود للغاية من القضايا التي ترفع اليها. البديل الثاني: أن يقوم بتعديل نفس القرار التنفيذي ليكون أكثر دقة في تحديد المخاطر المحدقة على الولايات المتحدة الأمريكية جراء دخول مواطني الدول السبعة وفي نفس الوقت تحديد أدق لمن يشملهم المنع بدلاً من القرار الحالي بالمنع الكلي لمواطني هذه الدول، ثم يقوم بإصداره في شكل قرار تنفيذي جديد.

¹ بمعنى مناقشة موضوع وحجم الضريبة أو الرسم في المجالس المنتخبة التي تمثل الناس بطريقة علنية قبل تقريرها، تطور هذا المبدأ ضمن إطار النظام البرلماني البريطاني في العلاقة بين النبلاء والملك حيث أجبر الملك على التوقيع على وثيقة تعهد فيها بأنه سوف لا يفرض أي ضرائب اضافية على النبلاء إلا بعد سؤالهم، وعرفت هذه الوثيقة منذ صياغتها الأولى عام 1215 بالعهد العظيم (Magna Carta) وأصبح لهذه الوثيقة تطبيقات أكثر ديموقراطية، حيث نجدها مطبقة بطرق مختلفة في مختلف الدول الديموقراطية في العالم اليوم فلا تجرئ أي حكومة على فرض ضرائب على الناس إلا بعد سؤال النواب المنتخبين منهم، أو حتى العودة للناس مباشرة بالسؤال في استفتاءات عامة (للنظر في الأسس الموضوعية لهذا المبدأ: انظر مثلاً: المالكي، 2014: ص 80 و119).

² المؤتمر القاري الأول عقد في مدينة فيلادلفيا عام 1774 بين اثنا عشر ولاية (حيث لم يحضر ممثل عن ولاية جورجيا) لتدارس تقديم احتجاج موحد للولايات ضد الضرائب التي فرضها التاج البريطاني عام 1773 لمساعدة شركة الهند الشرقية في مواجهة الأزمة المالية الخانقة التي كانت تعصف بالشركة، ولذلك فقد كان الرد الأعنف على الضرائب البريطانية هو حادثة رمي الشاي من على ظهر ثلاث سفن بريطانية كانت راسية في ميناء مدينة بوسطن، وأصبحت هذه الحادثة رمز رفض التدخل الحكومي فيما يعرف (The tea party) حيث أدت هذه الحادثة الى ثورات مشابهة عبر الولايات الأمريكية الأخرى (Kostyal, 2016: 18 & 19).

³ هذا الجهاز هو هيئة خدمات الدخل (Internal Revenue Service) ومقرها واشنطن وانشئت عام 1862 وهي تابعة لوزارة الخزانة الأمريكية انظر:

(WWW.IRS.gov)

والسجائر والبنزين واطارات السيارات. كذلك تحصل خزانة الحكومة الفيدرالية على كافة الرسوم التي يتم تحصيلها كجمارك عند المنافذ البحرية والجوية والبرية، حيث يتولى عملية ادارة هذه المنافذ موظفين تابعين للحكومة الفيدرالية.¹ أما بالنسبة لأوعية الدخل الضريبي الذي يتأتى منه دخل حكومات الولايات وما قد يتواجد فيها من حكومات محلية ومجالس وبلديات المدن وغيرها الخاضعة للتنظيم السياسي لحكومة الولاية، فإنها تحصل على الضرائب على الممتلكات داخل الولاية (Property tax)، والضرائب على المبيعات (Sales tax) – الضرائب على عمليات البيع التي تتم داخل النطاق الجغرافي) والضرائب على الامتيازات وأماكن الترفيه بالإضافة الى تحصيلها للضرائب على دخل الشركات العاملة في داخل الولاية.² ومن حقها أيضاً أن تفرض ضرائب محدودة على الدخل (شرودر، 1991: 93). كذلك تقوم بتقاسم ما يجري تحصيله من رسوم على الخدمات العامة مع الحكومات المحلية داخل النطاقات السكانية المختلفة (حكومات المدن والقرى والمناطق المدرسية وغيرها).

وتختلف الولايات في طريقة تقاسم الدخل الضريبي مع الحكومات المحلية حيث نجد أن هنالك تعاون واسع بينهم على أساس أن تعمل حكومة الولاية كجامع للضرائب والرسوم (Tax Collector)، ومن ثم تقوم حكومة الولاية بدفع نسبة صغيرة مما تجمعه للحكومات المحلية في النطاقات الجغرافية (المدينة أو المحافظة أو القرية)، مع الأخذ في الاعتبار أن حكومة الولاية تدفع عادة جزء من الخدمات الأساسية المقدمة داخل نفس مناطق الحكومات المحلية من الميزانية العامة للولاية كما سنوضح، ويوجد اليوم أكثر من مئتي نوع من هذه الرسوم والضرائب على مجالات مختلفة من الخدمات العامة، حيث تختلف في أنواعها وأساليب تقاسم الناتج الضريبي من ولاية إلى أخرى.

هنا علينا أن نشير أن قضية فرض الضرائب عند المستوى المحلي داخل الولايات الأمريكية تخضع لقاعدتين أساسيتين:

القاعدة الأولى هي قاعدة لا ضرائب بدون تمثيل (NO TAXATION WITHOUT REPRESENTATION) التي كنا قد أشرنا إليها والتي تؤكد من حيث المبدأ أنه ليس من حق أي حكومة فرض الضرائب إلا بعد سؤال الناس ممن سوف تقتطع الضرائب من جهدهم واقناعهم بمبررات رسم هذه الخدمة أو تلك لحياتهم.

القاعدة الثانية هي قاعدة تقاسم الدخل من الرسوم والضرائب (REVENUE SHARING) التي تطورت قبل أكثر من أربعين سنة ضمن اطار أنظمة حكومات الولايات الأمريكية في علاقتها بالحكومات المحلية في كل ولاية.

هنا نلاحظ أن قرب الحكومات المحلية في المدن والقرى والمناطق المدرسية والنطاقات السكانية الأخرى يجعلها في الواقع الأقرب في التعامل مع الحاجات الخاصة بكل منطقة، وبالتالي الأقدر على اقناع المجالس البلدية المنتخبة من سكان هذه النطاقات (على أساس القاعدة الأولى) على فرض ضرائب تتلاءم مع الحاجات والخدمات المطلوبة في كل نطاق.

¹ نلاحظ هنا أنه وفيما يتعلق بالضريبة على الدخل فإنها إحدى أدوات الحكومة في عملية توزيع الثروة بين الولايات الغنية والولايات الفقيرة، عن طريق تطوير نظام الضرائب التصاعدي، التي تقوم على أساس أنه كلما زاد دخل الفرد كلما ارتفعت نسبة الضريبة المستقطعة من دخله لصالح الحكومة الفيدرالية، مما يعني ان الولايات التي يرتفع فيها عدد الاغنياء سوف تدفع مبالغ أكبر من الولايات التي يقل فيها عدد الاغنياء، حيث تقوم الحكومة الفيدرالية لاحقاً بتمويل الأنشطة العامة في الولايات الفقيرة بطريقة تساعد على ردم الفجوة بين الولايات الفقيرة والولايات الغنية عبر البرامج الفيدرالية وتغطية النقص في الخدمات الأساسية.

² هذا الفارق في دخل حكومات الولايات من الضرائب المحصلة على الممتلكات والمشتريات داخل الولاية هو ما يجعل بعض الولايات فقيرة وأخرى غنية.

يعمل نظام تقاسم الدخل الضريبي والرسوم (REVENUE SHARING) على أساس أن تقوم المجالس المنتخبة بالحصول على موافقة السكان في النطاق الحضري على نوع ونسبة الضريبة أو الرسم، ثم تتولى حكومة الولاية عبر أجهزتها سلطة جمع تلك الضريبة أو الرسم، حيث يعطى جزء منها للحكومة المحلية والجزء الأكبر لحكومة الولاية (مع ملاحظة ان حكومة الولاية تشارك أيضاً بنسب متفاوتة في تغطية النقص في بعض الخدمات الأساسية في النطاق - راجع الجدول رقم 2 فيما يلي كمثال لكيف يتم تغطية خدمة التعليم في الحكومة المحلية لمحافظة مدينة بلتمور)، لكن وابتداء من عام 2010 فقد أخذت حكومات بعض الولايات في خفض مستحقات الحكومات المحلية من مستحقات نظام تقاسم الدخل الضريبي بصورة متزايدة مما دعى حكومات المدن والقرى لتشكيل جماعات للضغط على الحكومات في الولايات، وفي نفس الوقت الحصول على حق الحكومات المحلية في فرض ضرائب خاصة بها (قام الكاتب بمراجعة العلاقة بين حكومات الولايات والحكومات المحلية في مدن كليفلاند ودايتون وسبرينغ فيلد بولاية أوهايو، ومدينة ألكساندريا بولاية فيرجينيا، وولايات ميين (Maine) وميتشجان وماساشوتس (Massachusetts) وجميعها تشير الى توتر العلاقات بين حكومات الولايات والحكومات المحلية بصور مختلفة، لكنها تعكس في النهاية حقيقة أن تناقص ميزانيات حكومات الولايات يسبب الضغط المتزايد على دخل الحكومات المحلية التي تحتاج الى فرض رسوم جديد لتغطية تكاليف الخدمات العامة فيها).¹

2- الإدارة المالية: تطبيق نظام الميزانية السنوية للحكومة الفيدرالية ولحكومات الولايات وللحكومات المحلية:

للحكومة الفيدرالية وحكومة كل ولاية ولأغلب الحكومات المحلية كما هي العادة في باقي حكومات العالم نظام في تخطيط المسار المالي لكل حكومة يقوم على ميزانية سنوية تظهر فيها نفقات الحكومة المتوقعة في سنة كاملة في ضوء الدخل المتوقع (Financial Projection) وما يترتب على ذلك من فائض أو توازن أو عجز.

بطبيعة الحال فإن عناصر ميزانية الحكومة الفيدرالية في واشنطن وحكومات الولايات والحكومات المحلية داخل الولايات تختلف في مدخلاتها (مصادر الدخل المتوقع) ومخرجاتها (النفقات العامة والمشاريع)، ولكنها تتشابه في عمليات وضع الميزانية (BBudgeting Process) بصفة عامة، حيث يقوم رئيس الدولة (الرئيس الأمريكي في حالة الحكومة الفيدرالية وحاكم الولاية في حالة الولايات، والعمدة أو الرئيس التنفيذي في مجالس المدن والمناطق البلدية بصورها المختلفة) بعرض اقتراحه المالي للميزانية السنوية على المجالس المنتخبة على أساس اقتراح قانون، ثم يقوم أعضاء اللجان المختصة في هذه المجالس المنتخبة (مجلس النواب الفيدرالي في حالة الحكومة الفيدرالية، ومجلس نواب الولاية والمجلس التشريعي في حالة المدينة وغيرها من الحكومات المحلية) بمناقشة بنود الميزانيات واجراء التعديلات التي يرونها مناسبة للصالح العام في النطاق تحت سيطرة هذه الحكومة أو تلك، ثم يعرض الموضوع على المجلس المنتخب للتصويت النهائي بالموافقة أو التعديل أو الرفض لمقترح الميزانية.²

¹ أنظر:

Maciag, Mike and J.B.Wagan (2017), With Less State Aid, Localities Look for Ways to Cope. www.governing.com (Local Intergovernmental Revenue Data), February, 2017 (page 1 to 5).

Sullivan, Patricia (2017). www.Washingtonpost.com/local/virginia-politics/alexandria-school. March 13 2017.

² كما هو الحال مع الكونغرس الاتحادي (المجلس التشريعي للحكومة الفيدرالية) الذي يتألف من مجلسين هما (مجلس النواب (تعرض عليه القضايا المالية أولاً)، ومجلس الشيوخ (تعرض عليه قضايا العلاقات الدولية أولاً)، فان المجالس التشريعية في حكومات الولايات تتألف أيضاً من مجلسين باستثناء ولاية نبراسكا التي لها مجلس نيابي واحد فقط (أنظر شرودر 1991 ص 77)، أما في حالة الحكومات المحلية التي تتنوع في طريقة تشكيلها وعدد الأعضاء المنتخبين فيها فإن، المجالس المنتخبة تتولى دراسة الميزانية مباشرة قبل اعادتها للمجلس التنفيذي للنطاق الحضري.

في حالة وجود عجز فان الحكومة الفيدرالية تتدخل بدعم الولايات الفقيرة بمنح مالية وفق معايير فيدرالية صارمة في الحقول الأساسية مثل المواصلات والتعليم والمساعدات الاجتماعية والاسكان ووفق برامج فيدرالية تنظم عمليات التوزيع على أساس شروط تضعها الهيئة الفيدرالية المختصة (عدم التزام حكومة الولاية بهذه الشروط يعني أنها سوف تخسر الدعم للسنة المالية التالية حيث تتابع الأجهزة المختصة في الحكومة الفيدرالية مدى التزام حكومة الولاية). كما تقوم حكومة كل ولاية بدعم ميزانيات الحكومات المحلية بأشكالها المختلفة وفق معايير تضعها حكومات الولايات.

كمثال لتوضيح صورة التداخل بين عمل الحكومة الفيدرالية (من خلال هيئاتها وبرامجها المتخصصة) وحكومة الولاية والحكومات المحلية في داخل نفس الولاية فسوف نقتصر في الجدول التالي (2) على توضيح التداخل المالي في طريقة تغطية ميزانية المدارس العامة (Public Schools) وذلك تحت اشراف الحكومة المحلية في محافظة مدينة بلتمور بولاية ميريلاند، حيث كان الكاتب قد عمل كمترجم وباحث اجتماعي غير متفرغ في هيئة التعليم في حكومة ولاية ميريلاند، وذلك عام 2008 خلال فترة التفرغ العلمي التي قضاها الكاتب كأستاذ زائر في جامعة جورج تاون بواشنطن العاصمة بالقرب من مدينة بلتمور.¹

مصادر دخل ميزانية التعليم المدرسي العام (Public School) في محافظة مدينة بلتمور لعام 1996

69%	مبالغ من نفس المحافظة (Local Funds)
29%	مبالغ من حكومة الولاية (State Funds)
6%	مبالغ من الحكومة الفيدرالية (Federal Funds)
8%	مصادر أخرى (Others)

الجدول (2)

هنا نلاحظ أن الدعم المالي عبر ميزانيات حكومات الولايات والحكومات المحلية يتزايد معه حق الحكومة في المستوى الأعلى في التدخل في المستوى الأدنى ووضع شروط لاستمرار الدعم، حيث تسعى مختلف الأطراف في هذه العلاقات المالية المعقدة (حكومات الولايات والحكومات المحلية) المحافظة على استقلالها عن طريق الاجتهاد في تطوير مواردها المالية الذاتية.

3-الاستقلال الديناميكي الفعال للحكومات المحلية داخل الولايات انطلاقاً من القاعدة السكانية:

التنظيم المالي وطريقة اعداد الميزانيات يجب ان لا يبعدنا عن حقائق الفاعلية الاقتصادية في تقاسم الصلاحيات الحكومية بين مستوى حكومة الولاية والحكومات المحلية في هذه الولاية أو تلك، كجهات تريد ان تكون حرة في تقرير حياة سكانها عن طريق النواب المنتخبين للمجالس المحلية من نفس سكان النطاق الحضري، فسواء كان الأمر بالنسبة لحكومات المدن

¹ يقوم على ادارة محافظة مدينة بلتمور مجلس تشريعي منتخب ويعمل تحته رئيس تنفيذي منتخب أيضاً، وللمجلس الحق في تشريع رسوم وضرائب على الخدمات والأعمال في المحافظة ضمن إطار قانون الولاية بعد الحصول على موافقة المجلس المنتخب من سكان المحافظة. للجدول أنظر:

أو القرى أو الحكومات المحلية الأخرى، فإن هذه النطاقات الحضرية لا ينظر لها كعبء على حكومة الولاية (أو الحكومة الفيدرالية)، وإنما كخليفة اقتصادية عاملة عليها أن تدبر موارد دخلها وتطور طرق زيادة العوائد المالية من استثمارات تتلاءم مع طبيعة وموقع النطاق الحضري، بالبحث عن دعم ومساعدات من رجال الأعمال أو حكومة الولاية أو حتى الحكومة الفيدرالية فيما هو متاح من برامج تنموية للاقتصاد،¹ حيث نلاحظ أن لدى الحكومات المحلية المنتخبة صلاحيات هائلة في إدارة النطاق الحضري ما دامت لا تخالف قوانين الولاية أو القوانين الفيدرالية، وقادرة في نفس الوقت على تغطية تكاليف الخدمات العامة فيها ونفقات الإدارة العامة (تكاليف الجهاز البيروقراطي).

هذا الواقع خلق تنافس بين مدن الولايات والنطاقات الحضرية الأخرى كخلايا إنتاج وجذب للاستثمارات للرواد من مبدعين ومخترعين من مختلف الولايات، حيث تعمل كل ولاية وكل مدينة على تطوير القوى البشرية والتعليم والبنية التحتية وخدمات الثقافة والرياضة والترفيه ومن ثم الترويج للولاية على هذا الأساس،² وفي نفس الوقت الحد ما أمكن من الضرائب ليكون النطاق الحضري جاذب للاستثمارات وللكفاءات.

بطبيعة الحال فإن فشل حكومة الولاية في الإدارة المالية (وجود عجز في الميزانية السنوية) أو قيامها برفع الضرائب، يؤدي إلى قيام الناس بالعمل على تغيير حكومة الولاية من خلال الانتخابات، وبفس المنطق تتأثر الحكومات المحلية للمدن والقرى بأي ارتفاع للتكاليف أو فشل في تقديم الخدمات العامة، مما يجعل قضية تطوير المجتمع ونموه الاقتصادي والتعليمي والثقافي وخفض تكاليف الإدارة العامة قضية محلية أكثر من أي شيء آخر، لها نتائجها وعواقبها السياسية على اصحاب القرار عند مستوى الولاية ومستوى الحكومات المحلية فيها.³

نشأ عن هذا المنطق القول أن "السياسة" برمتها في الشكل الأمريكي للحكم تستند في نهاية الأمر على ما يحدث على المستوى المحلي أكثر من أي شيء آخر. في هذا الشأن كتبت الباحثة جيسيكا ترونتن في مقال متميز بعنوان (All Politics is Local) أشارت فيه إلى أن المعيار الحقيقي للحكومات ليس النجاحات التي تحققها هذه الحكومة أو تلك على المستوى الكلي، بقدر ما هو مدى نجاح الحكومات عند مستوى مدن ومحافظات وقرى هذه الولاية أو تلك في تقديم الخدمات العامة وتوفير عوامل الحياة الكريمة للسكان من سكن وتعليم ومكتبات وأمن وسلامة ومشاريع تنموية وغيرها عند المستوى المحلي الذي تقدم عنده

Know Your County Handbook. Baltimore County. Baltimore. Maryland. 1996 p: 35.

¹ بالإضافة للتعاون بين الحكومات المحلية وحكومات الولايات والحكومة الفيدرالية في توفير المبالغ الخاصة بالخدمات الأساسية فإن هنالك ما يطلق عليه مسمى المشاريع المشتركة (المشاريع البين حكومية) بين حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية التي يجري تمويلها من قبل حكومة الولاية من جهة والحكومة الفيدرالية من جهة أخرى (المشاريع النموذجية تكون 50% من الحكومة الفيدرالية) عن طريق إدارة إشرافية يتم تشكيلها على المستوى الفيدرالي ويكون التنفيذ بكوادر محلية من الولايات وحكوماتها المحلية، وقد ارتفعت المخصصات الفيدرالية لمثل هذه المشاريع من حوالي 97 مليون دولار عام 1930م لتصل إلى 166 بليون دولار بحلول عام 1982، وعادة ما تكون هذه المشاريع محل صراع دائم بين ممثلي الولايات في الكونغرس الفيدرالي (فيورينا، 2008م: 70).

² تقوم حكومة كل ولاية بعمل نشرات وكتب تسوق للولاية وتاريخها وثرواتها ومعالمها وما يتوفر فيها من بنية تحتية وقوى بشرية. كمثال أنظر الكتاب السنوي لولاية جورجيا وولاية ميتشيغان:

H Stechschulte, Pattie (2001). GEORGIA. New York: Scholastic.In.

Hintz, Martin (1987) MICHIGAN – Michigan Bureau of Statistics.

³ فاعلية هذا المنطق هنا تعكس ببساطة حقيقة أن لكل ظاهرة كلية (فشل أو نجاح حكومة الولاية) روافد جزئية (ما تقرره الحكومات المحلية داخل الولايات)، يتشكل منها في نهاية الأمر حال الولاية وأوضاع سكانها، وهكذا فإن الولاية الناجحة تتألف من مدن وقرى نجحت في إدارة وتطوير نفسها من خلال حكوماتها المحلية المنتخبة بالتعاون مع حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية.

الخدمة، وأن نسبة الفشل أو النجاح عند هذه المستويات الجزئية في داخل الولايات هو ما يحدد في نهاية الأمر مستقبل السياسيين في حكومة الولاية والحكومات المحلية داخلها،¹ وهذا الأمر أدى الى تطور تكامل ديناميكي حساس "يحاذر من تركيز النفوذ عند المستوى الوطني وفي الوقت ذاته يسمح بنوع من المرونة في توجيه الأولويات المحلية" (سيفل، 2006: 39) مما يدفع أجزاء النظام نحو الارتقاء بجودة الحياة عبر مختلف مستويات الحكم.

بكلمة أخرى فإن هذا التداخل بين وحدات سياسية شبه مستقلة الذي يشوبه الكثير من الصراع السياسي على الدخل المتأتي من الضرائب والرسوم ومسؤولية كل جهة عما تقرره، أدى في الواقع الى تحويل التجمعات السكانية من المدن والقرى وغيرها عبر الولايات الأمريكية الى خلايا انتاجية متنافسة يسعى كل منها لتنويع مجالات العمل من صناعة وسياحة وتعددين وصيد وغيرها بما يحقق أقصى فائدة لمصلحة سكان النطاق قبل أي جهة أخرى، وفي نفس تغطية نفقات الخدمات العامة من أمن وتعليم ومكتبات عامة وإسكان ودفاع مدني وخدمات الإسعاف وكليات المجتمع والمنترهات العامة وغيرها مما يمكن ادارته عند ادنى مستوى ممكن.²

هنا علينا أن نلاحظ أنه مقابل هذا الحق في استقلال الحكومات المحلية في ادارة نفسها فإن قيام حكومة الولاية بدعم أي حكومة محلية في نفس الولاية يأتي معه حق حكومة الولاية في ممارسة اشراف مباشر على أنشطة المدينة لكشف أسباب تخلفها في تغطية نفقات سكانها أو تغطية ديونها، حتى لا تكون عالية على باقي المدن في الولاية، فكل نطاق حضري اداري في داخل الولاية له مجلس منتخب لا بد ان يعمل على تطوير النطاق الذي يديره ليصبح خلية انتاجية قادرة (من خلال الضرائب التي للمجلس الحق في فرضها) على التنشيط الاستثماري لثروات النطاق والاستفادة من مساعدات أبناء المجتمع³ في تغطية جزء من نفقات الخدمات العامة في المنطقة، وإلا خسرت المدينة أو النطاق الحضري جزءاً من استقلالها.⁴

ثالثاً: منح لكيفية معالجة القضايا التنفيذية عبر الولايات:

تتداخل بعض اختصاصات أعمال الولايات في مجالات بعينها مثل الطرق عبر الولايات، والبريد وتنظيم الطيران المدني وقضايا هروب المجرمين من ولاية لأخرى. هذه القضايا وغيرها تتطلب حلول تنظيمية لإدارتها عبر الولايات.

¹ انظر المقال: Trounstone, Jessica (2009). **All Politics is Local**. Perspectives on Politics Journal, volume7 no. 3, Sep. 2009. P611 to

617 (one of the Journals of the American Political Science Association)

² لمراجعة التقسيمات المختلفة التي يجري بها تغطية هذه الخدمات أنظر مثلاً ميزانية محافظة مدينة بلتمور التي تعتبر من المحافظات الكبيرة:

Know Your County Handbook. Baltimore County. Baltimore. Maryland. 1996 pages 22 to 35

³ على سبيل المثال أنظر قيام ممثلي الهنود الحمر من قبيلة ساجي ناوى تشيباوى (Saginaw Chippewa) في مدينة ماونت بليزنت في ولاية ماساشوسست (MOUNT PLEASANT, MI) بالتبرع بمبلغ 3 ملايين دولار لنظام التعليم في المنطقة، وذلك رغبة منهم في دعم التعليم في منطقتهم.

(www.ICMA.org)

⁴ على سبيل المثال فقد قامت حكومة ولاية نيوجرسي برئاسة حاكم الولاية كريس كريستي بالسيطرة على ادارة مدينة أتلانتك (Atlantic City) لأن حكومة المدينة لم تعد قادرة على دفع الديون التي عليها وتكاليف الخدمات العامة، وقد شمل القرار السيطرة على كافة مؤسسات اتخاذ القرار لهذه المدينة، وتستطيع حكومة الولاية بناء على هذا القرار البيع من أصول المدينة، بما فيها مطار المدينة وهيئة ادارة مياه المدينة وأراضي المدينة.

المصدر: THE ASSOCIATED PRESS, November 9, 2016, (WWW.ICMA.org)

كحل لمثل هذه القضايا عبر الولايات فقد تطور النظام الفيدرالي الأمريكي في المجالات التي تحتاج الى تنظيم مشترك على أساس إنشاء هيئات تابعة للحكومة الفيدرالية ذات صلاحيات أعلى من صلاحيات الولاية تعمل عبر الولايات، فمثلاً لمعالجة مشكلة هروب المجرمين من ولاية الى أخرى، وحيث أنه ليس من حق شرطة أي ولاية العمل خارج حدود الولاية فقد تم حلها عن طريق إنشاء هيئة شرطة على المستوى الفيدرالي لها الحق في العمل عبر الولايات كسلطة أعلى من شرطة الولايات تحت مسمى مكتب او هيئة التحقيقات الفيدرالية (Federal Bureau of Investigation)، حيث تتولى هذه الهيئة ملاحقة المجرمين الذين يعبرون من ولاية لأخرى وذلك بهدف القبض عليهم وإرجاعهم الى الولاية التي ارتكبت فيه الجريمة للمحاكمة وفق اشتراطات معينة. كما تقوم أيضاً بالتدخل في القضايا الجنائية التي تفشل خلالها شرطة الولاية في الكشف عن الفاعلين. هنا نلاحظ أنه ورغم التوتر الذي يشوب العلاقة بين مستويي الشرطة الفيدرالية وشرطة الولاية فإن هذا النظام ساعد ويساعد في الحد من فساد البوليس المحلي في الولايات لأنهم يعلمون أن فشلهم في حل هذه القضية أو تلك سيؤدي الى تدخل الشرطة الفيدرالية.

هذا الاتجاه العام نحو تطوير مؤسسات فيدرالية للقضايا المشتركة العابرة للولايات نشأت على أساسه عشرات الهيئات الفيدرالية مثل الهيئة الفيدرالية لضمان الودائع (Federal Deposit Insurance Corporation -FDIC) والهيئة الفيدرالية لإدارة الطرق (Federal Highway Administration-FHA) والهيئة الفيدرالية للطيران (Federal Aviation Administration -FAA)

والهيئة الفيدرالية للتجارة ((Federal Trade Commission-FTC) والهيئة الفيدرالية للغذاء والدواء (Food and Drug Administration-FDA). (لمعرفة المزيد عن هذه الهيئات وغيرها من الهيئات التي تعمل على تنظيم القضايا عبر الولايات أنظر الموقع: USA.Gov).

رابعاً: حل عام لقضية علاقة النظام السياسي بالدين حتى لا تصبح قضية الدين عامل تفرقة من ولاية لأخرى:

تعدد واستقلالية الحكومات في الشكل الأمريكي قد يكون لها نتائج وخيمة لو أن بعض هذه الحكومات قررت التشدد في قضية المعتقدات الدينية داخل الولاية خاصة في شعب تتعدد فيه المذاهب والخلفيات الدينية، فقد يلجأ البعض ايماناً منهم بأن ما يدينون به هو الحق الى العمل على فرض معتقدتهم على الآخرين.

لكن نلاحظ هنا أن من الخصائص المميزة للتجربة الأمريكية هي محاولة دستورية في وقت مبكر من التجربة السياسية الأمريكية في فصل السياسة عن الدين، وبالتالي الحد من احتمالات استخدام الدين كوسيلة للتفريق بين الناس.

في الحالة الأمريكية بالذات فان الصراع الديني الذي دام لقرون بين الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية في أوروبا ألقى بظلاله على تطوير المنظور الأمريكي العلماني، في محاولة لإخراج الصراع الديني من ميدان السياسة ما أمكن الى ذلك سبيلاً، خاصة أن المهاجرين الأوائل وصلوا الى أمريكا هرباً من الاضطهاد الديني للبروتستانت¹. كذلك فان تنوع مذاهب وديانات المهاجرين الى الولايات الجديدة كان من أهم أسباب توجه الحكومة الفيدرالية نحو تحييد الدين عن السياسة بحيث تترك قضية اختيار الدين للشخص وليس لهذه الحكومة أو تلك.

¹ عن الصراع الديني في أوروبا وكيف نشأت البروتستانتية في مواجهة الكاثوليكية أنظر مثلاً: هندريكس، سكوت (2014). مقدمة قصيرة جداً: مارتن لوثر. ترجمة كوثر محمود محمد. مؤسسة كلمات للترجمة والنشر. أنظر الصفحات من 17 الى 19.

هذا التوجه الذي تمتد جذوره في أقوال توماس جيفرسون أحد الآباء المؤسسين¹ نجد توضيح دقيق له في مقدمة كتاب الدين في السياسة الأمريكية من تأليف فرانك لامبرت وترجمة عبد اللطيف موسى أبو البصل (2008) حيث يوضح لنا الكاتب أنه:

"منذ ولادة الجمهورية الأمريكية، كان الدين والسياسة يعمل كل منهما في معظم الأوقات في نطاق منفصل عن الآخر خوفاً من انتشار الفتنة الطائفية في مجتمع يتسم بالتعددية، حيث أثر الأعضاء المفوضون لاعتماد الدستور في المؤتمر الدستوري عام 1787م، عدم إنشاء مؤسسة دينية اتحادية، وذلك بحرمان الحكومة من أي سلطة على الدين، وحرمان الدين من أي دور في الدولة. وكان الفصل بين الدين والدولة حقاً من أهم الملامح الفريدة للثورة الأمريكية"².

لكن الكاتب يشير في نهاية مقدمة الكتاب ان العلمانية الأمريكية لا تعني أبداً اخراج الدين من الحياة العامة للأفراد لأن الدين هو جزء لا يتجزأ من قواعد الأخلاق، وإنما محاولة ابعاده عن عالم السياسة حتى لا يستخدم في تأجيج المشاعر في الصراع على السلطة.

وقد سرى هذا التوجه العام نحو جعل الدين قضية شخصية وليس قضية سياسية، الى باقي حكومات الولايات في مرحلة مبكرة من تاريخ الولايات المتحدة بسبب ضرورة التزام هذه الحكومات بما ورد في التعديل الأول للدستور عام 1791 الذي نص على أن:

"الكونغرس سوف لا يصدر أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان او يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلمياً، وفي مطالبة الحكومة بإنصافهم من الاجحاف"³. فهذا النص الدستوري يعتبر ملزماً لحكومات الولايات وبالتالي لا تستطيع أي ولاية اصدار ما يمنع او يساعد في نشر أي دين بعينه.

مع ما سبق فلا بد أن نشير الى ان هنالك موجة متزايدة للأصولية المسيحية والمسيحية التبشيرية يصعب تحديد مداها في خرق قاعدة الفصل بين الدين والسياسة، حيث حذر منها الرئيس كارتر، ووصل به الأمر الى مقاطعة المؤتمر العام للكنيسة التي ينتهي إليها وهي البابتست (Baptist Church). لأنه فشل في اقناع قادة الكنيسة بضرورة الحد من التوجهات الاصولية التي يرى أنها تتناقض مع القيم المسيحية في التسامح وضرورات الفصل بين السياسة والدين للحفاظ على وحدة المجتمع الأمريكي بطوائفه المختلفة (Carter, 2006: 58).

¹ أنظر أحد أهم كتب الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر ونجد فيه قول توماس جيفرسون الشهير الذي أعلن فيه خوفه من قيام الحكومة باختطاف حريات الناس باسم الدين (ص58)، لكن الرئيس كارتر عاد فحذر في نفس الكتاب من تزايد تدخل تنظيمات الأصوليين المسيحيين في السياسة (انظر الصفحات حول التغييرات ضد الحرية الدينية 41 و42) وتزايد دور الأصولية المسيحية في السياسة (31 الى 37).

Carter, Jimmy (2006). Our Endangered Values: America Moral Crisis. New York: Simon & Schuster.

² لامبرت، فرانك. الدين في السياسة الأمريكية. ترجمة عبد اللطيف موسى أبو البصل. الرياض: نمو النشر، 1436 (النسخة باللغة الانجليزية صدرت عام مطبعة برنستون عام2008).

³ أنظر التعديل الأول للدستور الأمريكي. هذا النص الدستوري ساعد ويساعد المسلمين من المهاجرين ومن الامريكان في انشاء المساجد والتنظيمات والمدارس وعقد المؤتمرات التي تنظم حالهم، وقد بلغ عدد المساجد المسجلة رسمياً في الولايات المتحدة الامريكية اكثر من 2200 مسجد، مما يثير حفيظة الأصوليين من المسيحيين الذين يتزايد عداءهم للمسلمين وللهود بصور مختلفة (Carter, 2006: 39) لكن لا بد أن نؤكد من واقع تجربة الكاتب أن العلمانية الأمريكية ساعدت بلا شك في انتشار الإسلام رغم المعاناة، بسبب مزايا التنزيه في معنى الواحد الأحد. أنظر:

Malk, Sadig & Robert Stucky (2012). Reductionism, Globlization and Faith. Vienna: New Impact. P. 11.

خامساً: نظام لتجزئة السلطة بهدف الحد من احتمالات ظهور الاستبداد على أساس فكر مونتسكيو:

مع ما سبق من أساليب تقاسم وتفطيت الصلاحيات السياسية بين المستوى الفيدرالي ومستوى حكومات الولايات، فقد كان هنالك خوف من تركيز السلطة السياسية في العاصمة الفيدرالية بالذات، وأنها قد تصبح من القوة بمكان بحيث أنها قد تستبد وتجوور.

هنا فقد لجأ الآباء الأوائل¹ الذين قاموا على وضع تصور لنظام حكم أقل خطراً على الحريات، بالعمل على تطوير نظام السلطة في العاصمة الاتحادية وفي حكومات الولايات بطريقة تحد ما أمكن من احتمالات الاستبداد. في هذا الشأن فلعل أهم ما يميز النظام السياسي الأمريكي كنظام جرى بناءه في ضوء التجربة النيابية البريطانية، مع تطبيق نظام مستقل في انتخاب رئيس السلطة التنفيذية² عن أعضاء السلطة التشريعية، هو استفادته مما توصل اليه المفكر الفرنسي تشارلز مونتسكيو في كتابه روح القوانين حول العلاقة بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) حيث صدر هذا الكتاب عام 1748 م قبل ارهاصات الثورة الأمريكية بحوالي ثلاثين عاماً.

فمن خلال تحليل دقيق لكيف تتطور أنظمة الحكم من منظور مشكلة الجمع بين وظائف التشريع والتنفيذ والقضاء التي كان قد أشار لها جان لوك، وجد مونتسكيو أن ميول الاستبداد موجودة في جميع الأنظمة السياسية، ولكن يمكن الحد من هذه الميول عن طريق الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعدم السماح لأي منها بالسيطرة على الأخرى (بالذات في عمليات التعيين والترقية والاقالة)، وعندها فقط تنخفض احتمالات الاستبداد.³

بالإضافة إلى نظام الفصل بين السلطات في الشكل الأمريكي فإن الترتيبات المؤسسية بين السلطات الثلاث تحوي أيضاً نظام يساعد كل سلطة على الاشراف على السلطة الأخرى بطريقة منتظمة (systematic) توازن بين حجم السلطة وبين مدى قدرتها على التدخل، ولذلك يعرف هذا الترتيب المؤسسي بنظام:

فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، والتدقيق والموازنة بين هذه السلطات

(Separation of Powers and Checks and Balances)

¹ لشرح مفصل حول الشخصيات من مختلف طبقات المجتمع التي شاركت في عملية تشكيل الأفكار واقناع سكان الولايات الثلاثة عشرة الأولى بفكرة الاتحاد، وفي نفس الوقت تأجيج الثورة ضد الانجليز، انظر العدد الخاص الصادر عن:

K. M., Kostyal (2016). **Founding Fathers: America's Great Leaders and the Fight for Freedom**. Washington, D.C., National Geographic Society.

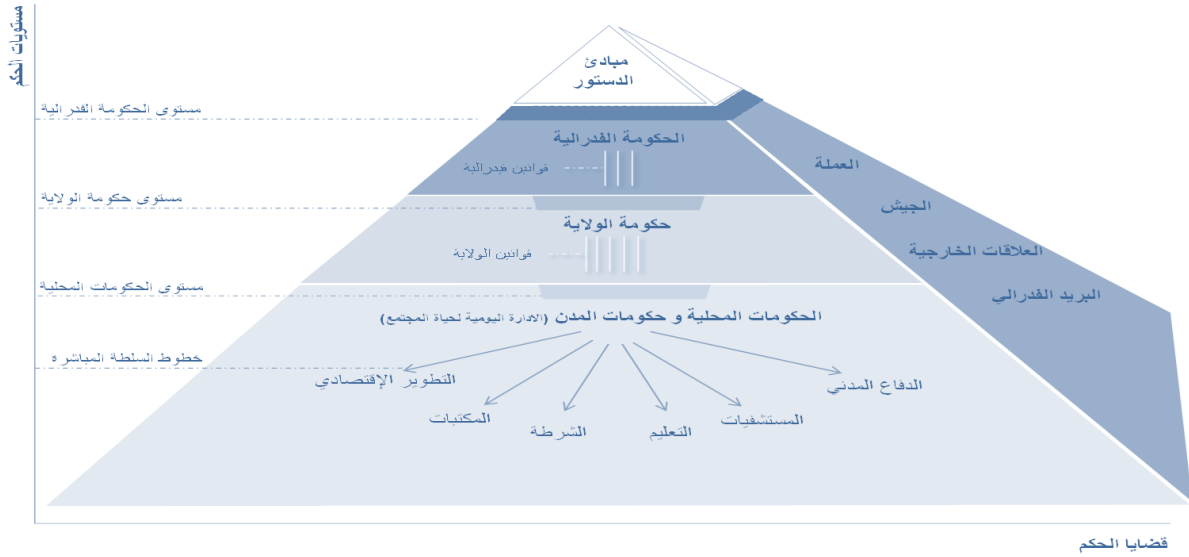
² في النظام البرلماني وهو النظام السائد في أغلب الدول الديمقراطية اليوم، فإن السلطة التنفيذية تنبثق من انتخابات أعضاء البرلمان (السلطة التشريعية) ولذلك فإن الاستقلال ليس كلياً بين السلطتين، والحزب أو الائتلاف الفائز بالأغلبية المطلقة (51%+) من مقاعد المجلس النيابي (البرلمان) يصبح لرئيسه الحق في تشكيل مجلس الوزراء (السلطة التنفيذية). ويتولى ادارة البلاد لمدة تتراوح بين 4 الى 6 سنوات (في النظام البريطاني خمس سنوات)، الى حين الانتخابات القادمة، إلا اذا ما خسر خلال هذه الفترة رئيس الوزراء ثقة النواب بخسارته لتأييد الأغلبية أو ان يستقيل لسبب أو آخر، فعندها يجري حل البرلمان، واجراء انتخابات جديده.

³ أنظر سيفل، ستيفن (2006) و م. وينستين و م. هالبرين. لماذا تتفوق الديمقراطيات. مجلة الثقافة العالمية العدد 137، يوليو 2006، ص 39، كذلك نلاحظ أن فكرة الفصل بين السلطات التي شرحها المفكر الانجليزي جون لوك ووضوح مدى اهميتها ضد الاستبداد المفكر الفرنسي تشارلز مونتسكيو هي جزء من تطور النظام السياسي الياباني أيضا ففي مجلة اليابان التي تصدر باللغة العربية نجد الاشارة التالية: "وقد انتهم المثقفون اليابانيون فرصة بدء نهضة ميجي من أجل القضاء على النظام الاقطاعي القديم وتأسيس حكومتهم الجديده على أساس مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على النمط الغربي"، مجلة اليابان، الاحتفال بمرور 100 عام على إنشاء الدايت، مايو 1990 ص 5

لاختصار شرح هيكل العلاقة بين السلطات الثلاث بما يحقق الفصل بين السلطات من جهة والتوازن بينها من جهة أخرى أنظر الرسم من اعداد الكاتب في التذييل النهائي¹.

هنا لا بد ان نشير ان أنظمة حكومات الولايات الأمريكية تحوي أيضاً نظم تحقق بأساليب مختلفة شرط استقلال السلطات الثلاث في التعيين والترقية والإقالة، وكذلك في مجال تفعيل الاشراف المتبادل بينها، ولكن يبقى الشرط الأساسي في جميع أنظمة الولايات هو الابقاء على نظم الانتخابات في الولايات كجمهوريات تلتزم بالسيادة الشعبية كمصدر أساسي للشرعية للسلطات الثلاث.²

وأخيراً فالمنظور الكلي التالي من اعداد الكاتب يختصر تداخل مستويات وقضايا العمل العام ويظهر في نفس الوقت هرم ترتيب القوانين في التنظيم الأمريكي لتصب العملية في مجملها في تنسيق خدمة الحاجات الحياتية اليومية للفرد مع ترك القضايا الكلية بعيدة المدى لحكومة الولاية والحكومة الفيدرالية.



الخاتمة:

قد نستطيع القول بشئ من الصحة أن التأسيس الأولي للشكل الأمريكي على أساس القبول بفكرة تقاسم صلاحيات السلطة السياسية بين أكثر من سيادة (فيورينا، 2008م: 61) والالتزام في نفس الوقت باشتراطات السيادة الشعبية استلزم منذ البدء العمل على تطوير توازنات مؤسسية للحد من الشد بين أجزاء النظام، إذا ما أريد لهذا النظام أن يعمل ويستمر. في هذا الشأن فإن أهم هذه التوازنات هي:

أولاً:

على المستوى الكلي للمجتمع نلاحظ أن قوة الدولة التي تتمثل في مؤسسات السلطة يوازنها الحق الدوري للمجتمع في اقصاء او إعادة انتخاب المسؤولين من جهة وحق الناس في التكتل وتشكيل الجماعات القادرة على التحرك سلمياً ضد من هم في

تطبيقات فكرتي فصل السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، والتدقيق والموازنة بين هذه السلطات ضمن إطار النظام السياسي الأمريكي

Separation of Powers and Checks and Balances

كيف يجب أن تكون العلاقة بين السلطات الثلاث؟: منع سيطرة أي سلطة من السلطات الثلاث في مجال تعيين أو إقالة العاملين في السلطتين الأخرتين ، وذلك لضمان إستقلال حقيقي لكل سلطة، وفي نفس الوقت تنظيم المراقبة المتبادلة بين هذه السلطات بحيث تستطيع كل سلطة كشف أخطاء السلطة الأخرى¹:

السلطة التشريعية: مجلسي النواب والشيوخ

السلطة التشريعية: هي السلطة التي لها حق سن القوانين والموافقة على النفقات العامة، وتتألف من مجلسين منتخبين من الشعب مباشرة يسميان سوية "بالكونغرس":
الجلس الأول: مجلس النواب ويجري فيه تمثيل سكان كل ولاية بالتناسب مع عدد سكان الولاية ويزيد عدد النواب في هذا المجلس في الوقت الحالي على ٤٣٥ نائباً، ويجري انتخاب النائب لمدة عامين.
الجلس الثاني: مجلس الشيوخ ويتألف من شيوخين منتخبين عن كل ولاية بغض النظر عن عدد سكان الولاية (العدد الاجمالي ١٠٠ شيخ)، ويجري انتخاب الشيخ لمدة ٦ سنوات.
ويتجلى إستقلال هذه السلطة في أن الرئيس الأمريكي لا يستطيع طرد أو إقالة أي عضو في الكونغرس

السلطة التنفيذية: الرئيس الأمريكي

السلطة التنفيذية: وهي السلطة المسؤولة عن تطبيق القوانين وتمثل في الرئيس الأمريكي ومكتبه أو ما يسمى البيت الأبيض والوزارات المختلفة والهيئات الحكومية المتخصصة، ويجري إنتخاب الرئيس الأمريكي من الشعب لفترة ٤ سنوات، ويقوم الرئيس بإختيار مساعديه (الوزراء)، ولكنه يحتاج موافقة الكونغرس قبل إقرار التعينات الرئيسية .
-يمكن إعادة إنتخاب نفس الرئيس لفترة ثانية فقط.

أساليب قيام التشريعية بالتدقيق في أعمال التنفيذية:

-يتولى الكونغرس الأمريكي الموافقة أو عدم الموافقة على بنود الميزانية السنوية التي تقدمها التنفيذية، كما يتولى الموافقة أو عدم الموافقة على أي نفقات طارئة
-إنشاء لجان لتقصي الحقائق في أعمال التنفيذية
-الموافقة أو عدم الموافقة على أسماء المرشحين للمناصب الهامة في التنفيذية والقضائية.

أسلوب إشراف التنفيذية على أعمال التشريعية: يستطيع الرئيس الأمريكي رفض التوقيع على مشروع قانون وافق عليه الكونغرس، لكن يستطيع الكونغرس إجباره على التوقيع إذا تم إعادة التصويت وحصل المشروع على نسبة ثلثي المجلسين بدلاً من الأغلبية المطلقة (٥١%) المطلوبة عادة لتعمير مشاريع القوانين.

كيف تشرف السلطة التنفيذية

على أعمال القضائية: من مهام الرئيس ترشيح إسم القاضي في حال موت أحد القضاة قبل أن يعرض الإسم على الكونغرس للموافقة من عدمها

كيف تشرف السلطة التشريعية

على أعمال القضائية: يتولى مجلس الشيوخ الموافقة أو عدم الموافقة على ترشيحات الرئيس للقضاة بالمحكمة العليا.

كيف تشرف القضائية

على التشريعية: تستطيع إعلان عدم دستورية قانون أصدره الكونغرس من خلال ما يعرف بحق.

كيف تشرف القضائية

على التنفيذية: من حق السلطة القضائية تقرير عدم دستورية إجراء تنفيذي معين لابقافه.

السلطة القضائية: وتمثل في المحكمة العليا

التي تتألف من ٩ قضاة: يتولى إصدار الاحكام في القضايا الهامة، والقيام بتفسير الدستور والقوانين، ويتجلى إستقلال هذه السلطة غير المنتخبة من إشتراك سلطتي التشريع والتنفيذ في عملية التعيين، فتعينات القضاة تكون بترشيح من الرئيس ثم يوافق أو لا يوافق على الإسم مجلس الشيوخ بعد مناقشة السيرة الذاتية للمرشح وكيف مارس حياته العامة والخاصة
- بعد الموافقة على مرشح معين فإن القاضي يبقى في منصبه مدى الحياة ولا تستطيع التشريعية أو التنفيذية عزله .

¹ من إعداد صادق عبدالحمد المالكي في ضوء: أولاً- كتاب: ليفيري، روبرت. الحكومة في الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨٦، ص ٧١ ثانياً- كتاب تشارلز. مونتسكيو، روح القوانين، ١٧٤٨ ثالثاً- شرودر، ريتشارد (١٩٩١). موجز نظام الحكم الأمريكي. واشنطن: ص ١٣.

السلطة من جهة أخرى.² في هذا الشأن فقد جرى النص على حماية حق أفراد المجتمع في تشكيل جماعات مدنية حرة غير خاضعة للسلطة السياسية (مؤسسات المجتمع المدني بما في ذلك الأحزاب السياسية) في صلب التعديل الأول للدستور، وترك أمر الدفاع عن هذا الحق والحقوق الأخرى للأفراد لسلطة مستقلة عن سلطتي التشريع والتنفيذ وبعيدة نسبياً عن تجاذبات العملية السياسية خلال فترات الانتخابات ألا وهي السلطة القضائية المتمثلة في المحكمة العليا والمحاكم الفيدرالية. في هذا الشأن فإن المحكمة العليا تعتبر بحق "المؤسسة التي يستند إليها النظام الأمريكي كله".³

هذا التصور في النظر الى العملية السياسية كمواجهة بين قوى الدولة من جهة وقوى المجتمع (متمثلاً في مؤسسات المجتمع المدني بالذات) من جهة أخرى، وضرورة وجود توازن من نوع أو آخر بينهما يستند على الإرادة الشعبية، يندرج ضمن الدراسات التي يطلق عليها بصفة عامة دراسات الدولة في مواجهة المجتمع (State versus Society). وتشير هذه الدراسات الى أنه وحتى في ظل النظام الديموقراطي فإن المجتمع لا بد أن يبقى قادراً على التكتل لردع الأجهزة العامة التابعة للحكومة من خلال الجماعات السياسية وغير السياسية التي يشكلها الأفراد بحرية، وذلك لضمان استمرارية عدالة النظام السياسي.⁴

بكلمة أخرى ففوق الأغلبية المنتخبة للحكم في السلطة التشريعية التي تتمثل في مجلسي الشيوخ والنواب (الكونغرس) وفي السلطة التنفيذية (الرئيس المنتخب) تتوازن عملياً مع هيئات ومنظمات المجتمع المدني التي تحمي حقها في الظهور والتكتل والعمل المحاكم الفيدرالية والمحكمة العليا من خلال دورهما في مراجعة القوانين والأعمال التي تقوم بها هاتين السلطتين (التشريعية والتنفيذية)، للتأكد من أنها لا تخالف المبادئ التي نص عليها الدستور.

ثانياً:

وجه آخر لفكرة التوازن في النظام الأمريكي نجده على المستوى الكلي لتنظيم الولايات المتحدة، ففكرة الفيدرالية في أساسها أنما نشأت بهدف تحقيق توازن بين قوة الحكومة المشتركة (السلطة الفيدرالية) في وسط الاتحاد من جهة وبين حقوق وصلاحيات استقلال حكومات الولايات عن الحكومة الفيدرالية وعن بعضها البعض من جهة أخرى (فيورينا، 2008: 57).

لقد أشار الى خاصية التوازن هذه، التي تحد من التراكم السلطوي في العاصمة الفيدرالية (وهو ما يحدث كما نلاحظ في ظل الأنظمة التي يقوم فيها التنظيم السياسي على أساس أحادية السلطة في مركز واحد- سيفل، 2006: 39)⁵ في وقت مبكر من

¹ على سبيل المثال لا الحصر فإنه حتى بالنسبة للسلطة القضائية فإن اختيار القضاة في أغلب الولايات يتم على اساس انتخابهم، ومنها ولاية جورجيا حيث يجري انتخاب قضاة محكمة جورجيا العليا ومحكمة الاستئناف لمدة ستة سنوات (44: 2001, Stechschulte).

² عن هذا التوازن بالذات والدور المحلي والعالمي الذي تلعبه اليوم العديد من مؤسسات المجتمع المدني في الغرب أنظر اطروحة الدكتوراه للدكتور ريهام أحمد خفاجي في مقدمة الكتاب الذي نشر بناء على الأطروحة. خفاجي، ريهام (2017). مؤسسات المجتمع المدني الغربية: قراءة في الأدوار المحلية والدولية. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات. ص 9 مشيرة الى أن "تضطلع مؤسسات المجتمع المدني الغربية بتحقيق التوازن بين المجتمع والدولة من خلال قيامها بأدوار اجتماعية وسياسية واقتصادية بارزة".

³ أنظر: حقي، محمد. المؤسسة التي يستند إليها النظام الأمريكي كله. مجلة المجال. العدد 248، نوفمبر 1991 ص 26، حيث يشير الكاتب الى قوة دور القضاء الفيدرالي في الترافع لصالح المجتمع للتحقق من استمرارية اعلاء مبادئ الدستور (ص 27).

عدد من القضايا التي وقفت فيها المحكمة ضد الكاتب نظام الض

⁴ انظر مثلاً: (Piattoni, Simona. The Theory of Multi-level Governance. Oxford: Oxford Uni. Press, 2017 page 65)

ويمكن أيضاً مراجعة الفصل في صلب الموضوع بعنوان الدولة في مواجهة (State versus Society) على الموقع: www.Oxfordscholarship.com كذلك أنظر: سيفل، ستيفن (2006) و م. وينستين و م. هالبرين. لماذا تتفوق الديموقراطيات. مجلة الثقافة العالمية العدد 137، يوليو 2006 ص 38.

⁵ الى حقيقة انتشار الشكل الأحادي للسلطة يشير موريس فيورينا وزملاءه في كتابهم الحكومة الأمريكية الجديد (2008)، انه "حتى اليوم فإن الغالبية العظمى من الدول في العالم اليوم لها حكومات وحدوية (احادية)، والتي يسيطر فيها على كامل السلطة من قبل حكومة قومية منفردة. وفي

التجربة الأمريكية المفكر الفرنسي أليكسي توكفيل بعد زيارته للولايات المتحدة عام 1830م، فرغم قلق توكفيل مما أسماه "احتمالات ظهور دكتاتورية الأغلبية إلا أنه كان مهوراً بالنظام الفيدرالي الذي أعطى الصلاحيات اللازمة لجعل الحكومة المشتركة قادرة على التصرف لخدمة المصالح القومية المشتركة. وفي نفس الوقت حفظ للولايات مصالحها الخاصة".¹ كذلك أشار توكفيل إلى هذا الجانب عندما قارن النظام الفيدرالي في تحقيق الوحدة السياسية الذي استحدث فكرة التوازن بالمحاولات الأوروبية المبكرة نحو أشكال مختلفة من الوحدة التي باءت جميعها بالفشل كما يشير توكفيل في معرض شرحه لنشأة النظام الأمريكي (Woll 1987, 75).

فالنزعة الطبيعية لدى حكومات الولايات في الحالة الأمريكية نحو الدفاع عن حقها في تحقيق مصالح سكانها الذين يقومون على انتخاب حاكم الولاية ونوابها على مستوى الولاية، تجعل النظام الأمريكي في حالة مستمرة من الشد الإيجابي بين حقوق حكومات الولايات التي نص عليها الدستور (المادة السادسة) من جهة وبين المصلحة القومية التي تمثلها الحكومة الفيدرالية في العاصمة المشتركة من جهة أخرى، نحو الوصول إلى حلول جديدة وتوازنات تحقق مصالح الطرفين، مع ملاحظة أن الحقوق التي نص عليها الدستور لحكومات الولايات هي حقوق سياسية أصيلة وغير قابلة للإلغاء، كما أن المحكمة العليا مرة أخرى سوف تتدخل للتأكد من مدى الالتزام بنصوص الدستور الذي نص على فكرة تقاسم الصلاحيات بين الطرفين.²

ثالثاً:

بعد آخر لفكرة التوازن نجده داخل نفس نظام الحكومة الفيدرالية في العلاقة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية القضائية، حيث عمل واضعو الدستور على إيجاد توازن حساس بين قوى السلطتين الأساسيتين وهما السلطتين التشريعية المسئولة عن صنع القاعدة القانونية والتنفيذية التي تنفذها، ثم تطور النظام الأمريكي لاحقاً بتقوية كفة السلطة القضائية من خلال إعطائها صلاحية مراجعة أعمال السلطتين الأساسيتين من حيث مدى التزامهما ببنود وروح القانون الأعلى (الدستور).³

جاءت الإضافة التي لم تكن موجودة في النظام الأمريكي من قبل قضاة المحكمة العليا فيما يعرف اليوم بحق السلطة القضائية في المراجعة القضائية (Judicial Review) التي لم ينص عليها الدستور الأمريكي صراحة، حيث تطورت عملية المراجعة في الفترة الأولى من نشأة النظام الأمريكي خلال قيام المحكمة العليا بالنظر في قضية ماربوري ضد ماديسون (Marbury verses)

الأنظمة الوحيدة، "فإن الحكومات المحلية هي ببساطة قواعد أمامية إدارية للحكومة القومية. على سبيل المثال، في بريطانيا يمتلك البرلمان السلطة لإلغاء جميع الحكومات المحلية" (فيورينا، 2008: 57).

¹ قام الكاتب بالترجمة من النص:

"He (Tocqueville) was sanguine about the future of democracy, yet was also concerned about the possible tyranny of the majority. He particularly admired the federal system, which gave the national government the necessary powers to act for the nation while preserving the interest of the states." Tocqueville, Alexis (1830) Democracy in America. In American Government edited by Peter Woll: Reading and Cases. Boston: Little Brow & Company. 1987, page 75.

² عن الشرح المبكر لفكرة التوازن بين صلاحيات الحكومة الفيدرالية وبين صلاحيات الحكومات في الولايات للتهنئة من خوف الولايات على استقلالها أنظر كتابات الآباء الأوائل (The Founding Fathers) بالذات مقالات كل من ألكسندر هاملتون الورقة 16 و 17 وجيمس ماديسون الورقة 39.

أنظر: (Kostyal, The Founding Fathers, National Geographic. Washington D.C.: 2016 Pages 96 and 97 & 108 and 109)

³ النص على "علوية" نصوص الدستور وهو أمر جديد في حد ذاته في مجال التقنين ورد في المادة السادسة "هذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التي تصدر تبعاً له تشكل القانون الأعلى للدولة".

عام 1803،¹ وكان أهم تبرير قدم من قبل القاضي مارشال (أحد القضاة التسعة في المحكمة العليا) خلال مراجعة القضية هو أن الدفاع عن الدستور ضد التعديلات المحتملة من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال قيامهم بمهامهم يجب أن يكون من اختصاص السلطة القضائية، لأن سلطة التشريع ورغم كونها منتخبة إلا أنها هي التي تقوم على وضع القوانين وبالتالي لا تتوقع منها أن تعود وتحكم بمخالفة قانون ما للدستور.

هذا المنظور المنطقي الذي طوره القاضي مارشال حول تضارب المصالح في ضوء ملاحظات جيمس ماديسون (أوكونور، 1994: 4) أدى فيما بعد الى ثبات حق المحكمة العليا في القيام بالمراجعة القضائية في ضوء الدستور، وهو ما يظهر أيضا أن قضية التوازن وليس التركيز السلطوي (تقوية السلطة المركزية) كانت في حد ذاتها هدف في وقت مبكر من تاريخ تطور النظام السياسي الأمريكي.

مجمل هذا التوازن في الصلاحيات بين السلطات الثلاث داخل نفس تنظيم الحكومة الأمريكية على المستوى الفيدرالي تطور في وسط عمل نظام الحكم الأمريكي فيما يعرف اليوم بنظام الفصل بين السلطات والتدقيق والموازنة بينها (Separation of Powers & Check and Balance) حيث كان أساس هذا التطور في العلاقة بين مؤسسات السلطة هو الخوف من الاستبداد الذي قد ينجم عن تركيز صلاحيات الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد سلطة واحدة.

في هذا الشأن فقد كان المفكر الفرنسي تشارلز مونتسكيو هو أول من وضع عمليا في كتابه روح القوانين (The Spirit of the Law) سنة 1748م (أي قبل حوالي 40 سنة من كتابة الدستور الأمريكي) كيف يمكن أن يتحول التركيز في صلاحيات الحكم الى الاستبداد بالسلطة، ليتغير دور السلطة بسبب تركيز الصلاحيات الثلاث في يد فئة محدودة إلى ازهاق روح القانون نفسه الذي كانت قد نشأت لحمايته.²

الحل الذي قدمه مونتسكيو كما أشرنا لا يقوم على إلغاء السلطة الذي سيتحول إلى فوضى يسود فيها قانون الغاب، ولكن أن يجري تجزئة صلاحيات الحكم الى وظائفه الأساسية، ومن ثم تنظيم العلاقة بينها على أساس نوع من التوازن في الصلاحيات مع استقلال كل منها عن الأخرى في عمليات التعيين والترقية واحتمالات الإقالة (لشرح مختصر لهذا التوازن بين السلطات الثلاث أنظر الرسم من اعداد الكاتب في التذييل النهائي رقم - iii).

رابعاً:

مظهر آخر لهذه التوازنات يندر الإشارة اليه هو توازن الصلاحيات عند المستوى المحلي، وهو ذلك التوازن الذي تطور بين حكومات الولايات من جهة وبين الحكومات المحلية المنتخبة عبر النطاقات الحضرية في المحافظات والمدن والقرى داخل كل ولاية من جهة أخرى (أوزبون، 2010: 17، مايسل، 2014: 19)، حيث تتولى في الواقع الحكومات المحلية الادارة الفعلية اليومية لهذه النطاقات السكانية داخل الولاية مع شرط عدم مخالفة قوانين الولاية،³ استناداً الى حق السكان في تحديد أولويات عمل

¹ حول موضوع تطور مفهوم المراجعة القضائية أنظر مثلاً:

Robertson, David (1985). The Penguin Dictionary of Politics. Penguin Books. P169.

² أنظر الأجزاء الأساسية من كتاب مونتسكيو الذي عاش في الفترة من 1689 إلى 1755 م في:

Stanford Encyclopaedia of Philosophy (www.plato.Stanford.edu)

³ يعود هذه الميل للاستقلال المحلي الى مراحل نشأة التجمعات السكانية في أراضي أمريكا حيث تناثرت المستعمرات، وظهرت حاجة كل منها ان تقوم على تدبير أمورها ذاتياً في مواجهة السكان الأصليين وفي مواجهة العوامل المناخية وحقيقة الانقطاع عن العالم الخارجي.

السلطة المحلية والموافقة أو عدم الموافقة (من خلال مجالسهم المحلية المنتخبة) على الضرائب والرسوم اللازمة لتغطية تكاليف الخدمات العامة في كل نطاق السكاني.

هذا التنظيم كما أشرنا يجعل قضية تطوير النطاق الحضري في الواقع بما فيها تنشيط الاقتصاد (الذي تدفع من خلال نجاحه الضرائب والرسوم) قضية محلية قبل أن تكون قضية الولاية أو قضية الحكومة الفيدرالية.

من نتائج هذا التنظيم الذي يفعل دور الإرادة الشعبية عند أدنى مستوى ممكن عبر النطاقات السكانية المختلفة، هو تحويل هذه النطاقات الى خلايا ادارية حية نشطة في زيادة منفعة سكانها (تنشيط الاستثمارات وزيادة نسبة التشغيل) وفي نفس الوقت الحد من أي ضرائب أو رسوم قد لا يكون لها عائد يقبله نفس سكان النطاق.¹

مما سبق فإننا نستطيع القول أن العمل بفكرة التوازنات بأساليب مختلفة عبر المستويات الثلاث للحكم (المستوى المحلي ومستوى الولاية والمستوى الفيدرالي) تشكل عملياً (عن طريق تجزئتها للسلطة) المضاد الوقائي ضد احتمالات ظهور تركيز السلطة الذي يجيء معه الاستبداد السياسي، هي في الواقع أهم ما يمكن ان نستفيد من النموذج الأمريكي في مجال تقاسم الصلاحيات، فالقضية ليست فقط في التقاسم الذي شرحنا بعض أبعاده عبر بحثنا، ولكن في تحقيق توازن في الصلاحيات أيضاً، مما يضمن استمرارية عدالة النظام في الداخل الأمريكي، مع اعترافنا بأن النظام الأمريكي كأى نظام آخر له عيوبه التي نحتاج أيضاً لدراستها، فالبحث له بقية وما توفيقى إلا بالله.²

¹ بالنسبة للمناطق محدودة السكان، أو المناطق الفقيرة للغاية فإن حكومة الولاية والحكومة الفيدرالية تتكفلان بطرق مختلفة من نفس ميزانية الولاية بالذات بتكاليف الخدمات الأساسية كالتعليم والشرطة والدفاع المدني.

² صدرت مئات الكتب التي تسعى لكشف جوانب القصور في النظام السياسي الأمريكي، وأنه في الواقع نظام نخوي أكثر منه نظام ديمقراطي بسبب عدد من العوامل أهمها دور المال الخاص في عمليات الانتخابات، ودور جماعات المصالح في توجيه السياسات العامة، وكذلك اعتماد نظام الأغلبية البسيطة في تقرير الفائز (في هذا النظام فإن الحزب الفائز بالأغلبية البسيطة من الأصوات يحصد كافة مقاعد الدائرة الانتخابية) بدلاً من نظام التمثيل النسبي الأكثر عدلاً المستخدم في القارة الأوروبية (النظام النسبي يقوم على تقسيم المقاعد على أساس النسب التي حصل عليها كل حزب من الأصوات)، وهذا الخلل في عمليات التمثيل في هيكل السلطة يؤدي الى خلل في مجال مسؤولية العاملين في النظام السياسي نفسه، أنظر:

(American Political Science Association: Proceeding of the Symposium on The Discipline of Political Science in Europe: How different is it from Political Science of North America. See PS Journal report written by Stockemer, Daniel, E. Rashkova, J. Moses and A. Blair. (24 October 2016 by APSA) pages 2 and 3.

من الكتب التأسيسية في نقد النظام الأمريكي أنظر على سبيل المثال لا الحصر كتب: روبرت دال (1961) من الذي يحكم؟ (Who Governs) وكتاب دافيد ماهيو (1957) الصلة الانتخابية (The Electoral Connection) وكتاب دافيد ترومان (1951) العملية السياسية: المصالح السياسية والرأي العام (The Governmental Process: Political Interest & Public Opinion).

أثر أزمة الهوية الثقافية على تكريس إشكالية الانتماء والمواطنة في الجزائر - في ضوء تداعيات العولمة -

كاهنة شاطري جامعة مولود معمري - تيزي وزو - الجزائر

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى وصف البعد الثقافي للعولمة، وتبيان أثارها على الهوية الثقافية للشباب، وسبل التعامل معها للحدّ من تأثيراتها السلبية، خاصة في ظل بنية الدولة العربية الحديثة، وعدم قدرة الأنظمة السياسية وصناع القرار فيها على التعامل مع الأزمات الهوية، واحتواء التحديات والرهانات التي تطرحها. الجزائر واحدة من هذه الدول العربية، فبالرغم من أنها تتمتع بتجانس هوياتي كبير، إلا أنّ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية، والمسألة البربرية (الأمازيغية)، بالإضافة إلى المد الثقافي الذي يعرفه مجتمعنا على وقع العولمة، فتح المجال للحديث عن أزمة الهوية والمواطنة لدى الشباب الجزائري.

Abstract

The aim of this research paper, is the description of the cultural dimension of globalization, and identify its effects on the cultural identity of the Youth, and Ways of dealing with it to reduce its negative effects, Especially in light of the modern Arab state structure, And the lack of capacity of political systems and decision makers to deal with the crisis of identity, And contain the challenges and stakes posed by, Algeria is one of these Arab countries, Although it enjoys large homogeneity, but that the social and economic conditions deplorable, Berber issue, in addition to the cultural tide that knew our society on the impact of globalization, Open area to talk about the crisis of identity and citizenship to the Algerian youth.

مقدمة

تعتبر قضايا الهوية الثقافية والانتماء وسبل تفعيل المواطنة الحقّة، من بين القضايا المطروحة في النقاشات الأكاديمية، نظرا للطبيعة الترابطية والتكاملية بينها، كونها تعتبر من أهم البنى الاجتماعية والسياسية الأساسية التي تقوم عليها الدولة، ومن اعقد الإشكالات التي تعيق بناء الأمن والديمقراطية والاستقرار، فالهوية رهان استراتيجي لجميع مكونات المجتمع، يهدف بناء هندسة هوياتية متكاملة، إلا أنّ الأمن الهوياتي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعزيز الشعور بالانتماء للفرد من خلال قبول التعددية وقبول العناصر المتنوعة المكونة للمجتمع، إضافة إلى إشراك تلك الفئات في الحياة السياسية، وتجسيد المواطنة الحقيقية التي تضمن تكتل جميع الانتماءات والولاءات لصالح الوطن.

وفي وقتنا الحالي، زادت الرهانات الهوياتية المطروحة على الدول، ونجد في مقدّمها المجتمعات العربية، ومن بينها الجزائر التي تتميز بالتعدد الثقافي، فللعوامل الثقافية دور مهم في تشكيل المجتمعات على مر التاريخ، وهذا بالتماشي مع عمليات التشكيل في الإطار السياسي، بالتالي طرح إشكالية الهوية والانتماء خاصة في ظل أزمة بناء الدولة العربية الحديثة بعد الاستقلال، وصعوبة التعامل مع مختلف التحديات الهوياتية المطروحة. وعليه يواجه المجتمع الجزائري مجموعة من المشكلات الهوياتية، منها ما هو نتاج العوامل الداخلية، ومنها ما هو نتاج عوامل خارجية، في مقدّمها العولمة، بالتالي طرح جدلية حول العلاقة بين تعميق إشكاليات الهوية الثقافية وتداعيات الثورة المعلوماتية في إطار العولمة.

وبناءً على ما تقدّم نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى ساهمت العولمة في تكريس أزمة الهوية الثقافية في المجتمعات العربية؟ وفيما تتمثل أبرز مظاهر أزمة الهوية الثقافية وتراجع المواطنة في المجتمع الجزائري؟

الكلمات المفتاحية

الهوية، أزمة الهوية، الهوية الثقافية، العولمة، الانتماء والمواطنة

وسنحاول معالجة الإشكالية وفقا للمحاور التالية:

أولاً: الإطار المفاهيمي: الهوية، الهوية الثقافية، العولمة، الانتماء والمواطنة: العلاقة بين المفهومين.

ثانياً: العولمة الثقافية والهوية الثقافية العربية: الإشكالات المطروحة.

ثالثاً: مظاهر أزمة الهوية الثقافية والمواطنة في المجتمع الجزائري.

رابعاً: خاتمة.

أولاً: الإطار المفاهيمي: الهوية، الهوية الثقافية، العولمة، الانتماء والمواطنة: العلاقة بين المفهومين

إنّ ضرورة الإحاطة بموضوع البحث، تستلزم منا تحديد مجموعة من المفاهيم المفتاحية في بحثنا، ومن بينها، التالي:

1- مفهوم الهوية

تُعرف الهوية على أنّها الكيفية التي يعرف الناس بها ذاتهم أو أمّتهم، وتتخذ اللغة والثقافة والدين أشكالاً لها، فهي تنأى بطبيعتها عن الأحادية، وتنحو منحى تعددياً تكاملياً إذا أحسن تدبيرها، ومنحى صدامياً إذا أهملت وأسيء فهمها، تستطيع

أن تكون عامل توحيد وتنمية، كما يمكن أن تتحول إلى عامل تفكيك وتمزيق النسيج الاجتماعي الذي تؤسسه عادة اللغة الموحد¹.

مثلما يعبر مفهوم الهوية على انتماء فرد إلى جماعة، وتبدأ الجماعة من العائلة الصغيرة إلى العائلة الكبيرة، وإلى القبيلة والعشيرة، إلى الطائفة أو الجماعة الدينية إلى الدولة أي التنظيم السياسي الذي يتراضى جماعة من الناس أن يعيشوا في كنفه على قاعدة حقوق الفرد وواجباته اتجاه الجماعة² وعليه فالهوية هي انتماء الفرد إلى جماعة.

2- مفهوم الهوية الثقافية

إنّ عبارة الهوية الثقافية تتكون من مصطلحين رئيسيين، الهوية والثقافة، قبل الخوض في تحديد مفهوم الهوية الثقافية، يجب تحديد مفهوم الثقافة (بعدما حددنا سابقا مفهوم الهوية).

يشير تعريف "تايلر tyler" للثقافة إلى "المجموع المعقد الشامل للمعارف والمعتقدات والفن وللقانون وللأخلاق وللعادات ولغير ذلك من جميع الاستعدادات التي يكتسبها الإنسان، بما هو عضو داخل المجتمع³.

وجاء إعلان مكسيكو لغرض تحديد معنى الثقافة في إطار عام وواسع كالآتي: "إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن يُنظر إليها اليوم على أنّها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات⁴. ومن خصائص الثقافة أنّها من اكتشاف الإنسان (مكتسبة)، ولها خاصية الانتقال عبر العادات والتقاليد، بالإضافة إلى أنّها متغيرة وقابلة للتعديل وليست ثابتة.

إنّ العلاقة بين الهوية والثقافة هي علاقة الذات بالإنتاج الثقافي، وتعرف الهوية الثقافية بأنّها الثابت والجوهري والمشارك من السمات العامة التي تميّز حضارة من الحضارات الأخرى، والتي تجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعا يميّز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى⁵. وعليه فالهوية الثقافية شرط أساسي لبناء شخصية الإنسان وتحديد اتجاهاته واختياراته في الحياة.

3- تعريف العولمة

يُعرف "برهان غليون" العولمة على أنّها: "ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة... يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا"⁶.

¹- جمال نصار، الهوية الثقافية وتحديات العولمة، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/issues/2015/01/201512895243715948.html>

²- وجيه كوثراني، الهوية والمواطنة والدولة إشكال في وعي العلاقة أم في بنية الثقافة، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://tasamoh.om/index.php/nums/view/33/724>

³- المرجع نفسه.

⁴- مبروك بوطوقة، عادل شهب، الثقافة والهوية - إشكالية المفاهيم والعلاقة-، على الرابط الإلكتروني: <http://www.aranthropos.com>

⁵- العيد وارم، البعد الثقافي للعولمة وأثره على الهوية الثقافية للشباب العربي الشباب الجامعي الجزائري نموذجا، مركز جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، جوان 2014، ص 17.

⁶- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، ط1، 2005، ص 124.

أما أستاذ العلوم السياسية "عامر مصباح" يعرفها على أنها: "تلاشي معاني الحدود الجغرافية للدولة القومية وتراجع الخصائص التي تحدّد معانيها، أمام اختراق المال والبضاعة العالمية تحت غطاء الشركات الدولية وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة، ويساهم تطور وسائل الاتصال الهائل وتدفق المعلومات (الفضائيات والشبكة العنكبوتية) والتطور التكنولوجي الهائل في تثبيت معاني العولمة فتصبح التجارة والمال والمعلومة بدون جنسية وبدون أرض، والمعنى الأساسي للعولمة هو اختراق هذه العناصر للحدود الجغرافية للدولة القومية، وتراجع معنى سيادة الدولة القومية أمامها، إلى درجة أن تصبح السياسة الخارجية والداخلية للدولة القومية محكومة بمعطيات العولمة، فهي تثبتت لقواعد جديدة في العلاقات الدولية مرجعيتها الشركات الكبرى ومطالب الاقتصاد الدولي، مكان القواعد التي وضعها النظام الدولي للدولة القومية منذ بداية تشكّل النظام الدولي في مؤتمر واستفاليا 1648.¹

ومن بين المتغيرات الاجتماعية المرافقة للعولمة نجد مصطلح "ما بعد الحداثة **post modernity**" وسط الكلمات العديدة للنظرية الاجتماعية المعاصرة، وتتعلق غالبا أفكار ما بعد الحداثة بشدة الانشغال في المجتمع المعاصر بمسائل الهوية، والمسائل المرتبطة بالوجود والانتماء، ويؤكد مفهوم ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية على نهاية الإقليمية وسيادة الدولة في ظل النظرية الكونية وتطبيق السياسة العالمية، وتعرف "ما بعد الحداثة" الزيادة في الريبة، وعدم الأمن والفوضى في الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى، وهناك من المفكرين من يطرح بعض المصطلحات بدلا من ما بعد الحداثة ك: "الحداثة العالية **high modernity**" و"الحداثة المتأخرة **later modernity**"، أو "ما فوق الحداثة **Hyper modernity**"، ونجد أيضا من بين المتغيرات الاجتماعية المرافقة للعولمة أطروحة "نهاية التاريخ" لـ "فرانسيس فوكوياما"، الذي طرح سنة 1992 فكرة زوال الأنظمة الشيوعية كمؤشر على انتصار الديمقراطية الليبرالية، التي هي آخر أشكال الحكم، وانتصارها كان علامة لنهاية التطور الاجتماعي.²

إذن، تعدّ العولمة من أهم التحولات التي شهدتها العالم، والتي أحدثت تغييرات جذرية على مختلف مناحي الحياة، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، واخترقت عقول الأفراد وبنية الدول، وأعدت تعريف كل ما يتعلق بالحياة.

4- الانتماء والمواطنة: العلاقة بين المفهومين

قبل التعرض للعلاقة، سنقوم أولا بتحديد ههما مفاهيميا.

أ- الانتماء

يعد مفهوم الانتماء كأحد المفاهيم النفسية الاجتماعية؛ من حيث تعريفاته؛ سواء اللغوية: والتي تشتق من النماء والنمو، أو الاصطلاحية: والتي تشير في أغلب معانيها إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحدًا معه، مندمجًا فيه، باعتباره عضوًا مقبولًا وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه وتكمن أهميته الانتماء وضرورته للفرد والمجتمع؛ حيث يشيع الانتماء حاجة ضرورية من حاجات الفرد الإنسانية، ويساعده على التوافق النفسي والصحة النفسية من جهة، كما يساعد على تماسك الجماعة ويزيد من ثبات واستقرار المجتمع من جهة أخرى، ويتضمن مفهوم الانتماء: الهوية، الجماعية، الالتزام والولاء، الديمقراطية.³

¹- عامر مصباح، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 132.

²- عامر مصباح، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، مرجع سابق الذكر، ص ص 139-140.

³- عثمان بن صالح، مفهوم المواطنة وعلاقته بالانتماء، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://aafaqcenter.com/post/743>

وفي هذا السياق يمكن التمييز أيضا بين الانتماء وشعور الانتماء، فالانتماء هو حالة موضوعية يفرضها واقع الحال كأن ينتمي الإنسان إلى قومية معينة كالقومية العربية فمن يتكلم العربية ويعيش على أرض العرب هو عربي بالضرورة ولا يمكنه الخروج من دائرة هذه الهوية. أما شعور الانتماء فقد يتطابق مع البعد الموضوعي لانتماء وقد يخالفه أو يتناقض معه، فالعربي الذي يتكلم العربية ويعيش على أرض العرب قد تأخذ مشاعر الانتماء إلى العروبة حبا وافتداء واقتداء وعلى خلاف ذلك قد تغيب لديه هذه المشاعر وتضعف لديه روابط العروبة وأحاسيسها فتحدث المفارقة بين واقع الانتماء ومشاعره¹، وعليه فالانتماء هو ذلك الشعور الذي يقوي الرابطة بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها.

ب- المواطنة

تعرف دائرة المعارف البريطانية المواطنة على أنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدول، وتدل ضمنا على مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، والمواطنة على وجه العموم تسبغ على المواطن حقوقا سياسية، مثل حق الانتخاب وتولي المناصب العامة²."

إن مفهوم المواطنة ليس مفهوما سياسيا فقط، فبجانب المفهوم السياسي المرتبط بالحق في الانتخاب والانضمام للأحزاب والمشاركة بصفة عامة في إدارة شئون البلاد، هناك المفهوم الاقتصادي الذي ينطلق من المساواة في الفرص وعدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء، أيضا هناك المفهوم الثقافي أو الديني المتعلق بحرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر الدينية والذي ينظر للتنوع الثقافي والحقوق المرتبطة بالهوية كأساس للمفهوم. وفي نفس السياق فمفهوم المواطنة ليس مفهوما قانونيا وإنما له شق حركي معني بالممارسة. وعليه فإننا نجد قدرا كبيرا من التنوع فيما يتعلق بتعريف المواطنة يمكن إجماله في تعريف "د. سمير مرقس" "باعتبارها حركة الناس اليومية مشاركين ومناضلين من أجل نيل الحقوق بأبعادها المدنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية على قاعدة المساواة مع الآخرين دون تمييز لأي سبب، واندماج المواطنين في العملية الإنتاجية بما يتيح لهم تقاسم الموارد العامة والثروة الوطنية مع الآخرين الذين يعيشون معهم في إطار الوطن الواحد"³.

وعموما، فالمواطنة مؤشر محوري على الديمقراطية، فكلما كانت قدرة النظام كبيرة على مواجهة مشكلات المواطنة وإيجاد حلول لها، وكفالة تمتع أكبر عدد ممكن من المواطنين بها، زادت قدرته على الاستمرار، ودعمت شرعيته السياسية، واتسع نطاق الرضا الاجتماعي عنه والعكس صحيح. وإذا كان ثمة تطور لمفهوم المواطنة ومحتوياته وتجلياته في خطابات النخب وسياسات الحكومات والمؤسسات وسلوكيات، الأفراد فإنه لا مجال لمبادلة المحتوى السياسي والمدني بالاقتصادي والاجتماعي أو العكس في عالم اليوم، إذ أنّ التجارب الدولية في التعامل مع الإشكاليات المرتبطة بمفهوم المواطنة وتطبيقاته تؤكد أنّ المفهوم ومحتوياته كلّ متكامل، وأنّ الأنظمة التي رفعت أولوية الاقتصادي والاجتماعي على السياسي والمدني أو العكس، قد فشلت في تحقيق أي منهما بشكل كبير وأن معظمها نظم ديكتاتورية أنهت وجودها بسياساتها أو هي في الطريق إلى ذلك⁴.

وكانت بداية المواطنة باعتبارها نوعاً من الانتماء للمكان، حيث عاش الإنسان في مكان معين لا يستطيع فراقه وينتهي إليه، ثم أُضيف بُد الجماعة إلى بُد المكان بعد ذلك وأصبح الانتماء موجه إلى الجماعة والمكان معاً، وحينما تطورت الجماعة

¹ علي أسعد وطفة، اشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://edusocio.net>

² علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.gulfpolicies.com>

³ محمد العجاتي، شيماء الشرفاوي، المواطنة والحراك العربي قراءة في الدساتير والواقع والبنية ما بعد الثورات العربية، على الرابط

الإلكتروني التالي: <https://elagati.wordpress.com>

⁴ المرجع نفسه

وكبرت فقدت تجانسها واقتصرت المواطنة على البعض دون البعض الآخر، ثم تطوّر الأمر إلى مرحلة جديدة حيث لعب الدين والكنيسة دورهما كمرجعية للمواطنة، وحينما تفجر الصراع بين الدولة والكنيسة، وتراجعت الأخيرة برزت المواطنة مرتبطة بالدولة القومية معبرة عن الأمة التي شكلت مرجعية للدولة والمواطنة معاً. ولا شك أن ثمة توازناً أو تقابلاً بين الحقوق والواجبات عند تحقق المواطنة الكاملة للمواطنين، وتنشأ لهذا الجانب التقابل بين الحق والواجب، وإذا كانت المواطنة تعطي المواطن حقوق المواطنة: الحقوق المدنية، الحقوق السياسية، الحقوق الاجتماعية، الحقوق القانونية... الخ، فإنها في المقابل تضع على عاتقه مجموعة من الواجبات القانونية، والالتزامات المعنوية، ومسؤوليات المواطنة، كما تفرض عليه الولاء التام للوطن. ويحمي القانون ويضمن للجميع الحقوق المدنية والسياسية بما فيها حق المشاركة وصنع القرارات، كما يضمن تحقيق الإنصاف الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن حماية كرامة وحرية واستقلال كل مواطن¹.

وللمواطنة كمفهوم مفهوم تاريخي ومعقد، أبعاد عديدة ومتنوعة، ويتأثر بالتطور السياسي والاجتماعي للمجتمعات والحضارات، وهناك ثلاثة أبعاد رئيسية في للمواطنة: بعد ثقافي حضاري يعنى بالجوانب الروحية والنفسية والمعنوية للأفراد والجماعات على أساس احترام خصوصية الهوية الثقافية ورفض التهميش، بعد اقتصادي اجتماعي، يهدف إشباع الحاجيات المادية الأساسية للبشر، ويحرص على توفير الحد الأدنى اللازم منها ليحفظ كرامتهم وإنسانيتهم. بعد قانوني يتطلب تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين، إسناداً إلى عقد اجتماعي يوازن بين مصالح الفرد والمجتمع.

في الأخير، فالعلاقة بين المواطنة والانتماء علاقة تكاملية، إذ يعدّ الانتماء أحد أهم ركائز ترسيخ المواطنة وتحقيقها، فهي تجسد انتماء الإنسان إلى الدولة، الأمر الذي يجعله أكثر تمسكاً بوطنه. وهذا الشعور يدفعه لأن يخضع للقوانين بإرادته، ويدرك تماماً حدود ما يتمتع به من واجبات وحقوق، ويندمج بصورة تلقائية في المجتمع، ويعزز الشعور بالانتماء مناعة المواطنة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وتحقيق نوع من التكامل، فهي علاقة تأثير وتأثر، فالشعور بالانتماء يكرس المواطنة الحقّة، بالمقابل يعمل مبدأ المواطنة على بناء وتعزيز الشعور بالانتماء، وأي خلل بينهما فنحن أمام أزمة هوية بالتالي أزمة تفعيل المواطنة.

والتأصيل النظري لمفهوم المواطنة والانتماء، يبين أن المواطنة هي الدائرة الأوسع التي تستوعب مختلف الانتماءات في المجتمع، كما أنّها تضع المعايير التي تلزم الأفراد بواجبات والتزامات معينة تحقّق الاندماج والتشاركية في تحقيق مصالح الأفراد والوطن من ناحية، ومن ناحية أخرى ترسم المواطنة وسبل تكريسها بالمسؤولية العامة والأهداف الوطنية التي يمكن تحقيقها، من خلال أطر رسمية وبنية وعي مخطط لها ويتم الإشراف عليها وتقييمها من قبل أجهزة الدولة والمحاسبة على الإخلال بمبادئها من خلال مؤسسات الدولة كل حسب تخصصها وطبيعتها عملها، في حين أنّ الانتماء يلعب الدور الأساس في تشكيله العديد من القوى الأيديولوجية والثقافية والاجتماعية التي قد لا يمكن السيطرة عليها، إذ يتم ذلك في الأسر والقبائل والعشائر، و من خلال الدوائر الفكرية والدينية الأخرى، التي ربّما تفضي في بعض الأحيان إلى ممارسات مناوئة لمبدأ المواطنة ذاته، ومن ثمّ تعدّ المواطنة هي البوتقة التي تضمن انصهار جميع الانتماءات لصالح الوطن ضمن أطر نظامية. ومن خلال الالتقاء على أرضية المصلحة الوطنية العامّة، ويتم ذلك بناء على معطيات الفكر العالمي اليوم، والتي يروج لها في ساحاتنا الفكرية ومنندياتنا الثقافية من خلال الأبعاد التالية: الهوية، الانتماء، التعددية وقبول الآخرين، الحرية والمشاركة السياسية².

¹ عبد الله بن علي العليان، الهوية كأنتماء للوطن والمواطنة، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://2015.omandaily.om/?p=69731>

² عثمان بن صالح، مرجع سابق الذكر.

إذن المواطنة هي الوعاء الذي تنصهر فيه الهوية والخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمع فالمواطنة تتعدى الإجراءات الشكلية التي تثبت مواطنة الفرد، كبطاقة التعريف الوطنية، أو جواز السفر وإنما القيمة الأساسية تتمثل في تعزيز الشعور بالانتماء إلى الوطن وتحقيق الاندماج الاجتماعي عن طريق المساواة في معاملة جميع المواطنين دون تمييز بينهم على خلفية الدين، أو المذهب، والعرق والجنس. بالتالي دفع المواطن للمشاركة في مختلف مجالات التنمية، والانخراط كفاعل مهم وحيوي في بناء الدولة الديمقراطية.

ثانياً: العولمة الثقافية والهوية الثقافية العربية: الإشكالات المطروحة

يجمع بين مفهومي الهوية والعولمة علاقات جدلية فريدة من نوعها في طبيعة العلاقات، فهما مفهومان متقاطبان متكاملان في آن واحد، تعتبر العولمة الثقافية أصل العولمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، لأن الثقافة هي التي تهيئ الأذهان والنفوس لقبول تلك الأنواع الأخرى، وللعولمة الثقافية وسائلها ومضامينها، فالوسائل تتمثل في الأدوات والآلات والأجهزة التكنولوجية، أما مضامينها ومحتواها فهي البرامج الفكرية والآراء الإيديولوجية ووجهات النظر السياسية. كما أنّ العولمة اليوم ليست نظاما اقتصاديا فحسب، بل ارتبط ارتباطا عضويا مع وسائل الاتصال الحديثة التي تنشر فكرا معيناً وثقافة معينة¹.

فالعولمة الثقافية هي تحوّل الهوية الثقافية من إطارها القومي والخاص إلى الاندماج والتفاعل والتكامل مع الهويات الثقافية الأخرى في ظل الهوية الثقافية الأحادية، وتصبح العولمة الثقافية بذلك فرض منهج وثقافة غربية أمريكية بالهيمنة على العالم وشعوبه وأفراده، لإلغاء خصوصياتهم إلى درجة أن لا يكون لأيّ مجتمع ثقافة ذاتية وهوية شخصية². الأمر الذي طرح العديد من الإشكالات، لكن قبل التعرض لها، الضرورة تدعونا إلى التنويه إلى إيجابيات العولمة على الهوية الثقافية. ومثلما للعولمة سلبيات، كذلك نجد العديد من النتائج الإيجابية التي تخدم جميع الناس، باغتنام ما يخدم الفرد والشعوب بالحفاظ على هويته الثقافية مع كونه أن يكون عالمي وإنساني في إطار التفتح الثقافي، كإكتساب ثقافة البحث العلمي والتقدم التكنولوجي والتقني، التبادل الثقافي وسرعة الاتصال بين الشعوب، الاعتراف بالتعددية الثقافية للأمم، التقليص من ظاهرة التعصب وتقبل الآخر، تعزيز الثقافة السياسية للشعوب خاصة المقهورة، وعليه فالثقافة العالمية تدفع الناس إلى التحرك والسير في الإصلاح والقضاء على التبعية الثقافية في القيم والعادات، وذلك باستعمال وسائل وأسباب دعم الهوية الثقافية استناداً إلى التعاون والترابط والتماسك والشعور بالانتماء الصحيح وعدم التعصب³.

أما عند الحديث عن السلبيات، نجد أنّ للعولمة الثقافية العديد من النتائج السلبية على الدول النامية، ومجتمعاتنا العربية بالخصوص، على مجموعة من المستويات⁴:

أولاً: المستوى التاريخي: تعدّ العولمة استعماراً ثقافياً جديداً، لأنّها تهدف إلى إحداث خلل في الهويات الثقافية للشعوب، بنشر وهيمنة العولمة الثقافية الأحادية القطب، لتهب إمكانات حضارة الشعوب، خاصة النامية، وهي امتداد للاستعمار التقليدي الثقافي القديم.

¹- العيد ورم، مرجع سابق الذكر، ص 11.

²- محمد زغو، أثر الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 4-2010، ص ص 93-94.

³- المرجع نفسه، ص ص 96-97.

⁴- بشير خلف، سؤال الهوية وصدمة العولمة، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=70392>

ثانياً: على المستوى الإيديولوجي: تعني الهيمنة الثقافية لظاهرة العولمة، أي هيمنة النموذج الأمريكي على ثقافات الأمم، وذلك بالحدّ من العناصر الأساسية للهويات الثقافية المحلية والإقليمية، والمتمثلة أساساً في اللغة (اكتساح اللغات الأجنبية على اللغة المحلية للشعوب، وسيطرة اللغة الانجليزية، وظهور الحرب على الدين الإسلامي).

ثالثاً: على المستوى الروحي والمادي: تفرض العولمة استراتيجيه جزئية للإنسان، فالعولمة الأمركة تنتج الإنسان المادي الحيواني، بالقضاء على الجانب الروحي والنفسي والفكري، بحيث تتأسس الثقافة المعولمة على حب الذات والفرديانية بتحقيق المعالم الشخصية للفرد والولاء للفكر المادي، والتبعية للثقافة المادية الغربية التي لا تقيم وزناً للإنسانية (تهدف إلى تأكيد وتعميم ثقافة تبعية الشعوب الفقيرة إلى الدول المتطورة المصنعة، وتظهر التبعية الثقافية في نمط الاستهلاك والاستثمار الثقافي الأجنبي في القرار السياسي باغتصاب ثروات الشعوب).

رابعاً: على المستوى الاجتماعي: تعتبر العولمة مشروع غير أخلاقي يتميز بالثقافة المادية بإفراغ المجتمعات من الأخلاق، وبقطع الانتماءات، وهي تآزم الروابط الأسرية، وبث الانحراف والابتعاد عن الإرث الشرعي (فالثقافة الشعبية الأمريكية طغت على أدوات الناس من خلال الملابس والمأكّل والموسيقى ومشاهدة الأفلام والمسلسلات، واستهلاك السلع الأمريكية، فالعولمة ليست تفاعلاً للثقافات العالمية، بل هي هيمنة ثقافية غربية محددة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تركز عنصر اللذة والإباحية واحتقار العفة والكرامة الإنسانية).

خامساً: على المستوى الإعلامي: السيطرة على وسائل الإعلام المحركة للثقافة المعولمة، وتهيمن عليها الدول المتفوقة تكنولوجيا وعسكري، فالعالم الفقير ليس له القدرة في هذه الوسائل ومواجهة الاكساح الإعلامي الغربي، مما يعني قصور العالم الفقير في حماية وتجديد هويته الثقافية¹.

وكما أشرنا سابقاً، فالعولمة تعني ذوبان الخصوصية والانتقال من الخاص إلى العام، ومن الجزئي إلى الكلي، ومن المحدود إلى الشامل، وعلى خلاف ذلك يأخذ مفهوم الهوية اتجاهها متقاطباً كلياً مع مفهوم الشمولية والعمومية: فالهوية انتقال من العام إلى الخاص، ومن الشامل إلى المحدود، فهي تبحث عن التمايز والتباين والمشخص والمتفرد والمعيّن، عكس العولمة التي تبحث عن العام والشامل واللامتجانس واللامحدود، هذا ما أدى للحديث عن أزمة الهوية التي ترتبط بشكل أساسي بتراجع الشعور بالانتماء.

وهي الإشكالية التي يؤكدّها الواقع المعيش في أكثر من موطن وأكثر من بلد، بما في ذلك عالمنا العربي الإسلامي وحتى بلدنا الجزائر، بوجود نوع من "هستيريا الهوية"، يتمثل في عدم اندماج الفرد بسهولة وبشكل طبيعي كما كان الأمر في الأمس في علاقاته مع الأسرة، ومع فضاء العمل، وفي الجماعة والأمة، وحال التنصل من الرباط العائلي في سن مبكرة وبخاصة داخل الحواضر والمدن الكبرى ذلك أنّ تعقد الحياة المعاصرة أو ما يسمى بالحدائثة، وما نجم عنها من اضطرابات في السلوك واهتزازات في العلاقات بين الناس، دفعت هذا الإنسان بقوة نحو تفردّه بهويته وفرضها بأي طريقة².

وتوجد نقطة مهمة يجب لفت النظر إليها عند تشخيص الإشكالات التي تثيرها العولمة (العولمة الثقافية)، وهي أنّ هناك اختلاف بين العولمة والعالمية، فالعولمة تفتح على العالم وعلى الثقافات الأخرى، والاحتفاظ بالاختلاف الثقافي والخلاف الإيديولوجي، بالتالي الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي، أمّا العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للإختراق الثقافي محل

¹- المرجع نفسه، ص ص 97-98.

²- المرجع نفسه.

الصراع الإيديولوجي* ، وتصبغ العولمة إرادة الهيمنة، وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي، وتقوم إيديولوجيا الاختراق على نشر وتكريس جملة أوهام، هي نفسها "مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية". وقد حصرها باحث أمريكي في الأوهام الخمسة التالية: وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياء، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، ووهام غياب الصراع الاجتماعي. وإذا نحن أردنا أن نوجز في عبارة واحدة مضمون هذه المسلمات الخمس، أمكن القول إن "الثقافة الإعلامية الجماهيرية" الأمريكية، هذه، تركز إيديولوجيا "الفردية المستسلمة"، وهي إيديولوجيا تضرب في الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة، الفردية والجموعية والوطنية القومية. العولمة نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع للتفتيت والتشتيت، ليربط الناس بعالم اللاتون واللامة واللدولة، أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية¹.

وعلى مستوى وطننا العربي، تعمل العولمة على تكريس الثنائية والانشطاري في الهوية الثقافية العربية، كلنا نعرف أن الثقافة العربية تعاني، منذ ما يقرب من قرنين، وضعا متوترا نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية، بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية التي هي نتيجة تطور خاص قوامه التحديث والحداثة تطورا لم تعشه الثقافة العربية، بل بقيت بمعزل عنه تجتر وضعا قديما توقف عن النمو منذ قرون، ومن هنا تلك الثنائية التي تطبع الثقافة العربية بمختلف مستوياتها المادية والروحية، ثنائية التقليدي والعصري. وهي ثنائية تكريس الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية، فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية القومية، ليس الآن فقط بل وعلى مدى الأجيال الصاعدة والقادمة، ذلك أنّ الوسائل السمعية البصرية، المرئية واللامرئية التي تحمل هذا الاختراق وتكرسه، إنّما تملكها وتستفيد منها فئة معينة هي النخبة العصرية وحواشيها، فهي التي تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الأجنبية، بحكم التعليم "العصري" الذي تتلقاه، أما "عموم الشعب" وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو في شبه عزلة، يجتر بصورة أو بأخرى ثقافة "الجمود على التقليد"، والنتيجة استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتعاضمة للثنائية نفسها، ثنائية التقليدي والعصري، ثنائية الأصالة والمعاصرة، في الثقافة والفكر والسلوك².

ثالثا: مظاهر أزمة الهوية الثقافية والمواطنة في المجتمع الجزائري

كبدية لا بد لنا أن نشير إلى أنّ هناك ثلاث مكونات أساسية للهوية الجزائرية بصفة عامة، والهوية الثقافية الجزائرية بصفة خاصة، كما حددتها الدساتير والمواثيق الوطنية، وهي: الدين الإسلامي كدين وحيد للأمة الجزائرية، اللغة العربية كلغة وطنية رسمية وعنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري، بالإضافة إلى التراث الأمازيغي كمقوم تاريخي-ثقافي أساسي للهوية الثقافية الجزائرية، ولقد كان المقوم الثالث للهوية الثقافية الجزائرية والمتمثل في التراث الأمازيغي، من أبرز الإشكالات التي هددت الأمن الاجتماعي-الثقافي (الهوياتي) الجزائري، سنتطرق إليه في سياق ذكر أسباب تعميق أزمة الهوية لدى الشباب

*- حلول الاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي لا يعني موت الإيديولوجيا كما يريد المبشرون بالعولمة أن يوهمو الناس، وإنّما الاختراق الثقافي بالعكس من ذلك محمل بإيديولوجيا معينة، هي إيديولوجيا الاختراق، وهي تختلف عن الإيديولوجيات المتصارعة كالرأسمالية والاشتراكية، في كونها لا تقدّم مشروعا للمستقبل، لا تقدّم نفسها كخصم لبيدّل آخر تسميه وتقاومه انظر: محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات، على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n06_01jab_awlama.htm

¹- محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n06_01jab_awlama.htm

²- المرجع نفسه

الجزائري وتراجع الشعور بالانتماء والمواطنة، كما أنّ أزمة الهوية قد تتخذ أشكالاً متنوعة: كالاكتئاب، مطالب، مقاومة، عدوانية، عنف... الخ.

من الممكن إرجاع إشكالية المواطنة في الوطن العربي ومنها الجزائر، للوقت الذي بدأت وتبلورت فيه الدولة الحديثة، حيث يتضح قدر التأثير والتأثر المتبادلين بين تطوّر الدولة القومية في السياق الأوروبي وبين الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين هناك، وهو ما قد يساعد في قراءة الحقوق المدنية والسياسية كجزء من مبدأ المواطنة في سياقنا العربي، ومدى ارتباط ذلك بتطور بنية الدولة القومية العربية، وعلاقات التأثير والتأثر المتبادل بينهما وهذا ما جعل دول العالم العربي تجد صعوبة في التعامل مع مختلف المشاكل التي تواجه المجتمعات المحلية.

أ- أزمة اللغة العربية والدين في ظل العولمة :

تُطرح اليوم إشكالية رئيسية وهي إشكالية التطورات التكنولوجية السريعة التي يشهدها العالم اليوم، وكذا الاتصالات الرقمية، التي تطرح على الشعوب المتقدمة والنامية على حد سواء، الانشغال بمصير لغاتها وثقافتها وهوياتها، ومستقبل منظومة القيم المشتركة المؤطرة لقيم المجموعات، وضمن هذا التطور العلمي والتكنولوجي الذي لا يصاحبه بنفس وتيرة السرعة، الاجتهاد والتفكير حول قضايا الهوية واللغة والثقافة، تطرح علينا اليوم قضايا تحدّي تتعلق بما يتعلق بـ "الأمن اللغوي"، إذ أنّ الأمن لا يخص فقط مجالات الاقتصاد والمجتمع والحدود، ولكن اليوم هناك حدود جديدة عصرية تستدعي تعبئة من نوع خاص، وهي حدود اللغة والهوية¹.

وعلى وقع العالم المفتوح، تعد آليات التثاقف اهم مصدر للمشاكل التّفسية التي يعاني منها المواطن الجزائري، اذ نشأت علاقات صراعية مزدوجة أمام ثقافة ذات توجه حداثي، تنقلها وسائل الإعلام وثقافة ذات توجه تقليدي تنقلها القيم، ما يطرح الى الواجهة إشكالية الهوية، بوجود حيرة لدى شخصية الجزائري بين ثقافة أوروبية (فرنسية تحديدا) حداثية التوجه، تعبّر عنها وسائل الإعلام، وثقافة مجموعة الانتماء (البربرية أو العربية) تقليدية التوجه، تنقلها القيم "الملجأ"، وعليه فالجيل الجديد من الجزائريين يعيش في التباس بشأن الهوية اللغوية، ما ينتج عنها أزمة هوية². ففي ظل العولمة ازداد ما تتعرض له اللغة العربية من محاولات تذويبها والقضاء عليها، حتى صار الشباب يتفاخر بتناقل الألفاظ والمصطلحات بلغات أجنبية في كل تعاملاته، ، والعديد من السلوكيات التي تنبئ بخطورة الأمر.

وأصبحنا أمام مشكلة عدم إتقان أي لغة، وهذا ما يمكن ملاحظته حتى لدى الشباب الجزائري الجامعي، الذي وقع في فخ انفصام وضياح لغوي، فلا هو يتقن اللغة العربية حقّ الإتقان، ولا حتى اللغات الأجنبية الأخرى، وهذا الالتباس اللغوي عززه مواقع التواصل الاجتماعي، التي تعتبر أكبر مهدد للغة العربية في الوقت الحالي في المجتمع الجزائري، العالم الافتراضي الذي قضى على خصوصية هوية اللغة العربية برموز افتراضية محل الأحرف العربية.

أما على مستوى الدّين لدى الشباب الجزائري، نلاحظ أنّه في ظل الانفجار المعرفي الذي يشهده العالم، وفي ظل ثقافة العولمة، وعولمة الثقافة والتي تنضوي على درجة عالية من العلمنة، وتغلب المادة والحياة العاجلة، واختزال الإنسان في بعده المادي الاستهلاكي اهتزّ الدين، وتعرّضت مقدّساته للسخرية والانتهاك تحت طائلة حرية التعبير، مما عزّضه للامتهان والتشويه

¹ سمية أو شن، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص 156.

² الجزيرة نت، قراءة في كتاب: الهوية البربرية من الكبت البربري إلى العنف، ل: دليلة أرزقي، على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BD2CBCEA-8A09-490E-9F0A-AD39707B80BB.htm>

الذي عمقه غياب الوعي، وتنكر الأفراد لهويتهم وخصوصيتهم على حساب هوية عالمية، تختزل الإنسان في مدى قدرته على الذوبان في الآخر، وتبني ثقافة الإذعان، ومنه فالعولمة ساهمت بشكل كبير وبطرائق عديدة فسخ العديد من القيم والثوابت والمعايير الدينية، إقما بشكل مباشر، وإقما بشكل جعلها تفقد قيمتها وتضعف قوتها على التأثير على الأفراد والجماعات¹.

وقد أصبح الشباب الجزائري في ظل أزمة الهوية التي يعيشها، والبيئة المحلية المعولمة، في مواجهة أخطار عديدة، تبدأ من المشكلات النفسية والقيمية والانحراف الأخلاقي، وصولاً إلى درجة الانخراط في الجرائم الناعمة والصلبة، بالتالي وجب وضع حلول واستحداث استراتيجيات فردية ووطنية تُعنى بمشكلات الشباب والتقليل من مخاطرها والتحكم فيها.

وتزداد الإشكالات الهويةية في ضوء العولمة تعقداً في المجتمع الجزائري في ظل الإعلام المفتوح، فعلى وقع الصراع الحضاري والتحديات الحضارية، تبرز فجوة العقل الإعلامي، حيث التطور التكنولوجي في الاتصال والمعلومات وإعادة تشكيل العلاقات الدولية من خلال مصطلح "الشرعية الدولية"، حيث نجد التبعية الإعلامية (أخبار، مسلسلات وإعلانات)، وعدم التوازن في انسياب المعلومات من الشمال إلى الجنوب، كما تظهر فجوة العقل الإعلامي في أنّ وسائل الإعلام تتعامل مع جمهور المتلقين باعتبارهم مستهلكين لا مشاركين أو محاورين، وحصص الوظيفة، في الوقت الذي يجب تحقيق ديمقراطية الاتصال من خلال إشراك الجمهور في صنع السياسة الإعلامية والمعلوماتية.

ومختصر كل هذه الإشكالات الهويةية التي طرحها العولمة على الشباب الجزائري، هو قول "حسن النقيب" بأنّ: "الثورة في الثقافة وفي المعلومات وفي أنماط الاستهلاك التي أدخلتها الحداثة في مجتمعاتنا العربية قد أفرزت ثورة صامتة في القيم والاتجاهات وفي المهارات التي يحتاجها الفرد"، ومن نتائج هذه الثورة الصامتة أنّ الشباب العربي فقد الثوابت الثقافية التي يبني بواسطتها هويته، ذلك أنّ الهوية تحتاج إلى مراجع ثقافية وقيمية واضحة وثابتة، يعتمدها الفرد لبناء شخصيته².

ب- المسألة البربرية (الربيع الأمازيغي)

سياسياً تعود المسألة البربرية إلى الأربعينات من القرن العشرين، إلى ما عُرف بـ: الأزمة البربرية بعدما نشب صراع عام 1949 بين أعضاء من القبائل في حزب الشعب الجزائري وزعيمه مصالي الحاج، هذا الأخير الذي اعتبر أنّ الأمة الجزائرية عربية إسلامية، فرأى هؤلاء وعلى رأسهم الزعيم الراحل لحزب القوى الاشتراكية حسين آيت أحمد في هذا استفزازاً وتجاهلاً للتاريخ الجزائري ما قبل الإسلام والهوية الأمازيغية، ونادوا بضرورة إدراج البعد البربري في تنظيم الدولة المستقلة المقبلة، وقد انتهت هذه الأزمة بإقصائهم من قيادة الحزب، واستبدل بهم قيادات قبائلية ليست من دعاة الأمازيغية³.

لقد جعل الشرخ الاجتماعي والسياسي واللغوي، فئة من الشعب تتوحد في المعارضة، وستكون اللغة ناقل المقاومة، مقاومة مجموعة الانتماء، ففي الوقت الذي شعر فيه القبائل بأن هويتهم مهانة ومنفية حملوا المطلب الأمازيغي، وبالعودة إلى الأصول البربرية تعني البحث عن الهوية وذلك عبر اللغة وهي الأمازيغية، ويتعلق الأمر بإحراز اعتراف بها، بتشجيعها وبنشر الثقافة المرتبطة بها.

¹ جابر نصر الدين، غسيري يمينة، مشكلات الشباب الجزائري بين أزمة الهوية واللامعيارية نظرة تشخيصية نفسية-اجتماعية، على الرابط الإلكتروني التالي: <http://lab.univ-biskra.dz>

² سلطان بلغيث، مظهرات أزمة الهوية لدى الشباب، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد خاص، ص 358.

³ عبد النور بن عنتر، تداعيات ترسيم الأمازيغية لغة وطنية في الجزائر، على موقع الجزيرة نت: <http://www.aljazeera.net>

تعود الانتفاضة الأولى للمطلب البربري إلى تاريخ 20 أبريل 1981، والتي اندلعت إثر مظاهرة طلابية في جامعة تيزي وزو، ثم في باقي كبرى المدن القبائلية، احتجاجاً على إقبال السلطات السياسية على منع مولود معمري، منظر المطلب الأمازيغي، من إلقاء محاضرة حول الشعر القبائلي القديم بطلب من الطلاب، المظاهرة الطلابية التي تلت توقيف معمري تم قمعها، ومنذ ذلك الوقت تعرف تلك الأحداث باسم "الربيع البربري"، الذي يشكل منعرجاً في تاريخ الجزائر المستقلة، وشيئاً فشيئاً أخذ "الربيع البربري" منحى سياسياً واضحاً، وفي العلن نظمت قيادات حركة "الربيع البربري" أول ندوة في بلاد القبائل حول "الهوية واللغات (الأمازيغية، العربية الجزائرية)، والثقافة وحرية التعبير"، أما الدولة فقد رخصت تعليم البربرية في القبائل في المؤسسات التعليمية وفي الجامعات. وأنشأت أقسام اللغة والثقافة البربريتين في جامعتي تيزي وزو وبجاية عام 1990.¹

وعقب مقاطعة المدارس في منطقة القبائل خلال العام الدراسي 1994-1995، تم إدراج تعليم اللغة الأمازيغية في المدارس، كما تم إنشاء المفوضية السامية للأمازيغية، وهي مؤسسة حكومية مهمتها رد الاعتبار للغة والثقافة الأمازيغية، وخلال العقد الماضي ومع تصاعد الموجة الإرهابية شهدت منطقة القبائل غلياناً سياسياً خصوصاً في أوساط الشباب، عقب اغتيال مطرب قبائلي شعبي معروف بمواقفه المعادية للسلطة والمدافعة عن المطلب الأمازيغي (معطوب لونس). والمنعرج التاريخي الآخر للمطلب الأمازيغي كان يوم 18 أبريل 2001 إثر وفاة شاب برصاص قوات الدرك، مما أثار سخطاً عارماً في منطقة القبائل، حيث طالب السكان برحيل رجال الدرك من المنطقة، وهكذا انطلقت شرارة الأحداث (مظاهرات وقمع للمتظاهرين وتخريب وتدمير المرافق العمومية وكل ما يرمز إلى الدولة) في كل أنحاء منطقة القبائل، في هذا الجو السياسي المحتقن عادت منظمة العروش التقليدية القبيلية إلى الواجهة بولوجها المعتكف السياسي لقيادة المظاهرات وتمثيل القبائل في التفاوض مع السلطة. وقد أعطت هذه الأحداث نفساً قوياً للمطلب الأمازيغي الذي اتضحت معالمه بشكل أدق، واتضح من شعارات المتظاهرين أن هناك تشدداً واضحاً في مطالب القبائل مقارنة مع عام 1981، وفي جوان 2001 اتفقت العروش على لائحة مطالب "أرضية القصر"، التي تصر على رحيل الدرك والاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية رسمية، وقد تمكنت من تحقيق بعضها، حيث قرر الرئيس بوتفليقة في مارس 2002 جعل الأمازيغية لغة وطنية (وليس رسمية كما يطالب القبائل).²

ولا يزال المطلب الأمازيغي في جعل الأمازيغية لغة وطنية رسمية قائماً، وقيد انشغالات صناع القرار في الجزائر، الأمر الذي جاء في مشروع تعديل الدستور الذي قدمته الرئاسة الجزائرية إلى وسائل الإعلام صباح يوم 05 جانفي 2016، الذي يكرس الأمازيغية لغة رسمية تدعيماً للوحدة الوطنية، وثوابت الأمة، بحيث تضمن المشروع التمهيدي لمراجعة الدستور الجزائري ولأول مرة اعتماد الأمازيغية لغة رسمية شأنها شأن العربية، وإصدار قانون ينظم كيفية العمل بهذه اللغة، مما اعتبر انجازاً للحركة الأمازيغية في الجزائر، تجلى في تضمن مسودة الدستور الأمازيغية لغة وطنية رسمية، كما نص المشروع الجديد على استحداث مجمع جزائري للغة الأمازيغية.

كما تضمن المشروع تعزيز حرية التظاهر السلمي، وعدم فرض أي شكل من أشكال الرقابة القبيلية على حرية الصحافة، ضمان الحصول على المعلومة، وضمان المناصفة بين الرجال والنساء في سوق الشغل وإحداث هيئة مستقلة لمراقبة الانتخابات.

يعتبر المجتمع الجزائري مجتمعاً متجانساً إلى حد كبير، ولكن على الرغم من ذلك نجد إشكالية للمواطنة أبرزها مشكلة الأمازيغ، والعزوف عن الانتخاب، وحدثت أزمة مشاركة سياسية لعدة أسباب أهمها الاقتصادية والاجتماعية

¹- المرجع نفسه.

²- المرجع نفسه.

والثقافية، بالإضافة إلى انعكاسات العولمة التي أدت إلى تقليص الشعور بالانتماء والولاء لدى الشباب الجزائري، فكل فرد أصبح لديه عالمه الخاص به، وعليه وبغض النظر عن الاختلافات الثقافية والأوضاع الصعبة التي يمر بها المجتمع الجزائري، فإن هناك مصلحة مشتركة تكريس مفهوم المواطنة والولاء في الواقع.

خاتمة

كما يتضح في البحث أنّ أزمة الهوية والمواطنة والعولمة مصطلحات مترابطة من حيث التأثير والتأثر، وتعود إشكالية الاندماج الاجتماعي وأزمات الهوية الثقافية بدرجة كبيرة في الدول العربية ومن بينها الجزائر، إلى العولمة الثقافية وتأثيراتها السلبية بمحاولة القضاء على الهوية الثقافية العربية، ويعود هذا الاختلال في التوازن الهوياتي لدى الشباب العربي -الجزائري-، إلى بنية الدولة العربية الحديثة، وغياب إستراتيجية شاملة قادرة على استيعاب كل ما من شأنه زعزعة الأمن الهوياتي، داخليا وخارجيا، وهي حالة عززتها حالة الفساد والفضوضى التي يشهدها العالم العربي عموما، بالتالي بقي مفهوم المواطنة تحكمه الأطر النظرية الديمقراطية لدعم شرعية الأنظمة، دون التجسيد الفعلي لها القائم على قاعدة المساواة بين جميع مكونات المجتمع، وتفعيل عملية اندماج المواطنين من خلال التقسيم العادل للثروة.

وفي الأخير نصل إلى نتيجة رئيسية مفادها أنّ، السبيل الوحيد لمواجهة الأزمات الهوياتية التي تعرفها مجتمعاتنا العربية عموما، ومجتمعنا الجزائري خصوصا، في ظل هيمنة العولمة الثقافية (واقع فرض نفسه علينا ولا مفر منه)، هو تعزيز الشعور بالانتماء لدى الشاب الجزائري وتفعيل أسس المواطنة الحقّة لتفادي حدوث أي نزاعات بسبب الهوية أو ولاءات خارجية فوق الولاء للوطن، وذلك عبر:

- ✓ الاهتمام بالتربية والتنشئة الصحيحة، من خلال غرس روح الوطنية في نفوس الأفراد، والأكثر من ذلك مراقبة الأبناء لمنعهم من الانحرافات الأخلاقية.
- ✓ تفعيل دور رجال الدين والمسجد، نظرا للتأثير الكبير لهذه الحلقة المهمة في تنشئة الفرد، بتقوية الوازع الديني لديه.
- ✓ تعزيز دور منظمات المجتمع المدني، بالخصوص المنظمات الحقوقية التي من شأنها الدفاع عن حقوق وحرّيات الأفراد، وتعزيز قيم المواطنة، بالتالي التقليص من انفجار أزمات هوياتية.
- ✓ الاستفادة من الدراسات الجامعية المبدولة في ميدان العلوم الاجتماعية والانسانية، في وضع استراتيجيات قادرة على محاكاة الواقع والتقرب أكثر من ظاهرة أزمة الهوية الثقافية لدى الشباب الجزائري.
- ✓ تعزيز دور الإعلام البنّاء، من خلال رفض رقابة صارمة على المواد الإعلامية المقدّمة، على الأقل على المستوى المحلي.
- ✓ وهناك نقطة مهمة هي، ابتعاد النخب الحاكمة في الدول العربية عن الخطابات الايديولوجية والدينية والعنصرية والمذهبية، التي من شأنها أن تكرر تراجع الشعور بالانتماء والولاء الوطني، بالتالي نصبح أمام أزمة هوية ثقافية، بالتالي أزمة مواطنة.

جدلية العجز والوجود الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي: دراسة تحليلية

د. هادي عبد اللطيف النسور
دكتورة علوم سياسية. هيئة الإعلام، الأردن

Abstract

The Dialectic of the Deficit and the Democratic Presence In the European Union: An Analytical Study

This study aimed at questioning about whether the democratic deficit in the EU is a failure or not. Though, A degree of incompatibility over its existence and its disappearance led to a dialectical and procedural debate between two groups, the president of which represents the democratic legitimacy of the Union, on the one hand, and its absence on the other. Which requires clarifying the arguments of each party to find out the consistency of logical and scientific. The study dealt with the concepts of democracy, democratic deficit and trans-national democracy, the analysis of the two sides of the dialogue, and the degree of democratic support provided by the Lisbon Treaty for the democratic reality of the Union.

The research concluded that democracy in the European Union represents the most important challenge in order to achieve the required legitimacy through transient transnational democracy. The criticism of the existence of the deficit comes from the gate of improving the political process and reaching it to a better level. It requires that citizens' preferences must be more representative of inputs and outputs of policies.

Keywords: European Union, Democratic Deficit, Transnational Democracy, Lisbon Treaty

ملخص

يتقنى البحث مسألة العجز الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي من عدمه، حيث أن قدرًا من عدم التوافق حول وجوده وانتفائه، أفضت إلى جدلية ذات طبيعة فكرية واجرائية بين فريقين، قوامها الرئيس تمثل الشرعية الديمقراطية في الاتحاد من جهة وغايتها من جهة أخرى. الأمر الذي يتطلب تبيان حجج كل طرف للوقوف على مدى تناسقها منطقيًا وعلميًّا. تناول البحث بالوصف، مفاهيم الديمقراطية والعجز الديمقراطي والديمقراطية العابرة للقوميات، وبالتحليل ذرائع طرفي الحوارية، ومقدار التدعيم الديمقراطي الذي قدمته معاهدة لشبونة للواقع الديمقراطي في الاتحاد.

خلص البحث إلى أن الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي تمثل التحدي الأبرز في سبيل تحقيق الشرعية المطلوبة، وذلك عبر الديمقراطية العابرة للقوميات، وأن النقد المتمثل بوجود العجز يأتي من بوابة تجويد العملية السياسية والوصول بها إلى مراقي أفضل، وأن المطلوب لتحقيق الشرعية الديمقراطية بمستوى مرتفع، أن تكون تفضيلات مواطني الاتحاد أكثر تمثلاً كمدخلات ومخرجات للسياسات المنتهجة.

كلمات مفتاحية: الاتحاد الأوروبي، العجز الديمقراطي، الديمقراطية العابرة للقوميات، معاهدة لشبونة.

المقدمة

أنشئ الاتحاد الأوروبي نظامًا سياسيًا فريدًا فوق مستوى الدولة القومية، وإجترح أبنية ومؤسسات ذات ريادة تحقيقًا للتكامل السياسي والاقتصادي. إذ أوجد الاتحاد، منذ نواته الأولى المتمثلة بمنظمة الحديد والصلب التي أسستها ست دول في العام 1952 لحفظ السلام والتنمية الاقتصادية في أوروبا الغربية، نموذجًا رائدًا في الديمقراطية، فمن خلال النظام السياسي والاقتصادي التكاملي، استوعب الاتحاد التنوع في البنى السياسية للدول المنضوية في إطاره، وجسد المعاني والقيم الإنسانية العليا لديمقراطية عابرة للقوميات.

بيد أن هذا النموذج الديمقراطي في الحكم، يواجه انقسامًا كبيرًا شغل العديد من الأدبيات السياسية والفكرية في الاتحاد الأوروبي؛ والمقصود هنا جدلية العجز والوجود الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي. فالقائلون بوجود عجز ديمقراطي أنكروا وجود الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي وأكدوا بأن النهج السياسي المتبع لا يوسع من قاعدة المشاركة السياسية بجعل المواطن الأوروبي أكثر اهتمامًا بالسياسات المطبقة على الصعيد العام، بل انطوى الأمر على النقيض من ذلك، من حيث انخفاض نسب المشاركة السياسية وابتعاد المواطن الأوروبي عن الشأن العام.

بالمقابل، فإن القائلين بوجود الديمقراطية ونفي العجز الديمقراطي أشاروا إلى ترسخ الديمقراطية تشريعيًا عبر المعاهدات والقوانين، وعمليًا من خلال الاجراءات سواءً المقترنة منها بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والمتعلقة بشرط الديمقراطية، أو تلك المرتبطة بالعملية السياسية والتشريعية المتبعة في الاتحاد، فضلًا عن تمثل الشرعية من خلال الانتخاب المباشر لأعضاء البرلمان الأوروبي، ومن الديمقراطية التمثيلية للمنتخبين بشكل غير مباشر في المجلس الوزاري وفي المجلس الأوروبي.

من هنا، فإن من ضمن ما يواجه الاتحاد الأوروبي في العصر الحالي من إشكاليات؛ هو سؤال الاجراء الديمقراطي للعملية السياسية داخل أبنية الاتحاد، وكيفية إسقاط الديمقراطية المطبقة داخل الدول القومية على المستوى فوق القومي. الأمر الذي يثير بشكل مستمر جدلية وجود العجز الديمقراطي على المستوى للاتحاد من عدمه.

المشكلة البحثية والفرضية ومنهجية البحث:

ينطلق هذا البحث من إشكالية بحثية مهمة يمكن تحديدها بدقة، عبر الوقوف على مسألة أو قضية واحدة، هي جدلية وجود عجز ديمقراطي في الاتحاد الأوروبي من عدمه! وهذه الجدلية تحددت أوروبياً من خلال النقاش والحوار بين أتباع مفهومي العجز، والوجود الديمقراطي، فمن قال بالعجز قدم له مبررات تعزز مقولته؛ في حين من قال بوجود الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي اعتمد على مرجعية الممارسات والاجراءات لوجود الديمقراطية.

من ثم، تقوم الفرضية الأساسية للبحث، على أن الشرعية الديمقراطية تمثل متغير أساسي، ومنطلق لفهم الجدلية والحوارية القائمة بين الفريقين، بالتالي، كلما كان البناء السياسي للاتحاد الأوروبي قائماً على أسس وقواعد تتوافق وأهداف المجتمعات، ومعبراً عن قيمها، كلما أدى ذلك إلى الاستقرار الديمقراطي.

وهذا الأمر يستلزم تحديد المواقف النظرية التي منها وبها تتحدد طبيعة النظرة لهذه الجدلية. لذلك، فإن المسألة تحتم من الناحية المنهجية، استعراضاً للجهود النظرية المتعلقة بالديمقراطية، وبالديمقراطية العابرة للقوميات، وتقديم تصور فكري لمفهوم العجز الديمقراطي ولأسسه، واستعراضاً لحجج كلا الطرفين، مترافقاً مع تحليل لأثر معاهدة لشبونة على الجدلية الديمقراطية في الاتحاد، وعندها يمكن بيان الرأي حول جدلية العجز والوجود الديمقراطي في الاتحاد.

واستناداً إلى مشكلة البحث، فإن المنهجية قائمة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، ومنهج تحليل النظم القائم على المدخلات والعملية والمخرجات والتغذية العكسية.

أولاً: المدخل النظري: النظرية الديمقراطية، الديمقراطية العابرة للقوميات، مفهوم العجز الديمقراطي:

1- النظرية الديمقراطية:

تنشغل النظرية الديمقراطية في بحثها الرئيس عن القيم التي تنهض بالإنسان وتعلي من شأنه، وتجعل منه أقرب إلى امتلاك أدوات أكثر قدرة للسيطرة على خياراته في حياته، ومستقبله. فالمرجعية التأسيسية لفكرة الديمقراطية تعظم القيم المتموضعة في الحرية والمساواة والعدالة والتعددية والمشاركة وغيرها، والتي تعمل على بناء الإنسان، وتطويرة فكرياً وممارسة، بغية الوصول إلى منظومة حياتية محورها الإنسان.

ينظر إلى الديمقراطية كإطار من الحكم الذاتي الجماعي، المتمتع بالشرعية، حيث ينعم المواطنون بحرية أكبر ورفاهية وتنمية إنسانية، أكثر من مواطني الأنظمة غير الديمقراطية⁽¹⁾؛ فهي شكل لحكم نابع من قوة الكل وإرادتهم مجتمعين، تحل من خلال الاتحاد الاجتماعي محل قوة كل فرد وشهوته، ففي النظام الديمقراطي لا يفوض أي فرد حقه الطبيعي إلى فرد آخر بحيث لا يستشار بعد ذلك في شيء بل يفوضه إلى الغالبية العظمى من المجتمع، الذي يؤلف هو ذاته جزءاً منه، وفيها يتساوى الأفراد كما كان الحال من قبل في الحالة الطبيعية⁽²⁾. وتعد الديمقراطية أسلوباً للحياة ونظاماً يقوم على قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكرياً، وممارسةً، وقناعة كاملة من حرية ومساواة وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه⁽³⁾؛ وقد ذهب جوزيف شومبيتر في تعريفه للديمقراطية أواسط القرن الماضي، بأنها تلك الترتيبات المؤسساتية الهادفة إلى

(1) Warren Mark, Democracy and State, in John Dryzek, Bonnie Honig, Anne Phillips (Eds), The Oxford Handbook of Political Theory, (Oxford University Press: Oxford, 2006), p:382..

(2) باروخ اسبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، ترجمة حسن حنفي (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971)، ص: 383.

(3) جمال زهران، الأصول الديمقراطية والاصلاح السياسي، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005)، ص: 39.

الوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام بجعل الشعب نفسه يقرر المسائل عبر إنتخاب أفراد يجتمعون لتحقيق إرادته⁽¹⁾.

من ثم، تعد الديمقراطية التعبير النهائي للعملية السياسية المتكاملة الأركان، بحيث تنبني على وجود مؤسسية في الاجراءات؛ ومنافسة شريفة على السلطة السياسية، من قبل مواطنين يشاركون في اختيار تفضيلاتهم عبر ممثلين لهم وتمثل الشرعية القائمة على دعم الرأي العام للنظام السياسي للوصول إلى الاستقرار.

2- الديمقراطية العابرة للقوميات:

جاءت فكرة الديمقراطية العابرة للقوميات من كون الديمقراطية سادت كإطار للحكم في الكثير من النظم السياسية في العالم الحديث، وتجاوزت حدود الدولة القومية، حيث شكلت عمليات التحول الديمقراطي المنتشرة بين الدول، واستمرار العولمة وافرازاتها التأثيرية، مدخلاً نحو نقاش نظري حول فهم الوجود الديمقراطي، والشرعية على مستوى فوق السلطة الوطنية.

وقد تطلب النظام العالمي الجديد الذي تطور منذ نهاية الحرب الباردة، أكثر فأكثر حكماً أكثر شفافية، كما أن المنظمات الدولية رأت في تلك الشفافية ضماناً للاستقرار العالمي وطريقاً طبيعياً نحو التكامل بين الدول والأمم، وذلك لضمان أن يكون ازدهار الأمن والاقتصاد العالميين محط إجماع كل الأمم والشعوب. الأمر الذي دعا العلماء إلى التطوير في فكرة النظام السياسي فوق السلطة الوطنية الملائم، والمستند إلى الأفكار الأساسية للديمقراطية، وصولاً إلى فكرة الحكم العالمي الذي يمكن فهمه كأداة للاعتراف بالأنواع المختلفة للديمقراطية.

ويضع Anthony McGrew، أربعة نماذج للديمقراطية العابرة للقوميات هي: الليبرالية الدولية، الديمقراطية الراديكالية التعددية، الديمقراطية العالمية، والديمقراطية التداولية⁽²⁾.

ويستند نموذج الليبرالية الدولية على حكم القانون والحرية الاقتصادية، وفي هذه الحالة يقوم الفاعلون الاقتصاديون العالميون بالانخراط في إطار دولي من الاعتماد الاقتصادي التكاملي، القائم على حكم القانون والمذهب الاقتصادي الحديث في إطار من الشفافية، والحوكمة، وقرارات جماعية قائمة على الشرعية، من خلال مفاوضات بين النخب والممثلين الوطنيين المنتخبين⁽³⁾؛ ويحاول نموذج الديمقراطية الراديكالية التعددية معالجة مشكلة عدم المساواة في وصول تجسيد تفضيلات الشعب إلى مركز صنع القرار، عبر إيجاد اصلاحات دولية تعاونية تعمل على اسقاط أشكال الديمقراطية المباشرة والحكم الذاتي على مستوى الحكم العالمي والمستوى المحلي. إذ أن الديمقراطية المباشرة في المجتمعات المحلية تعزز من عولمة السياسة الدولية وشرعية ممثلها، بحيث يمكن تجنب المركزية في هيكلية الحكم المتعدد المستويات⁽⁴⁾.

فيما يركز نموذج الديمقراطية العالمية على تدرج السلطة العامة في الحكم المتعدد المستويات، من خلال وضع تصميم هيكلية لنظام سياسي ديمقراطي مكون من مجتمع مدني ومدن وأمم بالإضافة إلى المناطق والشبكات العالمية. ويكون

(1)- جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2011)، ص: 485.

(2) - Anthony McGrew, The Models of Transnational Democracy, in Anthony McGrew & David Held, **The Global Transformation Readers An Introduction to Globalization Debate** (Cambridge: Polity Press, 2003), p: 500.

(3)- المرجع السابق، ص: 500.

(4) - Kimberly Hutchings, **International Political Theory**, (London, Sage Publication LTD, 1999), p: 166.

حكم القانون قائم على مبدأ "الدمقرطة المضاعفة" والترتيبات الهيكلية للكونفدرالية⁽¹⁾؛ حيث يحاول هذا النموذج تجاوز مفهوم تعددية المجتمعات المتباينة أو مفهوم المجتمع المدني العالمي عبر تقسيم السلطة العالمية، وتكون التبعية للسيادة المحلية والوطنية والعالمية محكومة بإطار قانوني مصمم بتفاسم السلطات على مستويات متنوعة⁽²⁾؛ أما نموذج الديمقراطية التداولية فيقدم إطاراً جديداً للحكم العالمي القائم على أساس عملية التشاور والتداول، عبر دمقرطة المجال العام العالمي، وجعله أكثر شرعية بالاستناد إلى التداول وليس الانتخاب أو التمثيل، ذلك أن منظور هذا النموذج يفترض وجود عدة شروط لمخاطبة الصالح العام على المستوى الوطني والعالمي، أهمها أن عملية صنع القرارات تعتمد على المجال العام وخلق شركاء ممثلين ومطلعين والأهم أن يكونوا عقلانيين⁽³⁾.

وفي رصد للتجربة الأوروبية في مجال الديمقراطية العابرة للقوميات، يلاحظ أن هناك اقتراباً أوروبياً من الأخذ بالمزايا الإيجابية لتلك النماذج، وذلك في محاولة للوصول إلى النموذج الرابع، نموذج الديمقراطية التداولية، إذ انتهج الأوروبيون حكم القانون والحرية الاقتصادية، وانخرطوا في إطار دولي من الاعتماد الاقتصادي التكاملي، وهذا ما يمكن ملاحظته منذ بدايات تكوين الاتحاد القائم على أساس الاعتماد والتكامل الاقتصادي.

وعالج الأوروبيون، ولو بشكل نسبي، مشكلة عدم المساواة في وصول تجسيد تفضيلات الشعب إلى مركز صنع القرار، عبر إيجاد إصلاحات دولية تعاونية تعمل على إسقاط أشكال الديمقراطية المباشرة والحكم الذاتي على مستوى الحكم العالمي والمستوى المحلي، وفي هذا السياق تبرز الإصلاحات السياسية المتعلقة بالانتخاب المباشر لأعضاء البرلمان الأوروبي من قبل مواطني الاتحاد، وبعدها من قبل المقيمين فيه.

إضافة إلى ذلك، اهتم الأوروبيون بمسألة تدرج السلطة العامة في الحكم المتعدد المستويات، من خلال وضع تصميم هيكلي لنظام سياسي ديمقراطي مكون من مجتمع مدني ومدن وأمم بالإضافة إلى المناطق والشبكات العالمية. بحيث استند حكم القانون على مبدأ "الدمقرطة المضاعفة"، والترتيبات الهيكلية للكونفدرالية الأوروبية، ويندرج في هذا الإطار تأسيس أبنية الاتحاد، ومؤسساته القائمة على هيكل نظام سياسي متعدد المستويات، وقابل لاستيعاب منظمات المجتمع المدني ومبادرات المواطنين والمناطق لخدمة الاتحاد وقضاياها.

ولقد قدم الأوروبيون نموذجاً جديداً للحكم العالمي، القائم على أساس عملية التشاور والتداول، عبر دمقرطة المجال العام وجعله أكثر شرعية بالاستناد إلى التداول وليس الانتخاب أو التمثيل، وهذا يلاحظ في إحياء الأغورا اليونانية المجسدة للديمقراطية التداولية عبر المؤتمرات التي يعقدها البرلمان الأوروبي بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لمناقشة المواضيع التي تهم المواطنين في الاتحاد لمعرفة آرائهم حولها⁽⁴⁾.

(1)- McGrew، مرجع سبق ذكره، ص: 501.

(2) - David Held, *The Democracy and the Global Order: From Modern State to Cosmopolitan Governance*, (Cambridge: Polity press, 1995), p: 234.

(3)- McGrew، مرجع سبق ذكره، ص: 504.

(4) - لمزيد من التفصيل، انظر موقع The European Parliament Agora Electronic Site، على الرابط:

<http://www.europarl.europa.eu/aboutparliament/en/00567de5f7/gora.html>

3- مفهوم العجز الديمقراطي:

يستخدم مفهوم العجز الديمقراطي في الأوساط الأكاديمية، بالمضمون السلبي، من حيث النقص في الموجود أو الضعف وعدم التجانس في القدرة الوظيفية للمؤسسات والأفراد بما يدفع بوجود ضرر ناتج عن ذلك، يؤدي إلى خلل ما في العملية القائمة.

ويعد مصطلح العجز الديمقراطي مصطلحاً أوروبياً بحثاً، ويصف حالة الاتحاد الأوروبي الديمقراطية، وقد كان أول ظهور له كان عام 1970 عندما قام عضو حزب العمال David Marquand، باستخدامه لوصف الضعف في الشرعية الديمقراطية لمؤسسات الجماعة الأوروبية. مقترحاً انتخابات مباشرة للبرلمان الأوروبي⁽¹⁾؛ حيث يصف المصطلح انفصال الاتحاد الأوروبي عن مواطنيه، ومعاناة مؤسسات الاتحاد من فقدانها للمحاسبة في ظل عدم قدرة المواطنين من الوصول إلى تلك المؤسسات كون طرق عمل الأخيرة معقدة⁽²⁾.

يشير العجز الديمقراطي إلى عدم وجود توافق وتوازن بين السلطات الممارسة للعمل السياسي الديمقراطي، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المؤسسات الديمقراطية بعضاً من سلطاتها لصالح أخرى⁽³⁾؛ كما يعرف بأنه عدم التوافق بين مطالب المواطنين وقدرة المؤسسات السياسية التعامل مع تلك المطالب⁽⁴⁾.

ووضع كل من Andreas Follesdal & Simon Hix ، ما يدعى النسخة القياسية المطورة للعجز الديمقراطي، التي تتضمن خمسة ادعاءات، هي⁽⁵⁾:

أ- أن التكامل الأوروبي هدف إلى زيادة صلاحيات السلطة التنفيذية للاتحاد وتقليصها بالنسبة للبرلمانات الوطنية. في الحقيقة، فإن تصميم هيكلية الاتحاد تشير ضمناً إلى أن أعمال الفاعلين التنفيذيين (مثل الوزراء الوطنيين في مجلس الوزراء أو المعينين الحكوميين في المفوضية) هم بعيدين عن سيطرة البرلمانات الوطنية.

ب- أن البرلمان الأوروبي ضعيف جداً، بالرغم من الإصلاحات المتعاقبة على معاهدات الاتحاد وسعت من صلاحيات وسلطات البرلمان. إذ أن الأخير ما زال ضعيفاً بالمقارنة مع التمثيل الحكومي في مجلس الوزراء الأوروبي، أو مع المفوضية غير المنتخبة.

ج- على الرغم من القوة المتزايدة للبرلمان الأوروبي، فإنه لا يوجد إنتخابات أوروبية بالمعنى الحرفي. ذلك أن الإنتخابات للبرلمان الأوروبي لا تجري بانتخاب مرشحين على المستوى للاتحاد بل لكل دولة مرشحها بحسب عددهم نسبة إلى عدد السكان،

(1) - Mihail Milev, A Democratic Deficit in the European Union?, M.A. Dissertation in Advanced European and International Studies, Center International de Formation Europeene, (Institute Europeene Des Hautes, Etudes Internationales, 2004), p: 5.

(2) - Malvina, Tema, The Democratic Deficit Versus Deliberative Democracy in the Context of the European Union Enlargement Policy, (International Relations Quarterly, 2013), 4(4):1-3, p: 2.

(3) - Ben Crum, Tailoring Representative Democracy to the European Union: Does the European Constitution Reduce the Democratic Deficit?, (European Law Journal, 2005), Vo.11, No.4, p: 454.

(4) - Amy Lang, Mark Warren, Supplementry Democracy? Democratic Deficit and Citizens' Assemblies, Paper prepared for: Defining, Meaning, and Fixing the Democracy Deficit in the United States and Canada, Weatherhead Center for International Affairs, Harvard University, May 8-10, 2008, p: 2.

(5) - Andreas Follesdal & Simon Hix, Why There is a Democratic Deficit in the EU: A Response to Majone and Moravcsik, (Journal of Common Market Studies, 2006), Vol. 44. No.3. p: 540.

بمعنى أن المواطنين الأوروبيين لا يستطيعون التصويت لصالح مرشحين عابرين للقوميات بل على مستوى الدولة، وهذا يمنع أي منافسة سياسية على المستوى الأوروبي.

د- ابتعاد الاتحاد الأوروبي عن مواطنيه نفسياً ومؤسسياً، فهناك تعقيد وغموض بالنسبة لطريقة التشريع، والاتحاد لا يقدم المساعدة اللازمة للمواطنين لفهم آلياته.

هـ- جزئياً، وكنتيجة للعوامل السابقة، يتبنى الاتحاد الأوروبي سياسات غير مدعومة من قبل أغلبية المواطنين. الأمر الذي يؤدي إلى إنجراف في السياسة على مستوى حكومات الدول التي هي من ناحية قادرة على تشريع وتنفيذ السياسات على مستوى الاتحاد الأوروبي، لكنها من ناحية أخرى لا تستطيع متابعتها على المستوى المحلي، حيث هناك عوائق من قبل البرلمانات الوطنية والمحاكم وجماعات المصالح.

تتضمن هذه الادعاءات، إطاراً لحوارية العجز والوجود الديمقراطي في الاتحاد، من حيث تمثل الشرعية الديمقراطية في الاتحاد وانتفاها، بالتالي فعالية مؤسساته أو ضعفها، حيث سيتم مناقشتها في سبيل الوصول إلى قناعة حول واقع الديمقراطية في الاتحاد.

ثانياً: جدلية العجز والوجود الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي:

تقع هذه الجدلية ضمن منظور فكري قائم على النظرة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي وقدرتها من عدمها على تجسيد البعد الديمقراطي في العملية السياسية وتطبيقاتها التنظيمية والقانونية. إذ ارتبط الجهد التنظيري للعجز الديمقراطي بالاتحاد الأوروبي منذ عقود، وازدادت الآراء بهذا المنحى؛ إذ تنظر إليها كمعضلة أكثر ارتباطاً بغياب النظام السياسي "التمثيلي"، وانخفاض حجم اشراك المواطن الأوروبي بفعالية في ابداء رأيه في العملية السياسية، بالتالي، فهناك غياب للتوازن الديمقراطي والضعف في الشرعية السياسية للنظام السياسي للاتحاد الأوروبي، وهذا ما يتناقض مع النظرة النموذجية للديمقراطية التي توسع من التراكيب التمثيلية للمواطنين.

في حين أن الجهد التنظيري المعاكس، يرى بأن الديمقراطية كمفهوم، غير متوافق عليه بصيغة نهائية، وتعريف يحمل إجماعاً، بل هناك رؤى وتطبيقات متعددة للديمقراطية؛ إضافة إلى ذلك، فإن الديمقراطية قيمة مجمع عليها في الاتحاد كشرط للدخول في عضويته، وهذا بحد ذاته يقدم دليلاً على مركزيتها كأساس للقبول في الاتحاد، والأهم أن الشرعية السياسية والديمقراطية التمثيلية تتأني من خلال الانتخاب المباشر للبرلمان الأوروبي من قبل المواطنين في الاتحاد ومن المقيمين فيه، وكذلك عبر التمثيل غير المباشر للمواطنين في المجلس الوزاري وفي مجلس الاتحاد الأوروبي.

يعتبر الاتحاد الأوروبي مثالا رئيساً على الموجة الرابعة للديمقراطية كونه يملك تركيبة خاصة من النظام السياسي، وهو ما يطلق عليه في الكتابات الأكاديمية نموذج الديمقراطية الأوروبية، يتمثل بالإطار المؤسساتي للاتحاد الأوروبي، ضمن العلاقة المتشابكة بين المفوضية الأوروبية والمجلس الوزاري والبرلمان الأوروبي، وتطور وظائف وآلية عمل هذه المؤسسات، بالتالي تمثل هذه العلاقة عاملاً مساعداً على تعزيز الممارسة الديمقراطية⁽¹⁾.

تم تأطير النقاش حول العجز الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي من نموذج نظري مركبي يميز بين مدخلات ومخرجات الشرعية؛ حيث تشير مدخلات الشرعية إلى مدى تمثيلها للأغلبية على المستوى التنفيذي، فيما تذهب مخرجات الشرعية إلى

(1) -Kubra Azman, The Problem of " Democratic Deficit" in the European Union, (International Journal of Humanities and Social Science, 2007), p: 244.

المدى الذي يتم فيه تحقيق الصالح العام وذلك على المستوى التنفيذي أيضاً. المدافعون عن حجة العجز الديمقراطي يشيرون بشكل رئيس إلى ضعف الشرعية في الاتحاد على مستوى المدخلات الناتجة عن: ضعف مشاركة الناخبين الأوروبيين في انتخابات البرلمان الأوروبي، ولنفي الصفة التمثيلية للسلطة التنفيذية لمؤسسات الاتحاد لأغلبية المواطنين الأوروبيين. بالمقابل يرى المدافعون عن شرعية الاتحاد الأوروبي أن سمات الشرعية تأتي من المخرجات التالية: اهتمام الاتحاد بتصحيح حالات الفشل الاقتصادي؛ وسياساته المتجهة لتحقيق الصالح العام، لذلك فإن العملية تبقى معتمدة على الإجراءات أكثر من كونها عملية سياسية⁽¹⁾.

ويذهب البعض إلى القول، بأن الحاجة لشرعية المدخلات على مستوى الاتحاد الأوروبي ليست مسألة مهمة بحد ذاتها، لكنها تحمل وجهًا وظيفيًا لتطبيق المخرجات الشرعية لسياسات الاتحاد، وذلك للحاجة إلى الدفاع عن المصلحة العامة من خلال تنفيذ السياسات الأوروبية. لذلك، يجب أن تكون الانتخابات الأوروبية ساحة للمواجهة بين وجهات النظر المختلفة على التكامل الأوروبي. فإذا استمرت انتخابات البرلمان الأوروبي تواصل الكفاح حول قضايا الاتحاد الأوروبي، فهناك إمكانية لأن يكون هناك مدخل ديمقراطي حول وجهة الاتحاد الأوروبي، وبشكل أكثر تحديداً، إذا شكل التكامل الأوروبي البعد الرئيس للتمثيل الديمقراطي للبرلمان الأوروبي، فإن السؤال حول ماهية التحرك الأوروبي نحو دولة أوروبية كبرى أو تحجيم الاتحاد نحو شكل ما من أشكال التعاون بين الدول الأعضاء، يمكن أن يتحدد من خلال اللعبة الديمقراطية التقليدية للانتخابات بين الأحزاب الأوروبية⁽²⁾.

تأتي العجز الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي بحسب المفكر الألماني يورغن هابرماس، من مسألة أساسية تكمن في ضعف الشرعية السياسية لمؤسسات الاتحاد نتيجة توسع الهوية والانفصال بين عمليات صنع القرار لسلطات الاتحاد مع الإرادة السياسية للمواطنين الأوروبيين، مما جعل من تأثير تلك الإرادة على السياسات الأوروبية صفرًا بالنتيجة⁽³⁾.

ويشير منتقدي الاتحاد بالعجز الديمقراطي بأن اختيار المجلس الأوروبي لا يتم بشكل مباشر من قبل الشعب. البرلمان منتخب على مستوى الاتحاد الأوروبي، هناك نوع من الديمقراطية التمثيلية، لكنها ضعيفة جدًا. وتصبح أكثر ضعفاً مع كل توسع للاتحاد الأوروبي، لأنه، وبشكل نسبي، التمثيلية يجب أن تراعي وتمثل المقترعين أكثر من ذي قبل، لذا فإنها ليست قوية ومضغوطة كما في السابق، ولذا تصبح المصالح أكثر تبعثراً. إضافة إلى ذلك، يقترح الناخب لحزب عندما يذهب إلى الانتخابات، لكن على مستوى برلمان الاتحاد الأوروبي فإن هذه الأحزاب تفقد قوتها وتنضم إلى كتل أكبر وتتحالف معها بالرغم من الاختلاف الفكري معها، وهذا الطريق من الاتصال السياسي بين الناخب وحزبه سيتم فقده، مؤدياً إلى سوء ظن وتضليل متزايد بخصوص العملية ككل⁽⁴⁾.

(1) - Fritz Scharpf, Legitimacy Intermediation in the Multilevel European Polity, (MPIFG, Discussion Paper No. 12/6, 2012), p: 2.
(2) -Jan Karremans, Why not Solve the Democratic Deficit within the EU through Genuine Transnational Political Conflict? RSCAS 2014/107, p: 2.
(3) -Jurgen Habermas, Democracy in Europe Why the Development of the European Union into a Transnational Democracy is Necessary and How it is Possible, (ARENA Working Paper No. 13, 2014), p: 2.
(4) -Egmond Dulman, Democratic Deficit in the European Union, (Sociologie si Asistentala, 2013), p: 187, VI (1): 185-196.

لكن الشرعية تأتي كما يرى البعض، من خلال الانتخاب المباشر للبرلمان الأوروبي، ومن النهج المناظر لشرعية الاتحاد الأوروبي التي تأتي من الممثلين القوميين المنتخبين بشكل غير مباشر في المجلس الوزاري وفي المجلس الأوروبي⁽¹⁾: لذا من الضروري بمكان، عند تحليل الشرعية الديمقراطية للاتحاد أن يكون ضمن تركيبته ونشاطاته واجراءاته الخاصة كأبنية ومؤسسات.

لقد حدد المجلس الأوروبي في قمته المنعقدة عام 1993 في كوبنهاجن المتطلبات والمعايير الواجب توفرها في أي عضو يرغب بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتمثل تلك المعايير للدولة المرشحة توفر ضمانات للديمقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان، وحماية واحترام حقوق الأقليات، ووجود اقتصاد السوق المفتوح، والمقدرة على أن تكون الدولة المرشحة في مستوى المنافسة مع قوى السوق داخل الاتحاد الأوروبي. وبالتفصيل، فإن المعايير السياسية تتضمن: إرساء أسس الديمقراطية النيابية، بناء دولة القانون وتفكيك قواعد الاستبداد، احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها، احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة. أما المعايير الاقتصادية فتضم: وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق، إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دولة الاتحاد؛ إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد، وبناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلي الأوروبي، ومكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة⁽²⁾.

علاوة على ذلك، هناك من يرى بأن الاتحاد الأوروبي جلب مزية رئيسية، هي تعزيز الاستقرار والديمقراطية داخل البلدان التي طلبت الانضمام إليه؛ فالاتحاد الأوروبي بإصراره على أن يكون لدى جميع الدول التي تطلب الانضمام إليه نظم سياسية ديمقراطية مفعلة تفعيلاً كاملاً، تحافظ على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، واقتصاد سوق فعال، والالتزام بقواعد الاتحاد الأوروبي قبل أن يسمح بالانضمام له، كان له تأثير هائل للأفضل، فالنتيجة التي لم يتوقعها الكثيرون للتوسع الضخم للاتحاد؛ أنها جعلت أوروبا أكثر ديمقراطية⁽³⁾؛ بالتالي فإن المشكلة المركزية للشرعية تستقر في دستورية الدولة القومية التي لا تتكيف مع تبني الاعتماد الاجتماعي والاقتصادي الدولي. لذا فإن ما يسمى بالعجز الديمقراطي للاتحاد الأوروبي، هي مشكلة الدولة القومية، وليست مشكلة الاتحاد⁽⁴⁾؛ إضافة إلى ذلك، يمثل النظام القانوني للاتحاد الأوروبي حالة فريدة ومعقدة، ومن خلال أخذ هذا المعيار، سيكون من الخطأ وعدم العدالة الادعاء بأن الاتحاد الأوروبي كيان غير ديمقراطي. إن التطوير وتعزيز الديمقراطية هو مفهوم مركزي وتأسيسي للسياسة ضمن الاتحاد الأوروبي. بإختصار، الديمقراطية والمؤهل الديمقراطي مهمة جداً للاتحاد الأوروبي⁽⁵⁾.

هناك عدة رؤى تفند وجود العجز الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي، من ناحية أن صنع السياسة على المستوى الأوروبي ليست بحاجة إلى تمثيل سياسي بالمنطق التقليدي، حيث أن الاتحاد ينتج بشكل رئيس سياسات تنظيمية تستهدف تصحيح حالات الفشل في اقتصاد السوق، لذلك، ولكي تكون العملية السياسية كفؤة، وفعالة، يجب أن تكون تقنية بدلاً من كونها

(1) -Kubra Azman, The Problem of " Democratic Deficit" in the European Union, (*International Journal of Humanities and Social Science*, 2007), p: 248, 1(5):242- 250.

(2) -إبراهيم غانم، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص: 177.

(3) -بول ويلكينسون، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: لبنى تركي، (شركة كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2013)، ص: 95.

(4) -Jurgen Neyer, Justice, not Democracy Legitimacy in the European Union, in Rainer Forst and Rainer Schmalz-Burns (eds), Political Democracy and Democracy in Transnational Perspective, ARENA Report No 2/11 & RECON Report No 13, 2011, Printed at ARENA Center for European Studies, University of Oslo, p:170.

(5) -Azman, , p:250..250، مرجع سبق ذكره، ص: 250.

سياسية، بالتالي فإن الادعاء بالحاجة إلى الشرعية مسألة غير ضرورية⁽¹⁾؛ كما إن الاتحاد الأوروبي يملك الشرعية الديمقراطية من جهة أن الحكومات الوطنية مسؤولة بشكل مباشر أمام مواطنيهم، ومن جهة أخرى فإن هناك زيادة في صلاحيات وسلطات البرلمان الأوروبي. بالإضافة، فإن نظام الرقابة على عملية صنع السياسات في الاتحاد تضمن وجود قاعدة اجماع كبيرة لها⁽²⁾.

ويرى محللون أن الاتحاد الأوروبي بالنسبة للعديد من المواطنين الأوروبيين، يعد جهازاً بيروقراطياً بعيداً عنهم، ويفتقر إلى التراكيب المؤسسية الملائمة للمساهمة الديمقراطية، ويشتكون من عدم قدرتهم على المشاركة والتأثير في عملية اتخاذ القرار على مستوى الاتحاد، وأنهم لا يرقون لأن يكونوا موضع اهتمام للسياسة الأوروبية... الأمر الذي يشير إلى اللامبالاة العامة والجفاء المتزايد في العلاقة⁽³⁾. ويشير آخرون بأن العجز الديمقراطي يكمن في عدم وجود حكومة أوروبية؛ فالمواطنون لا يستطيعون بشكل جماعي تقرير إدارة هذه المصالح العامة، الأمر الذي ساهم بشكل ملحوظ في الأزمة الأوروبية وتزايد المشككين بالاتحاد الأوروبي وبوجود مشكلة العجز الديمقراطي⁽⁴⁾.

بالمقابل، تعتبر عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي عملية مفتوحة لمداخلات من قبل منظمات المجتمع المدني ومن خلال الشفافية الموجودة في معظم النظم المتطورة، حيث يلتزم التكنوقراطيين بمراعاة المصالح المجتمعية المتعددة، ويمارس البرلمان الأوروبي والبرلمانات الوطنية التدقيق والفحص على القرارات التي تخضع كذلك للمراجعة القضائية من قبل محكمة العدل الأوروبية والمحاكم الوطنية⁽⁵⁾.

إذن، تتباين الآراء والمواقف النظرية حول العجز والوجود الديمقراطي في الاتحاد الأوروبي، استناداً إلى الرؤى والمنطلقات الفكرية والعملية، فالنقد الموجه للديمقراطية في الاتحاد ووسمها بالعجز، والدفاع عن الديمقراطية ووجودها، يتأتى من متغير الشرعية الديمقراطية، التي يرى مؤيدو العجز أنها مفتقدة وغير ناجزة؛ نتيجة التباعد بين مؤسسات الاتحاد والمواطنين، وغياب العنصر التمثيلي في سياساته، فيما يشير المدافعين عن الوجود الديمقراطي إلى تمثل الشرعية الديمقراطية في الاتحاد عن طريق الانتخاب المباشر للبرلمان الأوروبي، واشتراط النظام الديمقراطي في الدولة العضو، بالتالي فالديمقراطية التمثيلية موجودة ضمن النظام السياسي للاتحاد الأوروبي.

ثالثاً: معاهدة لشبونة وجدلية العجز والوجود الديمقراطي في الاتحاد

تعددت حركية الاتحاد الأوروبي نحو إيجاد صيغ وتوافقات حول عملية التكامل، ولعل أهم تلك الصيغ، التوجه نحو عقد اتفاقيات جماعية في سبيل الهدف المقصود. بيد أن آخر تلك المعاهدات، وهي معاهدة لشبونة 2009، التي أوجدت صيغ متجددة في الديمقراطية الأوروبية، كان لها نصيبها من الجدلية حول ايجابياتها وسلبياتها بما يتعلق بالديمقراطية.

(1) -Majone, Giandomenico, The European Commission: The Limits of Centralization and the Perils of Parliamentarization, (Governance, 2002), Vol. 15, No. 3, p: 3.

(2) -Moravcsik, Andrew, The Myth of Europe's Democratic Deficit, (Intereconomic: Journal of European Economic Policy, 2008), Vol. 43, No 6, p: 2.

(3) -Emmanouilidis, Janis., Stratulat, Corina, Implementing Lisbon: Narrowing the EU's Democratic Deficit?, Policy Brief, European Policy Center, 2010, p:1.

(4) - Stefan Collignon, The European Union as a Republic, 2013, [Available at]: www.stefancolligton.eu, (7 Mar 2017), p: 3.

(5) - Moravcsik Andrew, In Defence of the Democratic Deficit: Reasoning Legitimacy in the European Union, (Journal of Common Market Studies, 2002), Vol. 40, No 4, p: 618.

لقد تركز التجديد المقترح من معاهدة لشبونة على تقوية الفحص الديمقراطي على كل مستويات صنع السياسة الأوروبية، فتقوية صلاحيات البرلمان يمكن من تجسير الهوة بين الاتحاد ومواطنيه، وربط انتخاب رئيس المفوضية بنتيجة الانتخابات الأوروبية، وزيادة عدد الإقتراحات التشريعية التي تتطلب موافقة البرلمان الأوروبي، الأمر الذي يقوي من درجة الاعتمادية بين المؤسستين، ولكونه المؤسسة الوحيدة التي تملك التفويض المباشر من قبل المواطنين، فإن النتيجة هي دعم للديمقراطية.

في حين، يرى باحثون بأن التغييرات التي قدمتها معاهدة لشبونة لتخفيض العجز الديمقراطي لم تكن في إطار تخفيضه، بل كان المطلوب أن تذهب خطوة إلى الأمام، وتعطي الحق بالمبادرة التشريعية إلى البرلمان الأوروبي، وأن لا تترك هذا الحق لصلاحيات المفوضية. أيضاً، عند ذكر التغييرات التي كان لا بد من المعاهدة تقديمها، لا بد من الإشارة إلى أنها لم تقدم أية آلية للسيطرة على مجلس الوزراء في الاتحاد من قبل أي مؤسسة. لذا فإن الحالة تشير إلى كون أية قرارات ذات أهمية تتخذ في أية مؤسسة هي ليست مسؤولة أمام أية مؤسسة أخرى ما عدا أمام الناخبين الوطنيين⁽¹⁾.

لقد كان من ضمن أهداف معاهدة لشبونة، من بين أهداف أخرى، تجويد نوعية الشرعية الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي، إذ قدمت ثلاثة حلول، هي: تعزيز البرلمان الأوروبي، وزيادة التدخل التشريعي الوطني، وتضمينها عناصر للديمقراطية المباشرة لعملية صنع السياسات في الاتحاد.

قدمت معاهدة لشبونة، كما يرى محللون، المزيد من السلطات التشريعية للبرلمان الأوروبي، الأمر الذي يمكن أن يكون خطوة للأمام نحو تقليص ما يسمى بالعجز الديمقراطي في الاتحاد. من ناحية، غيرت المعاهدة الإجراء التشريعي، فالإجراء التشريعي المعروف سابقاً بالإجراء المشترك تحول إلى إجراء تشريعي منتظم بموجب المعاهدة. من ثم، فإن أي مشروع قانون أو إجراء لا يمكن تبنيه إلا بعد مصادقة مشتركة من قبل البرلمان ومجلس الوزراء الأوروبيين، ومن ناحية أخرى، وسعت المعاهدة من سيطرة البرلمان الأوروبي على المفوضية، فطبقاً للمادة (17)، فقرة (7) أصبح من صلاحيات البرلمان انتخاب رئيس للمفوضية من خلال الأغلبية، بناءً على اقتراح مجلس الوزراء الأوروبي، الذي لديه التزام بهذا الاقتراح بأخذ نتائج انتخابات البرلمان الأخير والانتماءات السياسية للأغلبية المهيمنة، كما أقرت المعاهدة جعل جلسات مجلس وزراء الاتحاد للعامة من أجل تعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات لمواطني الاتحاد⁽²⁾.

بالمقابل، يشير بعض مؤيدي وجود العجز الديمقراطي إلى أنه وبالرغم من الإصلاحات والتحسينات المقدمة عبر معاهدة لشبونة، ما زال العجز الديمقراطي للبرلمان الأوروبي كبيراً، ويعود هذا إلى كون المعاهدة لم تعطي حق المبادرة التشريعية للبرلمان، بل أبقت من اختصاصات المفوضية⁽³⁾.

في حين يعتبر البعض، أن البرلمان الأوروبي من أكثر المؤسسات التي استفادت من معاهدة لشبونة من خلال تعزيز صلاحياته في التشريع، وفي الموازنة، وفي الترشيح. على الصعيد التشريعي، تبوء البرلمان موطئ قدم متساوي مع مجلس الوزراء الأوروبي من خلال الإجراء التشريعي العادي، إذ وسعت المعاهدة من مجالات التشريع المشترك لتشمل الغالبية العظمى من المواضيع، لترتفع من 45 إلى 85، وخاصة في مجالات الحريات والعدالة والأمن وفي مواضيع الزراعة والثروات السمكية والتجارة،

(1) -Hristina, Runcheva, Melina, Apostolvaska, Democratic Deficit of the EU after the Lisbon Treaty- Is There an Institutional Solution?, Paper prepared for the Second Euroacademia International Conference, The European Union and the Politicization of Europe, Budapest, 6-8 December 2012, p: 9.

(2)- المرجع السابق، ص: 5.

(3)- المرجع السابق، ص: 6.

وحتى التنسيق الاقتصادي، بحيث يصوت البرلمان عليها بالأغلبية العادية. وفيما يخص شروط الموازنة، أعطت المعاهدة البرلمان المساواة بالكامل مع المجلس الوزاري في التصديق على كل إنفاق متعلق بالميزانية السنوية للاتحاد. علاوة على ذلك، ألغت التمييز بين الإنفاق الإلزامي وغير الإلزامي، من خلال إعطاء أعضاء البرلمان الكلمة الأخيرة على كل صنف من الإنفاق المالي. وأعطت المعاهدة المزيد من الصلاحية للبرلمان الأوروبي في التصديق على تعيين رئيس المفوضية، حيث يتمتع البرلمان بدور أفضل في عملية الترشيح، كون إنتخاب رئيس المفوضية يقوم على أساس تسمية مرشح من قبل المجلس الوزاري يأخذ بعين الاعتبار نتائج إنتخابات البرلمان الأوروبي⁽¹⁾.

وتشجع معاهدة لشبونة البرلمان الوطنية للتدخل في صياغة السياسة الأوروبية، خصوصاً بواسطة ما يسمى بـ "البطاقة الصفراء" و"البطاقة البرتقالية" بنودها، وهو ما يؤسس لآلية إنذار مبكر، يعطي المشرعين المحليين ثمانية أسابيع للفحص بدقة أي اقتراح للتشريع الأوروبي من أجل التقييم من حيث التزامه بمبدأ الدعم والعون للدول⁽²⁾.

إن الاعتراضات لعدم تناسب تلك السياسات من قبل كل ثلث البرلمانات الوطنية على الأقل، تتطلب أن تقوم المفوضية لمراجعة الاقتراحات موضوع البحث (البطاقة الصفراء). ويجب على المفوضية أن تقرر المضي على أية حال، فهي ملزمة لتبرير قرارها والإشارة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الوزاري لقول الكلمة الأخيرة. إذا كانت هناك أكثر من أغلبية بسيطة من البرلمانات الوطنية تعترض على السياسة، يمكن للبرلمان والمجلس الوزاري رفض المقترح قبل القراءة الأولى (البطاقة البرتقالية)، إضافة إلى ذلك، وفرت البطاقة الصفراء والبرتقالية للمشرعين الوطنيين على مستوى الدولة الوطنية، للمرة الأولى، منفذاً لجعل صوتهم مسموع، و متميز عن الذي لحكوماتهم... ذلك أن الحاجة المتأصلة للمناقشات البرلمانية الوطنية يمكن أن تواجه الخمول السياسي وتشجع أوربة النقاشات الوطنية، كما سمحت الأسابيع الثمانية للبرلمانات الوطنية من تسجيل شكوى ضد أي اقتراح أوروبي، وهو أمر يعد تغييراً تنظيمياً يدفع بالبرلمانات الوطنية لفحص فعالية التشريعات على مستوى الاتحاد⁽³⁾.

وتدفع المعاهدة بالمزيد من المساهمة الشعبية المباشرة في تشريع القوانين الأوروبية استناداً إلى ما يسمى بـ "مبادرة المواطنين". هذه الآلية تسمح لأكثر من مليون مواطن من عدد محدد من الدول الأعضاء لأخذ المبادرة بدعوة المفوضية الأوروبية لتقديم إقتراح تشريعي ضمن المقترحات التي يقدمها⁽⁴⁾؛ وتعتبر هذه المبادرة خطوة بالاتجاه الصحيح، ذلك عبر تجميع مليون توقيع تبدأ الاستشارة حول قانون أوروبي معين، وبالرغم من أنه لم يتم التوقيع إلا على مبادرة واحدة من 17 محاولة (حق الحصول على الماء)، بيد أن هذه المبادرة تضيف شرعية أكثر للعملية الديمقراطية⁽⁵⁾.

هناك مجموعة من الاجراءات التي تصب في مصلحة تجويد الديمقراطية العابرة للقوميات في الاتحاد الأوروبي تحد من مقولة العجز الديمقراطي. حيث أعطت معاهدة لشبونة مزيداً من القوة للبرلمان الأوروبي في التشريع وإقرار الموازنة، ومكنته من الحصول على تحكم سياسي فعال من خلال اجراء تعيين رئيس المفوضية، وجعلت من جلسات مجلس وزراء الاتحاد

(1) -Janis Emmanoulidis, Corina Stratulat, Implementing Lisbon: Narrowing the EU's Democratic Deficit?, (Policy Brief, European Policy Center, 2010), p: 2.

(2) - المرجع السابق، ص: 2.

(3) -Runcheva& Apostolvaska, مرجع سبق ذكره، ص: 2.

(4) - المرجع السابق، ص: 2.

(5) -Richard Youngs,, The EU Beyond The Crisis, (Carnegie Endowment for International Peace. Carnegie Europe , Belgium, 2013), p: 18.

منفتحة للجمهور للاطلاع على السياسات العامة للاتحاد، فضلاً عن المبادرة التشريعية للمواطنين الأوروبيين، وهذا الأمر يعد تجويداً لمخرجات العملية السياسية باتجاه مزيد من الديمقراطية.

الخاتمة:

جوهر هذا البحث خلص، إلى أن الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي، تواجه تحد على قدر كبير من الأهمية، متمثلاً بتقديم نموذج متجدد في السياسة، يمكن من خلاله تشكيل شرعية ديمقراطية عابرة للقومية الأوروبية، قادرة على تقوية أواصر الترابط بين المواطن الأوروبي وبين مؤسساته. من هنا، وبما أن الديمقراطية العابرة للقوميات نموذجاً تجديدياً في الفكر الديمقراطي، فهي قابلة للنقد والتجريد في سبيل تعزيزها وتقوية لبناتها، وإن كان النقد المتمثل بالعجز يدخل في هذا الباب، فإن أية تجربة جديدة مهما كان نوعها، تبقى معرضة للنقد، بالمقابل يجتهد الاتحاد الأوروبي بوضع أسس وقواعد تتوافق مع أهداف المجتمعات والدول المنضوية في إطاره في سبيل وضع نظام سياسي مستقر قائم على التعددية التوافقية في القيم والنهج والاجراء.

يظهر مما سبق، القدرة على المحاججة من قبل كلا الإتجاهين، اتجاه العجز الديمقراطي، واتجاه الوجود الديمقراطي، بالتالي، يمكن إيجاز أوجه المقارنة بينهما بما يلي:

- 1- أن متغير الشرعية هو القاسم المشترك والمنطلق لكلا الاتجاهين، من جهة نفي وجودها بالنسبة لاتجاه العجز الديمقراطي، وتأكيد وجودها بالنسبة لاتجاه الوجود الديمقراطي.
- 2- يرى اتجاه العجز الديمقراطي، أن هناك انخفاض لمستوى المشاركة السياسية للمواطن الأوروبي، بالتالي ضعف في الديمقراطية التمثيلية، في حين يؤكد اتجاه الوجود الديمقراطي، أن المشاركة السياسية موجودة على مستوى الاتحاد عبر انتخاب الحكومات داخل الدولة الوطنية، الأمر الذي ينعكس بالتمثيل السياسي للدولة في مؤسسات الاتحاد، وأن الانتخاب المباشر للبرلمان الأوروبي، يعبر عن الديمقراطية التمثيلية.
- 3- يشير اتجاه العجز الديمقراطي، لوجود غياب للتوازن الديمقراطي بين مؤسسات الاتحاد، وأن عملية صنع القرار تكون من صلاحية مؤسسات دون أخرى، في حين يرى الاتجاه المقابل، بأن المعاهدات المتتابعة للاتحاد، وأخرها معاهدة لشبونة، أجرت مزيداً من التجويد للديمقراطية في الاتحاد بتوسيع صلاحيات البرلمان الأوروبي، من خلال الاجراء التشريعي المشترك، واختيار رئيس المفوضية الأوروبية، وتشجيع البرلمان الوطنية للتدخل في صياغة السياسة الأوروبية، وكذلك اشراك المواطنين الأوروبيين في المبادرة للتشريع على مستوى الاتحاد.

بالمحصلة، فإن تعزيز الديمقراطية، يكون بتقريب السياسات بين المواطنين الأوروبيين وجعل تفضيلاتهم متقاربة، عبر الاشتراك النشط في القضايا ذات المصلحة العامة، وهو الأمر الذي يعتبر من مدخلات الشرعية الديمقراطية، من ثم جعل عملية اتخاذ القرارات خاضعة لمتطلبات أساسية مثل الشفافية والمسائلة والممارسة الديمقراطية، وذلك كمخرجات للشرعية الديمقراطية. حيث أن المواطن الأوروبي وإن لم يستطع أن يجد نفسه مسموعاً، فإن التفضيلات العامة تبقى بعيدة عن المؤسسات، وبالتالي التسليم والابتعاد عن الاهتمام بالقضايا المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، وهذا ما يسعى الاتحاد للحيلولة دون تحقيقه.

واقع السياحة الدولية في البلاد العربية.

د. عادل الوشاني. أستاذ مساعد. جامعة قابس، تونس.

ملخص الدراسة:

حاولنا خلال هذه الدراسة أن نتبين واقع السياحة الدولية في البلاد العربية، هل هي مدخل للتبادل المتكافئ أم آلية أخرى للهيمنة الغربية على البلاد العربية. هذه الإشكالية بالغة التعقيد والتشعب ومن الصعب دراسة كل أبعادها في دراسة محدودة في كمها، لذلك فقد توخينا منهجية المشاهد المتفرقة ذات المضامين المختلفة والتي تعطي عند تركيبها في إطار واحد لوحة بحثية متجانسة و مقبولة الوضوح للأبعاد المختلفة للظاهرة المدروسة. المشهد الأول عالجننا فيه، سيميولوجيًا، المضامين الدلالية للصورة الإشهارية السياحية. المشهد الثاني درسنا فيه واقع التفاوض بين الحكومات الوطنية و الوكالات العالمية للسياحة، هل هو نديّ أم إملائيّ خضوعيّ؟ أما المشهد الثالث فقد بينا فيه انعكاسات الكم، أي عدد السياح، على المناوئل التنموية السياحية في البلدان العربية....

الكلمات المفاتيح:

السياحة الدولية. الوكالات العالمية للسياحة. البلدان العربية. الأشهار السياحي. التبادل اللامتكافئ. التماس الثقافي...

أهداف الدراسة:

إن السياحة هي عنصر هيكلي هام في أغلب اقتصادات البلدان العربية، إنها قطاع لا مفرّ منه، و مع ذلك فهي بقيت مغيبة عن الاهتمامات البحثية و خاصة في مجال علم الاجتماع، ربما لارتباطها بشبكة من الإحراجات كالنمط التنموي و التبادل الدولي و علاقة الأنا بالآخر. لقد تعامل المتنفذون مع هذه الظاهرة على أنها اقتصادية بحتة، أما أثارها الثقافية و الاجتماعية و الحضارية فقد بقيت خارج حيز البرمجة و التخطيط و الحال أن هذه الأثار جديرة بالاهتمام لأنها تتصل بواحدة من أهم القضايا و هي التماس الثقافي و انعكاساته على هويتنا الحضارية. ضمن هذا الإطار العام تنزل هذه الدراسة، و هي تهدف إلى تجلية بعض آثار السياحة الدولية في البلاد العربية و من ثمة التنبيه إلى أن التخطيط للقطاع السياحي و البرمجة له يجب أن يكون أكثر شمولية و إحكاما بأن يراعي، إلى جانب الاعتبارات الاقتصادية، الاعتبارات الثقافية و الاجتماعية و الحضارية.

تقديم

إن السياحة الدولية في البلاد العربية هي ظاهرة ذات وجه و قفا حقيقيين. يشمل الوجه حضورا للغرب في البلاد العربية مغايرا تماما لتجربتها التاريخية معه، فهو ليس مستعمرا يستنزف الطاقات و يستغل الخيرات و إنما هم سائح يستكشف البلاد و يتعرّف على العباد في إطار من التفاعل المباشر المتسم بالعفوية و الحرية و الانطلاق بلا إضمار سوء و بلا استعلائية و استكبار و إنما بندية و حتى بحميمية. إن التفاعل بين الثقافتين الغربية و العربية كما يصوره هذا المشهد متكافئ تماما بل و يتعداه إلى نوع من الرومانسية التفاعلية بينهما، من هنا اعتبر البعض السياحة الدولية فرصة لا يجب أن تضيع للتقريب بين الثقافات

و تمتين الحوار بينها. هذا المشهد الإيجابي تروج له الجهات المتغذية مصالحها من تغييب قفاه مثل تقرير منظمة السياحة الدولية و الاعلام الدعائي للوكالات العالمية للسياحة و حتى الاعلام الرسمي للبلاد العربية... هذا المشهد الواجهة يغيب كما أسلفنا القفا و يحول بالتالي دون عمق الرؤية لما يجري فماذا نقرأ في هذا القفا؟¹

إن حدود الدراسة في كمها، مع أهمية الإشكالية المطروحة و تشعبها و تعقدها اضطرنا الى توخي منهجية المشاهد المتفرقة ذات المضامين المختلفة و التي تعطي عند تركيبها في إطار واحد لوحة بحثية متجانسة و مقبولة الوضوح للأبعاد المختلفة للظاهرة المدروسة. و فيما يلي المشهد الأول و عنونها:

1. المضامين الدلالية للصورة الإشهارية السياحية: قراءة سيميولوجية.

إن الصورة الاشهارية لوجهة سياحية معينة تحمل قيما محددة و هي تستقصد جمهورا معيناً و تعمل على اثاره انفعالات معينة لديه. ان الهدف النهائي لهذه الصورة اقتصادي محض و يتمثل في تحفيز السياح على زيارة هذه الوجهة و تجييش نهم استهلاك معروضاتها و ذلك لتحقيق الربح و مراكمة الفائض... فخبراء الاشهار السياحي لا تعنيهم مضامين الصورة في حد ذاتها و إنما يعنهم ما تثيره هذه المضامين من مشاعر و انفعالات محرّكة للإستهلاك و محفزة عليه. و بالتالي فإن مضامين الصورة ليست اعتباطية و إنما هي مختارة على أساس معرفة دقيقة بالجمهور المستهدف و انتظاراته و رغباته و نزواته و توقع شبه مؤكد لردود فعله... هذه الفرضية اشتغلنا عليها من خلال معالجة سيميولوجية لثلاثين صورة إشهارية للسياحة في تونس (اخترناها من كتيبات الإشهار السياحي و المطويات الإشهارية للنزل و البطاقات البريدية carte postale...) حيث قمنا بدراسة تحليلية تأويلية لبعض هذه الصور، و انتهينا إلى نتائج هامة نوردها وفق الضبط المنهجي التالي: نعرض كل مرة 3 صور على حده نختارها قصدياً، و لا نرى في ذلك خلا منهجياً باعتبار أنها تنتهي إلى نفس المنظومة الاشهارية) ثم نحاول أن نرسمها بالكلمة و أخيراً نحلل مضامينها.

الصور الثلاث الأولى.

الصورة عدد1:

شاب بملامح عربية يراقص، في مرقص صاخب، سائحة مسنة رقصه تلاحمية... الجسد يلامس الجسد...

الصورة عدد2:

سائحة مسنة و شاب (خيال) يمتطيان معا صهوة حصان، هي أمامه و هو وراءها... جسده ملتحم بجسدها...

الصورة عدد3:

مقهى سياحي عامر برواده، و من بين رواده شاب بملامح عربية بينة، يجالس سائحة مسنة...

هذه الصور الملمحة لعمق التفاعلات الحميمية و تداعياتها الممكنة تصيب حيث يجب الإصابة، إذ أنها تستجيب لانتظارات عدد ثقيل من السائحات المسنات، فتعيد فتح أعماقهن الأنثوية في إغوائية المشهد المصوّر نفسه، و تعد بتلميحاتها الجنسانية باتصالية جنسية ترجع روق الشباب و عنقوانه و ميعته² Fleur de la jeunesse.

¹ عادل الوشاني السياحة الدولية في البلاد العربية: حوار بين الحضارات أم مدخل آخر للهيمنة الغربية على البلاد العربية. ضمن مؤلف جماعي: الممارسة الثقافية في مجتمع المعلومات و الإتصال، منشورا المركز الوطني للإتصال الثقافي، تونس ص 101، 2004.

² عادل الوشاني: أساسات علمية للظاهرة السياحية: التاريخ و الهوية و المناويل، مكتبة علاء الدين صفاقس، 2016، ص 56.

إن فنيّ الإشهار السياحي، بما هم خبراء في الأحلام و الشوارد الرغبةية،¹ يدركون جيدا احتياجات جمهورهم و انتظاراته، حتى الساكن منها في اللاشعور، فيعملون على تحقيق هذه الانتظارات و الرغبات و النزوات و الشوارد الرغبةية في المشهد المصوّر، مما يعد بإمكانية تحقّقها بالفعل. إن الإشهار يعد بالاتصال و الاحتكاك و الحرارة و الرفاهة العاطفية و الحب المفرط و الجنس العميق و الانفاق الحسيّ السخيّ... وهي قيم هجرت الميدان الاجتماعي الغربي الذي شهد حالة من التفتت الذري و الانفجار النووي الذي سنّ قلب حياته الاجتماعية²... و إن أمكنة أخرى و مجتمعات أخرى و أقواس زمنية نوعية أخرى مهيأة لتحقيق هذه الانتظارات و إشباع هذه الاحتياجات التي لم يعد ممكنا مجرد انتظاراتها في الحياة الاجتماعية العادية، دعك من الاستجابة لها و إشباعها. إن هذه الأمكنة الأخرى و هذه المجتمعات الأخرى هي المجتمعات السياحية النامية و إن الزمن الأخر هو الزمن السياحي... و عليه فإن المجتمعات السياحية النامية، خلال العطلة السياحية، تحقق للسياح الإشباع الذي صعب و بات متعذرا و حتى غير ممكن تحقيقه في مجتمعات الأصل.

و بخصوص المسنات فإن مجتمعاتهن، بما تمارسه من عبادة الشباب ضمن ما يسميه رولان بارط بالعنصرية الشابة، فإنهن ينزلن ببطء خارج الميدان الرمزي، و تتقلص علاقاتهن الاجتماعية العاطفية، و تنازل يوما بعد يوم قيمتهن الاجتماعية. إنهن يعشن حالة من التناقض الحاد و التدميري بين صورة الذات لديهن و بين صورتهم عند الآخرين و هو ما يزعزع كيانهن. فهن بالنسبة إلى أنفسهن ذوات لها رغباتها و آمالها و طموحاتها أي لها مستقبلها، أما بالنسبة إلى الآخرين فهن ذوات بدون آفاق، تالفة و عديمة الفائدة، و ليس لها سوى ماضيها. هذا التناقض الحاد بين الصورتين عبرت عنه "سيمون دي بوفوار" بعمق منجرح بقولها "أنا أصبحت شخصا آخر في حين أنني مازلت أنا نفسي".³ في هذا الواقع الكارب و الملغي و المهمش للمسنات، تفتح آلة الإشهار السياحي لهنّ إمكانية واقعية لتحقيق التماسك الدّاتي وسط التدمير و ذلك بأن تروّج صورا إخبارية تعد و تبشّر باتصالية اجتماعية عاطفية رومانسية منكحية... يمكن أن تتحقق و لكن في أطر اجتماعية مغايرة حيث يضطر فيها الفقر الفقراء إلى تأمين معاشهم من اللاشيء و باستثمار كلّ شيء بما في ذلك طاقاتهم الحيوية و عنفوانهم. إن هذه الصور تعيد بناء صورة الذات عند السائحات المسنات بما تؤكّد عليه من إمكانية القيام بعمل رغائبي غرائزي على الجسد يعيد له الرونق و اليقظة في زمن ذبوله و يبسه و ذهاب نضارته ...

إننا هنا في سياق الطموح الحدائبي و المقولة الشهيرة الشائعة "إفعل ذلك" "Do it" و مضمون هذا الطموح أنه لكي تقضي شيخوخة آمنة من كل تهديد، و لكي تطيل حياتك للحدّ الأقصى تناول هذه الفيتامينات و تلك الأملاح المعدنية و تلك الحبوب و هذه الأنواع من الأغذية و تلك الماكس إبي Max Epi التي تحمي من الحوادث القلبية و هذه البيتاكاروتين التي تؤخر شيخوخة الخلايا⁴ و مارس تلك الرياضة و تنفس بتلك الطريقة و افتح قوسين تفتح لك فيها كل الممكنات و تمارس فيها كل ما تشاء بدون تحفظ اجتماعي و لا أحكام معيارية قيمية ... هذان القوسان هما رحلة سياحية إلى واحدة من البلدان الفقيرة حيث البيئة الاقتصادية و الاجتماعية العامة هي بيئة إستجابية و إشباعية... و حيث يمثل الشباب، المحروم و المفقّر و المكبوت معا، مادة

¹ إن الاشهار يشتغل على الرغبات المكبوتة و على التعويض كما يشتغل على صناعة الأحلام و الإستجابة لها. أنظر:

Fabienne Baider, Marcel Burger et Dionysis Goutsos (dir), *La communication touristique. Approches discursives de l'identité et de l'altérité*, L'Harmattan, Paris, 2004.

² دافيد لو بروتون: أنتروبولوجيا الجسد و الحدائبة... مصدر مذكور سابقا، ص 156

³ Simone de Bouvoir: *La vieillesse*, Gallimard, Paris 1970, P 130.

⁴ Daniel Cohn-Bendit: *Nou l'avons tant aimée la Revolution*. Barrault ED, 1986.

ورد في: دافيد لو بروتون: أنتروبولوجيا الجسد و الحدائبة... مصدر مذكور سابقا، ص 158

اجتماعية سهلة و مطواعة للتعويض و التفرغ و التصعيد و التحويل النزوي الغرائزي... إن علاقات منكحية حقيقية تتكوّن بين الشباب المرتاد للنزل و العاملين فيها و على هامشها و بين السائحات المسنات الباحثات عن التعويض. إن هؤلاء الشباب ينشدون من وراء كل اتصالية ممكنة و متاحة مع السائحات، بما فيهن المسنات على قدر المساواة من حميمية التفاعل مع الشابات، الجنس و المال و العطايا و حتى الزواج المختلط المخول للهجرة إلى أوروبا، أي يبحثون عن حلول فردية لمغالبة الكبت الجنسي و التهميش الاقتصادي. أما تلك المسنات فإنهن ينشدن الحب و الجنس عند آخر سهل و مطواع يغالبن به الإقصاء الاجتماعي و العاطفي.

و يتحقق التبادل و لكنه تبادل غير متكافئ، فما يجنيه هؤلاء الشباب هو عينه ما تخسره تلك السائحات المسنات و العكس صحيح. غير أنه سيان بين هذا الكسب و ذلك و بين هذه الخسارة و تلك. فجنسانية هؤلاء الشباب هي حب بدون حب، إذ لا يعايشون أثناءها ذواتهم كفاعلين إيجابيين و كمفعلين أحرار لطاقتهم الحيوية، فهم مغتربون عن هذه الطاقات لأن هدفهم هو بيعها بأعلى ثمن ممكن، و من ثمة فإن إحساسهم بذواتهم أثناء هذه الجنسية لا ينبع من نشاطهم كعشاق و كمتلذذين و إنما ينبع من فعلهم التريجي. لقد أصبحت أجسادهم و حيوياتهم رأس مال يجب عليهم استثماره بنجاح من أجل أن يحققوا كسبا ماديا، و هذا ما ينحدر بهم إلى مستوى الشيء البضاعة، و يغربهم عن طبيعتهم الإنسانية، و مقابل هذا الاغتراب يكسبون من هذه الجنسية الزائفة المال و حتى الثراء... أما السائحات المسنات فإن الجنس بالنسبة إليهن ليس حالة عاطفية انفعالية منشودة لذاتها، و إنما هو امكانية لتفعيل الشعور و إحياء الحس و إنعاش الجسد بعيدا عن مجتمع يلغي الشيوخ لحساب عنصرية شابة، و مقابل ذلك ينفقن أموالهن . فهل بحساب الربح و الخسارة يستوي من ينفق ماله لشراء حيوية الآخر و شبابه مع من يبيعهما؟. بمعنى هل يستوي من يلغي ذاته في زمن انطلاقها نحو الاثبات مع من يثبت ذاته في زمن انطلاقها نحو الالغاء؟ لا يستويان... غير أنه التبادل اللامتكافئ ضمن المنطق الخضوعي الاستتباعي لسياحة الطلب.

هذه قراءتنا السيميولوجية لنص الصور الإشهارية الثلاث الأولى. و إذ نقول نصّا فلاعقادنا بأن الصورة هي فعلا مثل النص تحتمل التفكيك و التركيب و التحليل و التأويل، و هي مثله منفتحة على تعدد القراءات، [و أن بنيتها الدلالية الكبرى ، بما تتضمنه من إحياءات و علامات و رموز و دلالات، يمكن أن تتغير قراءتها من قارئ إلى آخر...فيما يلي ثلاث صور/ نصوص، ثانية، نبحث عن معانيها و قصديات منتجها.

الصور الثلاث الثانية:

الصورة عدد1

صورة فوقية بانورامية لأحد النزل...بنيان هذا النزل و هندسته أقرب إلى القصور الفخمة بالغة الترف لأصحاب النفوذ و السلطة و الجاه...حدائق غناء...مساح...مرايض خيل...ملاعب تنس...ملعب صولجان...

الصورة عدد2:

مطعم في نزل...مأدبة banquet طويلة ... أصناف طائلة من المأكولات البذخة و المشروبات الكحولية...عدد كبير من النّدل الذين يرتدون زيا رسميا موحدا واقفين رهن الإشارة لتقديم الخدمات.

الصورة عدد3:

شاطئ ممتد...سياح في حالة استرخاء كامل على أرائك استرخائية...أو على الأرض متمددين على بطونهم أو على ظهورهم...تحت مظلات شمسية كبيرة...يتسفعون في تلاش جسدي هادئ و ناعم و عميق لا يشوبه همّ و لا يفسده كدر...

هذه الصور الكثيفة بالمعاني و المفعمة بالدلالات، قرأناها من زوايا دلالية مختلفة و ذلك لسبر أغوار دلالاتها فانتبهنا إلى بنية دلالية متنوّعة و نظم تواصلية مختلفة يمكن قراءتها على النحو التالي:

✓ قراءة أولى:

إن هذه الصور الحسيّة اللذّيّة الإستمتاعية تكثف الوعد بالمتعة و الرفاه و الترف... أي تكثف صور الوجود و الحياة و تبعد أفكار الموت و العدم. و هي موجهة إلى مستهلك ينتهي إلى ثقافة مادية ترفض فكرة الموت و تعمل على إخضاعه و كبت فكرته و إقصائه من الحضور في التفكير، لما يثيره من رهبة و رعب... و ذلك بتكثيف الحياة و العيش. كما تعد هذه الصور بالرفاه الزائد و اللذة العارمة و النشاط الجامح... و هي جميعها ممارسات هدفها التلذذ الأكبر و الاستمتاع الأقصى و التنعم الأفضل بالحياة و إشباع الحاجات المادية الغرائزية إلى ما لا نهاية... كما تدعو إلى الإستسلام الكامل للذات المادية و الإنصات الاشباعي الدقيق لشهواتها و رغباتها و تهويماتها و شواردها و ذلك بغرض نفي الموت و تعميق الشعور بالحياة و الكينونة¹ أو إعادة إنتاج الأمن الوجودي و تبييد القلق العائم المرتبط بعدم الثبات و النقصان...

إن الصورة التي ترسمها هذه الصور و الرسالة التي ترسلها هو أن هذه الحياة ليست مشفوعة بالضرورة بشيء آخر بعدها، و إنما هي الرحلة الوجودية الكاملة في مبتدأها و منتهائها، و أن الجنة بما تعنيه من نعيم مطلق متجسد في الحدايق الغناء و في القصور الفارهة المترفة و في نمط الوجود القائم على البذخ و المتعة و الرفاه و الراحة و اللعب... إنما هي موجودة هاهنا في النزل و هي في متناول من ينزل بها. و حتى الآلهة موجودون ها هنا، و أن هذه النزل قصورهم و جناتهم².

فالكثير من النزل تحمل أسماء الآلهة كإيزيس ربة القمر و الأمومة لدى القدماء المصريين، و تانيت الآلهة القرطاجية رمز الأمومة والخصب والنماء وازدهار الحياة و أوزوريس إله البعث و الحساب عند قدماء المصريين، و أوليس ملك أنتاكا الأسطوري، و تيليماك ابن أوليس، و بينيلوب زوجة أوليس...

إن هذه المعاني و الدلالات الثقافية المتصلة بالمسألة الروحية تخدم البعد الاستهلاكي السياحي كونها تتنزل في سياق إشهاري. و لكن هذا السياق الإشهاري نفسه يتنزل هو الآخر في سياق أوسع و هو السياق الثقافي لدول الاستقبال. و هنا يفتح باب آخر للتحليل:

إن كثيرا من مجتمعات الاستقبال التي تروج فيها مثل هذه الصور الإشهارية ذات المعاني و الرسائل الثقافية المادية الزمنية هي مجتمعات ذات ثقافة روحية دينية تنظر إلى مسائل الحياة و الموت و الوجود و العدم نظرة مغايرة تماما. فالحياة في هذه الثقافة ليست هي رحلة الوجود برمتها و إنما هي مجرد فاصل وجودي قصير، إنها مبتدى الرحلة فحسب تليها مرحلة الوجود البرزخي الذي هو الموت، تليه مرحلة الوجود الآخروي، أي أن العدم في هذه الثقافة غير موجود.

إن معاني هذه الصور الإشهارية و دلالاتها تؤسس قاعدة لعدم الاعتراف بالاختلاف الثقافي. فالقيم الروحية الدينية لبعض مجتمعات الاستقبال تغيب لصالح القيم المادية الزمنية لمجتمعات الإرسال. و الثقافة الروحية تمحى لصالح الثقافة المادية و في ذلك تخطّ مفاهيم الاختلاف الثقافي و الخصوصيات الحضارية و الحق في الاختلاف و الإعتراف بالغيرية... هذا المنطق المتخطّي يوفر إمكانه المنوال السياحي القائم على الطلب.

¹ برهان غليون: مجتمع النخبة، دار البراق للنشر، تونس، 1988، ص 88.

² عادل الوشاني: أساسا علمية للظاهرة السياحية، مصدر مذكور سابق، ص 61.

✓ قراءة ثانية:

تعكس هذه الصور، فيما تعكس، الممارسات البذخية اللببية التنعمية الاستمتاعية الترفهية الرغيدة التي يمكن أن يمارسها العامل الغربي أثناء العطلة السياحية، كما تعكس مجمل أجواء السيادة والنفوذ والحظوة والقدرة الاستملاكية التي يمكن أن ينغمر بها... وهي بطبيعة الحال ليست ممارسات هذا العامل في حياته اليومية الموصومة بالكدح والكفاف، ولا هي أجواء معيشه اليومي الموصوم بالخضوع الاقتصادي لأرباب العمل.

إن هذه الممارسات التي تعكس الحظوة والجاه، وهذه الأجواء التي تعكس السيادة والنفوذ، تندرج ضمن إطار ما نسميه بالتماهي الطبقي، أي أن يتمثلن العامل بالمنمطات السلوكية للطبقة البورجوازية فيستهلك علاماتها ورموزها التي هي ليست علاماته ولا رموزه، ويعيش نمط عيشها الذي هو ليس نمط عيشه. إنه نوع من الانفصال الظرفي والمصطنع عن الطبقة الأصلية والإرتباط الظرفي والمصطنع أيضا بالطبقة العلوية، ومن ثمة التنعم الإيهامي للذات بوجهاتها الاجتماعية Prestige social وبقدرتها الإستملاكية.. إنه نوع من التحايل على الواقع الضنك بواقع متخيّل رغيد. إن هذا التماهي الطبقي يعكس حالة من توكيد الذات وتعزيزها إلا أنه ليس صلبا لأنه توازن وهي يفنّده الواقع الصريح والفصيح... إنه نوع من التعويض الظرفي لواقع الدونية والتغطية المؤقتة عن العجز...

نحن هنا بإزاء واقع زائف يحزر الرغبة ويسمح بانطلاقها، ولكنه يحتويها ويفرغها من محتواها الثوري وحتى النقدي ويطرح إمكانية الاستجابة لها وإشباعها الكامل من خلال عالم الخدمات المختلفة ومنها السياحة¹... فتصبح العطلة السياحية بهذا المعنى آلية ذات نتائج نفسية هامة للتكييف مع الواقع ولخفض التوتر وتقليص الغبن وخفض الوعي بالإنجراف في المجتمع والقوة والمكانة²

لنذكر هنا أن العامل الغربي محدود الدخل والكادح... يتعدّر عليه تماما أن يقضي عطلة سياحية في نزل مصنّف في واحدة من الدول الأوروبية، ولا حتى في بلده الأصل، إن المقاصد السياحية الراقية في الدول الأوروبية هي حكرا على الطبقات المحظوظة. ولكن هذا العامل بإمكانه أن يقضي عطلته السياحية في واحدة من الدول النامية حيث أسعار الإقامة السياحية منخفضة جدا وفي تناول الطبقات الشغيلة وحتى دون ذلك من العاطلين عن العمل الذين يحصلون على منحة بطالة. ذلك أن هذه الأسعار المنخفضة ليست سيادية ولا هي ناتجة عن تحكم وطني في الإقتصاد السياحي وإنما هي أسعار خضوعية ناتجة عن واقع إلحاق الإقتصاد السياحي للدول الغربية وتبعيته لها.

الصور الثلاث الثالثة.

الصورة عدد 1.

رجل من بيئة صحراوية... يغطّي رأسه بلحاف... يلف حول عنقه، كريطة عنق، ثعبانا من الأنواع الصحراوية بالغة الخطورة، ويمسك برأسه.. وابتسامة مستهترة بالخطر مرسومة على وجهه ...

¹ يذهب هاربرت ماركوز إلى أن صناعات اللذة في المجتمع الصناعي تقوم بترشيد أحلام الإنسان الجنسية واستيعابها داخل إطار النظام القائم، فهي تطلق الرغبة الجنسية من عقالها ولكنها تُفرّغ مبدأ اللذة من محتواها الثوري وتحتويه تماما، إذ تطرح إمكانية الإشباع الكامل من خلال عالم الخدمات المختلفة مثل السياحة والنوادي الليلية وأحلام الإباحية. أي أن كل شيء يتم تدجينه، وضمن ذلك الرغبة الجنسية نفسها. أنظر: هاربرت ماركوز، الانسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب بيروت، الطبعة الثالثة، 1988

² علي زيغور: اللاوعي الثقافي ولغة الجسد والتواصل غير اللفظي في الذات العربية، دار الطليعة، بيروت، 1991، ص 48

الصورة عدد 2.

رجل يرتدي "كدرونا" (لباس صوفي تقليدي ثقيل)...يسير الهوينا حافي القدمين في طريق رملية (جاذة) محفوفة بالصبار والهندي... وهو يقود جملة من خطامه... و على جانبي الطريق و أمامه تمتد الأرض على مدى الصورة خالية من كل مظاهر التعمير إلا من بعض الشجيرات المتنافرة ...

الصورة عدد 3.

غرفة في أحد النزل...فيها كل المرافق من هاتف و تلفاز و هوائي و مكيف و فراش وثير و مزهريات...تطل شرفتها على حديقة غنّاء يليها شاطئ البحر...

هذه الصور هي من إنتاج فني إشهار غربيين، و لا شك أن أهدافها الأساسية هي أهداف إقتصادية تتمثل في تجييش نهم الإستهلاك و توسيع قاعدة التسويق و من ثمة زيادة مراكمة الفائض. لكن الرسالة الإشهارية في حد ذاتها هنا مليئة بالمعنى الحضاري. إنها تبني علاقة بين أنويتين حضاريتين مختلفتين و هما الغرب و آخره (العرب هنا) و ترسم صورة للعرب عند الغرب تستغلها في التسويق السياحي.

ما هي صورة العرب لدى الغرب كما ترسمها هذه الصور؟ و كيف يتم استغلالها في التسويق السياحي؟

تخفض هذه الصور الانسان العربي إلى مستوى "المتوحش الطيب" Le bon sauvage الذي نوّه به جون جاك روسو ، كما تخفض بيئته الطبيعية إلى مستوى الطبيعة البكر الخالية من تشوهات التحديث.

هذه المضامين الحضارية البدائية تجييش لدى السائح الغربي الوهم بإمكانية الهروب، و لو المؤقت، من ضغوطات نسق الحياة العصرية و إكراهاته، و تفتح له قوسا لرومانسية حاملة بإمكانية العيش في الماضي واقعا في أوج حسه، فالطبيعة العذراء، كما تظهرها هذه الصور، و الإنسان الغرائبي الطيب و البسيط، و نمط العيش السهل...هو الماضي بالنسبة للحضارة الغربية، و لكنه الحاضر بالنسبة لبعض الشعوب الأخرى، و تكفي بضع ساعات على متن طائرة للسفر العكسي إلى هذا الماضي حيث هذه الشعوب المتماهية مع الطبيعة و المتمادية مع الحيوان و التي لا تزال تصنع وجودها بأدوات عمل تقليدية و بسيطة...¹

إن البنية التاريخية لهذا الإجماع و هذه الثقافة تبدو، كما تظهرها هذه الصور، ثابتة و لا تطويرية و بالتالي فهي في إحياء من إحياءاتها متحف حيّ من متاحف التاريخ البشري الذي لابدّ من زيارته لفهم السيرورة العامة للوجود البشري كيف كان و كيف أصبح...و لبناء المعرفة التاريخية إستنادا إلى المعيشة الذاتية، و للاستمتاع الفرجوي، و لمعايشة تجارب وجودية خصوصية و ثرية بالحسّ المختلف...لكن لأن التفرير في مكاسب الحياة العصرية الغربية من مرافق و رفاه...ليس واردا على الإطلاق، لذلك ففي وسط هذه البيئة الموغلة في بدائيتها ، تصور النزل على أنها الحامية الحضارية الزاخرة بكل المرافق إلى يحتاجها الانسان المتمدّن...

يبدو واضحا أن هذه المضامين تحجّم العرب إلى مستوى "البدائيين للعرض السياحي" Des primitifs pour touristes " لكنّها في المقابل تثمن الغرب إلى مستوى المتحضرين المستكشفين. و الحقيقة أنها لم تجانب القول العلمي حول الخصوصية البنيوية للعلاقة بين الأنا و الآخر. فلقد بيّنت الدراسات العلمية أن مجرد تقسيم العالم الاجتماعي إلى جماعة مرجعية داخلية

¹ عادل الوشاني: أساسات علمية للظاهرة السياحية، مصدر مذكور سابقا، ص 64.

² Bugnicourt (J) et al : Touristes_ rois en Afrique.Dakar-Paris .Enda-Karthala.1982.P120-121.

(جماعة النحن) و جماعة خارجية (جماعة الآخر)، ينجم عنه تمييز في المعاملة و في تكوين صورة عن الآخر بحيث يصوّر على أنه أدنى في المكانة الاجتماعية و يعامل بالتالي بشكل أقل تفضيلاً بالمقارنة بمعاملة الأفراد الذين ينتمون إلى الجماعة المرجعية (جماعة النحن). في هذا الإطار بين ميد Mead أن الأفراد الذين ينتمون إلى جماعة واحدة يكون لديهم شعور بالتمايز و الرفعة و التفوق ، بمعنى أنهم يعدّون أنفسهم أو جماعتهم أكثر تفوقاً و أعلى مكانة من الجماعات الأخرى.¹

في نفس هذا الاتجاه يذهب ميرتون Merton حينما يبين أن هناك علاقة قوية بين الولاء للجماعة الداخلية و الاتجاه السلبي نحو الجماعة الخارجية.²

و يؤكد علم العلامات الذي يبحث في المعنى القضية نفسها و لكن من منظور مختلف يتمثل في التقسيم بين الحد الذي تنسب إليه علامة و الحدّ الذي لا تنسب إليه علامة . فالعلامة تقوم بتحجيم الطرف المقابل و الإشارة إليه على أنه محصور في فئة محددة لا يتعدّاها ، و هي فئة تختلف في خصائصها عند الطرف المقابل و الذي يمثل الحالة الطبيعية أو المألوفة التي لا تحتاج إلى تفسير ذلك لأنه واضح بذاته.³

إن هذه الصور تحجم العربي و تراثه و جغرافيته إلى مستوى الفرجة و التجربة الغرائبية القائمة على المخاطرة و المجازفة و الإستكشاف النكوصي، أي استكشاف الماضي حينما كان بسيطاً حضارياً، و بدائياً إنسانياً، و ذلك من خلال مجتمع لا يزال يعيش الماضي في الحاضر. إننا بصدد صورة نمطية أي قالب جامد يتحكم في نظرة الغرب إلى العرب. و الحقيقة أنّ سياقاً تاريخياً خصوصياً سمح بتشكيل هذه الصورة النمطية و تبلورها. فمنذ عصر الاكتشافات الجغرافية و مطلع عصر التنوير الأوروبي، كان الفكر الغربي يعيش في عالم لا تشاركه في صنعه الحضارات الأخرى... و بقدر ما كان هذا الفكر يتقدّم في البناء الحضاري، كان ذلك مصحوباً لديه بشعورين: أولهما الشعور بأن اكتمال البناء الحضاري من الناحية المادية لا يمكن أن يكون إلا ضمن علاقة هيمنة على العالم الآخر. أما الشعور الثاني فإنه يتعلّق بالوعي بالذات الذي تكون لدى الغرب، و مضمون هذا الوعي أن أوروبا مركز الحضارة و الثقافة و العقل في التاريخ ضمن هذا الشعور بمركزية الذات، صور الآخر العربي على أنه ينتهي إلى جنس آخر، و تشوب شخصيته القومية عيوب جسيمة كالكسل الفكري و العقم و الخمول، أما حضارته فهي ضرب من ضروب الفلكلور و ثقافته بربرية تسودها المبالغات.⁴

يبدو أن الصور الاشهارية تعيد إنتاج الصورة النمطية، و عليه فإن مضامين هذه الصور الاشهارية تنتج في ذهننا فرضية نسوقها كالتالي: إن هذه الصور الدعائية للسياحة العالمية تكاد لا تجانب في مضامينها القول الاستشراقي ذا النزعة المركزية الاستعمارية، فالانسان لا يزال ذلك الكائن التراثي الشبقي الغرائبي، و التاريخ لا يزال سكونياً لا تطورياً، و التراث لا يزال بنية متأبدة لا ينفصل فيه الحاضر عن الماضي، و الأرض لا تزال خصبة بكرة... الإستشراق أغرى في الماضي بالإستعمار و حقّز عليه، و هذه الصوّر تغري اليوم بالسياحة و تحقّز عليها... هذه المقاربة في حاجة إلى تعميق الفهم.⁵

2. التفاوض اللامتكافئ بين الحكومات الوطنية و الوكالات العالمية للسياحة.

¹ Mead G. H. :Mind, Self, and Society, ed. Charles W. Morris, University of Chicago Press, 1934,P27.

²Merton R, Theory and Social Structure The free press New York 1986, P 335.

³ السيد ياسين: الشخصية العربية بين صورة الذات و مفهوم الآخر، دار التنوير للطباعة و النشر، بيروت ، لبنان، 1983، ص 74.

⁴ علي شعيب : الإستشراق و كتابة التاريخ، الفكر العربي المعاصر، عدد 70-71، مركز الإنماء القومي بيروت، 1989، ص 59.

⁵ عادل الوشاني السياحة الدولية في البلاد العربية: حوار بين الثقافات أم مدخل آخر لهيمنة الغربية على البلاد العربية. مؤلف جماعي بعنوان الممارسة الثقافية في مجتمع المعلومات و الاتصال، منشورات المركز الوطني للإتصال الثقافي، تونس، 2005 ص 101_107.

تسيطر وكالات السياحة العالمية سيطرة مطلقة على السوق العالمية للسياحة ، و هذا ما خول لها هيمنة و تنفذا على الدول المتمحور اقتصادها على السياحة، و خاصة الدول النامية. و لقد وصّف مبلغ هذه الهيمنة في تصريح جريء وزير للسياحة في إحدى هذه الدول بقوله "لنعترف أن وكالات السياحة العالمية تمسك بمخنقنا، فإذا لم ندعمن مثلا لإملائتها بأن نخفض أسعارنا بما يناسب مصالحها فكلما إلى اللقاء كافية تماما لكي تتحلل من اتفاقياتها معنا".¹

هذه الهيمنة المتضخمة ، لا يستنكف مقاولو السياحة العالمية أنفسهم من الإفصاح بممارستها. يقول Jaques Maillot مدير شركة « Les nouvelles frontières » « حينما تحاول إحدى شركات الطيران أن تفرض علينا أسعارها ، فإننا نقترح على حرفائنا أن يغيروا وجهتهم إلى شركة طيران أخرى».²

هذه الهيمنة يشترعها حتى الإطار المؤسسي الدولي للسياحة فقد جاء في نصوص المنظمة العالمية للسياحة أن منظمي السفر لا ينتظرون من الحكومات أن تقدم لهم إعانات و إنما أن تنتهج سياسات تشجيعية إزاءهم.

ضمن هذا الإطار الهيمني يتنزل القطاع السياحي في أغلب البلدان النامية و منه القطاع السياحي التونسي. فهذا الأخير مرتبط بنوييا بوكالات السياحة العالمية التي تحتكر حوالي 90% من سوقه³ الأمر الذي خول لهذه الوكالات نفوذا متناميا في إدارة هذه السوق. و كثيرا ما يكون ذلك على حساب المصالح الوطنية. ففي سنة 1973 مثلا أصرت السلطة السياحية التونسية، في إطار التفاوض مع الوكالة الألمانية Neckermann على التمسك بأسعار البيع وفق ما تقتضيه مصالحها، أي أن هذه السلطة أرادت أن تعيد توزيع المربح بأن ترفع قليلا في النسبة العائدة إلى السياحة التونسية و أن تخفض في المقابل في النسبة العائدة إلى هذه الشركة، فما كان من هذه الأخيرة إلا أن كبحت الإمدادات السياحية للسوق التونسية، و ذلك ضمن منطق تحكيمي عقابي، و أربكته تماما بأن وجهت إليه 12000 سائح فقط عوض 60000 كان متفق عليهم. و كان كساد كاسح للموسم السياحي في صائفة تلك السنة.

هذه العملية هي مؤشر دامغ على تخارج الاقتصاد السياحي للدول النامية التي تقيم سياحتها على أساس الطلب، و هي أيضا مؤشر على الارتباط البنيوي لهذا الاقتصاد بالاحتكارات الرأسمالية الغربية سواء في مستوى مربيحة أو حتى في مستوى إدارته. و عليه فإن فشل هذه الدول في تحقيق مستويات ملائمة و متواصلة من التنمية السياحية إنما يرجع إلى تبعيتها لهذه الاحتكارات الغربية.

إن المزاعم المتفائلة لنظريات التطور الاقتصادي و توصياتها الملزمة التي تقول أن بمقدور العديد من دول العالم الثالث (وهي تضبط قائمة هذه الدول) أن تعتمد على القطاع السياحي لتجسر من خلاله الفجوة الاقتصادية بينها و بين الدول المتقدمة، و أنه بإمكانها من خلاله أن تحقق تنميتها الاقتصادية. هي مزاعم بعيدة عن التحقق و ذلك بإرادة و تخطيط الدول المتقدمة نفسها التي من مصلحتها أن تحافظ على وضعها المتميز بالنسبة إلى الدول النامية، حيث تتحكم في المبادلات معها من حيث نوعيتها و حجمها و خاصة من حيث قيمتها، كما تتحكم في الفوائض فتستأثر بالنصيب الأكبر منها لنفسها خالقة بذلك نوعا من التبادل الامتكافي في إطار التقسيم الدولي غير العادل للعمل حيث تحتكر لنفسها إدارة السوق السياحية الدولية فيما تلزم

¹ Fabre.P :Tourisme international et projets touristiques dans les pays en vois de développement, Paris, ministère de la coopération, Coll ,Méthodologie de la planification , 1979,p47.

² Le Monde du 8_5 1982(L.T) « Un voyageur hardi »,par A.Faujas, CIT IN Aisner. P , Pluss. Op Cit, p113.

³ نور الدين ستهم: السياحة في تونس، سراس للنشر، 1994، تونس، ص 130.

الدول النامية باعتماد قطاع سياحي خضوعي على أساس الطلب و متخارج أي مرتبط ارتباطا بنويوا بالشركات الرأسمالية الغربية التي تمسك بمخنفه و تتحكم في ديناميكيتها¹.

3. السياحة ومعادلة العدد.

إن الدول النامية التي انصاعت لتوجهات و أوامر الدول المتقدمة و المنظمات الدولية التي تدور في رحاها، و نزلت القطاع السياحي في مركز اقتصادها، واعتمده كقاطرة أساسية لتنميتها الاقتصادية... أسست كامل بنيتها السياحية على أساس كمي و ليس على أساس نوعي. حيث أخضعت كل مواردها و سخرت كل إمكانياتها لاستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح، مراهنة بذلك على تحقيق أعلى نسبة ممكنة من المربح على أساس الكم و ليس على أساس الكيف.

إن معادلة الربح على أساس الكم فرضتها، في الحقيقة، الدول الغربية التي اصطنعت، من خلال توصياتها الأمرة لهذه الدول، أقطابا سياحية ذات طاقة استيعاب واسعة و بأسعار رخيصة و منحدره تستوعب كل طبقاتها الشعبية. بمعنى أن تهيئة هذه الدول لبنيتها السياحية و مختلف عملياتها التخطيطية لهذا القطاع كانت تراعي في تقديراتها و تضع في حساباتها أعدادا كبيرة من السياح الشعبيين، و أن الربح بالتالي سيكون على أساس الكم و ليس على أساس الكيف.

إن الكم السياحي له تأثير تناسي على مجتمعات الاستقبال. فكلما ارتفع عدد السياح كلما كان التأثير السلبي على هذه المجتمعات، بغض النظر عن الربحية المادية.

فتأثير السياح يكون محدودا حينما يكون عددهم محدودا، و يزداد هذا التأثير و يتعاظم كلما ارتفع العدد، و في مستوى معين من التزايد السياحي يصبح الحديث عن إرباك السياحة لمختلف قطاعات المجتمع و خاصة القطاع الثقافي.

فالسائح حينما يزور بلد ما فإنه لا يحمل معه إلى هذا البلد حقيبه المحتوية على أشياءه المادية فحسب (من ملابس و هاتف و آلة تصوير و غيره)، و إنما يحمل معه، بالأساس، خصوصياته الثقافية و القيمية و الجمالية و الذوقية و الفنية و الأخلاقية... إنه منظومة ثقافية بحالها تحل في بلد الاستقبال. حينما يكون عدد السياح محدودا فإن تواصلهم مع المجتمع المحلي يكون محدودا و يكون بالتالي تأثيرهم محدودا، فالعدد يساهم في ضبط التخريجات القيمية و السلوكية للسياح و تحديدها، ذلك أنهم يستشعرون نوعا من الرقابة المجهريّة المسلطة عليهم، كما يستشعرون الوضع الأقلي الذي هم عليه، فهم تلوينة ثقافية مغايرة و جنس اجتماعي مختلف في بيئة ثقافية اجتماعية متجانسة، لذلك نجدهم يحرصون قدر الإمكان على ضبط اختلافهم و الحد منه و التشبه بالمنظمات السلوكية و حتى القيمية لمجتمع الإستقبال و تقليدها.

حينما يرتفع عدد السياح إرتفاعا دالا فإن التواصل مع المجتمع المحلي يتوسع و يتكثف، و نتحدث، من هنا فصاعدا، عن ظاهرة انتشار ثقافة السياح حيث تبدأ العناصر الثقافية لمجتمعاتهم المرجعية بالإنقال إلى مجتمعات الإستقبال و التأثير فيها و حتى إحداث تغييرات فيها.

إن ارتفاع عدد السياح في مجتمع ما، يخلص هؤلاء السياح من الشعور بالوضع الأقلي كما يخلصهم من الشعور بالرقابة، فعددهم مرتفع و دال، الأمر الذي يحزر تخريجاتهم القيمية و السلوكية فيتصرفون ملء حريتهم أو يكاد، و قد تكون هذه

¹ يفسر علماء مدرسة التبعية تخلف الدول النامية بطبيعة علاقتها بالدول المتقدمة و أنماط التبادل معها... أنظر دراسات كل من

Samir Amin, André Gunder Frank, Fernando Cardoso, Paul Baran, Merrie Bolanzaz, Paul Sweezy, Johan Galtung, Celso Furtado, Charles Bettelheim, Arghiri Emmanuel

التخريجات ناشزة عن قيم مجتمع الاستقبال و منظومته السلوكية و حتى منافية لها، لكن هذا المجتمع يبدأ بتقبلها و التسامح معها، فهي مرتبطة بمصدر كسبه، و الضرورات تبيح المحضورات. و في مرحلة متقدمة يبدأ بتقليدها و حتى بالتمثلن بها، و ذلك نتيجة التطبيع التراكمي مع المختلف و المغاير، فهي مرتبطة، كما أسلفنا، بعمله أي بحقل تكسبه و بحقل تفاعله اليومي، و التكرار الكثيف يلف المرفوض و يعود عليه. بالإضافة إلى أن متنفذي هذا المجتمع لا يضعون معايير و شروط يضبطون بها سلوك السائح، لأن مركزية القطاع السياحي في اقتصادهم تنزل السائح، كقيمة اقتصادية، منزلة الأهمية القصوى، دك من قيم المجتمع الأخلاقية و الثقافية، فهو ملك بالمعنى الاقتصادي للكلمة. و هو، من منظور تحقيق الربح و تأمين الفوائد، دائما على صواب. ثم أن طبيعة العلاقة بين الدول النامية المستقبلية للسياح و الدول المتقدمة المرسله لهم هي علاقة إثمار و خضوع و استجابة من جانب الدول النامية و هيمنة و إملاء و توجيه من جانب الدول المتقدمة، و غير مسموح في إطار هذه العلاقة غير المتكافئة كبح حريات السائح و ضبطها...و إنما، بالعكس تماما، المطلوب هو تهيئة الظروف المناسبة لهذه الحرية، و فسح المجال لها و حمايتها و حتى تعديل البنية القيمية المحلية و تغييرها لتتجاوب معها و تتناغم مع انتظاراتها و تستجيب لمطالباتها. من هنا يمكننا الحديث عن تسييح مجتمعات الاستقبال، أي إخضاع مختلف بنياتها الثقافية و الاجتماعية و الذوقية و الفنية و القيمة لانتظارات السياح و رغباتهم و ذوقياتهم...

ثمة مسألة أخرى تتصل بالعدد نوردها هنا، و تتمثل في الطابع الشعبي للسياح الوافدين إلى الدول النامية مع ارتفاع عددهم في مقابل عزوف و حتى رفض أغلب السياح الأثرياء زيارة هذه الدول.

فالفئات السياحية الشعبية لا يقلقها تماما أن تتواجد في بيئات سياحية شعبية و كثيفة العدد فهي، في بلدها، سليله الشبيه الاجتماعي لهذه البيئات و ثقافتها و ممارساتها. و بالتالي فإن العدد المرتفع يتناغم مع الطابع الشعبي لثقافتها و ممارساتها.

و أما الطبقة البورجوازية فهي ترفض أن تتواجد في بيئة سياحية كثيفة العدد حتى و إن كان رواد هذه البيئة من نفس مصدرها الاجتماعي، و لذلك فإن النزلة عالية التصنيف التي تحل بها يكون عدد استيعابها محدود، كما ترفض رفضا قاطعا أن تتواجد مع الفئات الشعبية في نفس البيئة السياحية فذلك يسيء، فيما تعتقد، لقيمتها الإعتبارية و يجرح هيبتها، و يفقد انفصالياتها مضامين الاختلاف التفاضلي و الواجهة، و يفسد الصورة التي رسمتها عن نفسها لدى الطبقات الشعبية كونها طبقة علوية استثنائية high class لها فضاءاتها السياحية الخاصة التي ترتادها، كما لها ممارساتها الثقافية و الترفيهية الخاصة أيضا، و في ذلك تكثيف لصورة تكتمية يغلب عليها الخيال أكثر من الواقع. كما يهدد الاحتكاك بالفئات الشعبية أمنها الشخصي، فهي تخاف الاختلاط الاجتماعي العفوي.

خاتمة

إن السياحة الدولية في البلاد العربية لا تندرج ضمن سياق تبديلي متكافئ بين البلاد العربية و البلاد الغربية و إنما تندرج ضمن سياق هيمني غير متكافئ يمارس من خلاله الغرب الرأسمالي باليات و أدوات متنوعة عمليات الاستنزاف و الاستغلال للبلاد العربية و ذلك بغرض تحقيق أفضلياته و مصالحه الحضارية و الاقتصادية و حتى النفسية الاجتماعية على حساب أفضلياتها و مصالحها... إنه نوع من الاستنزاف البنيوي المتماذي بمنهجية دقيقة تنأى به عن المسألة بما ترسم به من صورة

إيجابية تماما تحشد لترويجها آلة دعائية عملاقة، و أيضا بما يحققه من مكاسب للبلاد العربية هي الحد الأدنى الضروري لإعادة إنتاجه و ضمان ديمومته.¹

¹ عادل الوشاني السياحة الدولية في البلاد العربية: حوار بين الحضارات أم مدخل آخر للهيمنة الغربية على البلاد العربية. ضمن مؤلف جماعي: الممارسة الثقافية في مجتمع المعلومات و الإتصال ، منشورا المركز الوطني للإتصال الثقافي، تونس ص 101، 2004.

العلاقة بين الخطاب السياسي والمشاركة الانتخابية في الجزائر "الطالب الجامعي نموذجا"

أ. مصطفى بن حوى، طالب دكتوراه
جامعة وهران2، الجزائر

د. مصطفى الزاوي، أستاذ محاضر "أ"
جامعة وهران2، الجزائر

La relation entre le discours politique et la participation électorale L'étudiant universitaire comme modèle

Résumé:

Cette étude a pour objectif, d'arriver à cerner le rôle joué par le discours politique dans l'opération de la participation électorale des jeunes, en particulier les universitaires. En effet l'opération électorale s'appuie sur un ensemble de variantes pour arriver à l'électeur, tels que le programme du parti et la compétence de son président et ses membres.

Toutefois ceci n'est pas suffisant, sauf si le discours politique comporte un ensemble de caractéristiques attirant les électeurs et précisément la catégorie des jeunes universitaires, qui sont dotés de qualifications scientifiques et académiques, leurs facilitant l'analyse de l'actualité politique et sociale. Le discours officiel vise cette catégorie pour arriver à faire la différence dans une société où la quasi-majorité est jeune, et dans une période qui s'est distinguée par le boycott électorale et politique.

Les Mots clés: le discours politique, la participation politique, les jeunes, les étudiants universitaires, le boycott électorale.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى الدور الذي يلعبه الخطاب السياسي، في عملية المشاركة الانتخابية للشباب خاصة الجامعي، فالعملية الانتخابية تعتمد على مجموعة من المتغيرات للوصول إلى الناخب، مثل برنامج الحزب وكفاءة رئيسته وأعضائه. لكن هذا لا يكفي إلا إذا كان الخطاب السياسي يحتوي على مجموعة من الخصائص، لجذب الناخبين خاصة فئة الشباب الجامعي، الذي يتمتع بمؤهلات علمية وأكاديمية تسمح له بتحليل الواقع السياسي والاجتماعي. هي فئة يسعى الخطاب الرسمي إلى الوصول إليها لإحداث الفارق، في مجتمع غالبية أفراده شباب، وفي فترة تميزت بالعزوف الانتخابي.

الكلمات المفتاحية: الخطاب السياسي، المشاركة السياسية، الشباب، الطلبة الجامعيين، العزوف الانتخابي.

مقدمة:

يعد علم الاجتماع السياسي من أهم العلوم التي تدرس الظاهرة الانتخابية، باعتبارها عنصرا مهما من عناصر المشاركة السياسية، وآلية فعالة لتحديد مدى وصول مجتمع ما إلى الديمقراطية، وعليه تعمل السلطة على إنجاح وتطوير الاستحقاقات الانتخابية بكل الوسائل والطرق المتاحة. والخطاب السياسي الرسمي هو وسيلة اتصال تستعملها السلطة لرفع مستوى المشاركة السياسية لجميع أفراد المجتمع داخل مؤسساتها السياسية والاجتماعية المختلفة، وحتى في منظمات المجتمع المدني. مما يكسبها شرعية أمام مواطنيها، وأمام المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والحقوقية.

ومع بداية كل انتخاب تسارع السلطة لصنع شرعيتها من خلال استعمال اللغة في إطار خطاب سياسي رسمي موجه إلى جميع المواطنين والمواطنات، وذلك من أجل تقليص الهوة الموجودة بينهما تحت شعار المواطنة وترقية حقوق المرأة والمساواة، والعدالة الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي، كلها شعارات يتفاعل معها المواطن البسيط لما يعيشه من أزمات لا تنتهي. وتظهر قوة الخطاب السياسي في هذه المرحلة الحساسة للسلطة والمواطن كعلاقة تبادلية، حيث تعمل السلطة لإعادة ترتيب أساسياتها، ويسعى المواطن إلى إيجاد أفراد يعتلون السلطة يضع ثقته فيهم، فيجد نفسه أمام مجموعة من الخطب السياسية من جهات متعددة، سواء من السلطة أو الأحزاب الموالية لها أو من الأحزاب المعارضة.

بالإضافة إلى ذلك تواجه السلطة في خطابها فئة الشباب الجامعي الذي يتمتع بالقدرة على فهم الواقع السياسي والاجتماعي لمجتمعه، كما يمكنه تحليل هذا الواقع والخروج باستنتاجات يقيم بها وضعه في الخارطة الاجتماعية والسياسية، وإيجاد موقعه في المجتمع وسياسات السلطة. باعتبار أن هذه الفئة تعاني أكثر من فئات المجتمع الأخرى من بطالة وتهميش، بما تمتلكه من تكوين أكاديمي وشهادات جامعية تؤهلهم إلى وضعية أفضل، دون الاستهانة بالعدد الكمي لهذه الفئة.

ويعتبر الخطاب السياسي لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من أبرز الخطب التي جذبت إليها الاهتمام من سياسيين ومحللين، وذلك راجع إلى الكاريزما التي يتمتع بها وشخصيته السياسية، وأهمية الخطب التي يلقيها من حيث الأحداث السياسية، وفصاحة اللغة المستعملة سواء باللغة العربية أو الفرنسية. ومنذ عودته إلى الساحة السياسية سنة 1999 كمرشح للانتخابات إلى يومنا هذا كرئيس، مازالت خطبه تلقى الصدى الكبير في المجال السياسي والاجتماعي. أما إذا رجعنا إلى آخر الخطاب الذي ألقاه بمناسبة أحداث الثامن ماي 1945 في مدينة سطيف قبل أيام من الانتخابات التشريعية 2012، حيث كانت جميع القوى السياسية والمجتمع المدني ومواطنيهم ينتظرون خطابا. وفي تلك الفترة كانت السلطة متخوفة من ظاهرة العزوف خاصة لدى الشباب، وكما كان متوقعا فقد لعب خطاب الرئيس دورا فعالا في تأثيره على الناخبين.

وعلى هذا الأساس بدأت هذه الدراسة من أجل فهم وتفسير تأثير الخطاب السياسي على المشاركة السياسية للطلبة الجامعيين، بما تحمله هذه الفئة من مميزات وخصائص، وما يرتبط به من تنشئة اجتماعية وسياسية التي تلقاها في الأسرة والمدرسة والجامعة، والوعي السياسي الذي اكتسبه عن طريق مؤسسات التنشئة المختلفة.

1- إشكالية الدراسة: يعد الخطاب السياسي آلية فعالة في الحياة السياسية، حيث كان يستعمل منذ القدم في السياسة والحرب والحياة العامة. وما زال يلعب دورا حاسما في الوقت الراهن كوسيلة اتصال بين الفاعلين السياسيين وبين السلطة والأفراد. ويبرز الدور الفعال للخطاب السياسي في العملية الانتخابية.

عمدت السلطة بمؤسساتها المختلفة على فرض خطابها على جميع فئات المجتمع بتنوع طبقاته الاجتماعية، وكان الشباب الجامعي مقصودا في الخطاب السياسي الرسمي باعتباره فئة عمرية تتميز بالكثير من الخصائص، أولها أنها فئة متعلمة ولها تكوين أكاديمي يسمح لها بادراك وتحليل الواقع السياسي والاجتماعي. إن الوضعية الاجتماعية المزرية التي يعاني منها الشباب

- اجتماعية، اقتصادية وسياسية - دفعت الكثير منهم إلى الامتناع عن المشاركة السياسية بجميع أشكالها، خاصة في الانتخابات بسبب جملة من المشاكل التي يتخبط فيها ويعاني منها. باعتبار أن فئة الشباب في هذه المرحلة يكون هدفها وطموحها، دخول عالم الشغل وتأسيس أسرة، خاصة الشباب الجامعي الذي يكون قد أنهى تعليمه الجامعي. مما ترك جيل الشباب يصنف المشاركة السياسية خارج أولوياته، مهتما بوضعيته الاجتماعية والاقتصادية على حساب الفعل السياسي، مفرزا ظاهرة العزوف الانتخابي.

وكردة فعل أو سياسة منتهجة تقوم السلطة بمجموعة من الإجراءات القانونية والتوعوية، الموجهة للمواطنين خاصة الشباب منهم للمشاركة السياسية، مستعملة الخطاب السياسي الرسمي كألية من آلياتها التحسيسية، والضغط على المواطن بطريقة غير مباشرة ليكون فاعلا في الحياة السياسية.

وعليه يمكن طرح الإشكالية على النحو التالي:

إلى أي مدى يساهم الخطاب السياسي الرسمي في تفعيل المشاركة السياسية لدى الطلبة الجامعيين؟

وكأي دراسة أكاديمية ومن خلال هذه الإشكالية، يمكننا أن نطرح مجموعة من الفرضيات.

2- الفرضيات:

أ- يثق الشباب - الجامعي - في الخطاب السياسي الرسمي في العملية الانتخابية خاصة خطاب رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة".

ب- عزوف الشباب عن المشاركة السياسية هو رد فعل على واقعه الاجتماعي والسياسي.

ت- مشاركة الشباب الجامعي في الانتخابات تتخطى الخطاب السياسي الرسمي والواقع الاجتماعي والسياسي، إلى درجة وعيه وتنشئته الاجتماعية والسياسية.

3- أهداف الدراسة: يمكن إجمال أهداف الدراسة فيما يلي.

الأهداف النظرية تتمثل في دراسة الشباب وما له من أهمية، خاصة في الآونة الأخيرة حيث تشهده العديد من الدول العربية - حراك سياسي واجتماعي - أظهر فيه الشباب، مجموعة من العلاقات في إطار تفاعلي مع السلطة والقوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية. أنتج الكثير من الخطب السياسية.

أما عن الأهداف الميدانية فهو اقتحامنا للبحث الميداني في إطار البحوث الأكاديمية، وتتبعنا لظاهرة المشاركة الشبانية في الحياة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات. وما مدى تأثير الخطاب السياسي الرسمي كمتغير في العملية الانتخابية، والوصول إلى معرفة آراء وتوجهات الشباب الجامعي لدور وتأثير الخطاب السياسي.

4- تحديد المفاهيم:

خطاب: ونقصد به "التعبير عن الأفكار بالكلمات، أو المحادثة بين طرفين أو أكثر، أو معالجة مكتوبة لموضوع ما، أو حوار أو كلام." (إسماعيل، ع، 2008: 137)

الخطاب السياسي: "يراد به خطاب السلطة الحاكمة في شائع الاستخدام، وهو الخطاب الموجه عن قصد إلى متلق مقصود، بقصد التأثير فيه وإقناعه بمضمون الخطاب ويتضمن هذا المضمون أفكارا سياسية، أو يكون موضوع هذا الخطاب سياسيا. والخطاب السياسي يهتم بالأفكار أو المضامين، ولهذا نجد المادة اللفظية قليلة في حين يتسع المعنى الدلالي لتلك الألفاظ،

فالمرسل يعتني بالفكرة التي هي مقصده أكثر من عنايته بالألفاظ فالفكرة في الخطاب السياسي هي الأساس." (عكاشة، م، 2005: 45)

المشاركة السياسية: عرفها إسماعيل عبد الفتاح على أنها "درجة اهتمام المواطن بأمور سياسية وصنع القرار، فكلما زادت المشاركة السياسية من جانب المواطنين كلما زادت قوة القرار السياسي، وأبسط صور المشاركة السياسية هو التصويت (أي ممارسة الحق في إبداء الرأي في الانتخابات)، كما أن المشاركة واتساعها تقلل صورة العنف في هذه المجتمعات التي تتوسع فيها المشاركة." (إسماعيل، ع، 2008: 254)

جيل: "اصطلاح على إطلاق اسم الجيل في أي مجتمع على مجموعة الأشخاص الذين يشتركون -على تفاوت بينهم - في سن واحدة، ويسمح لنا هذا المفهوم، مثل مفهوم الطبقة الاجتماعية، بتحليل مؤشرات ذات الفعالية على من يشغلون وضعا اجتماعيا مماثلا، وهو في هذا المثال: العمر، وهكذا تتوافر إمكانية للكشف عن المظاهر الاجتماعية للعملية البيولوجية الخاصة بتقسيم الأعمار، ويدرك كل جيل أحداث التاريخ من منظور مختلف، وذلك بسبب مجموعة التجارب المختلفة التي مارسها، لهذا السبب يولي المنظرون والمصلحون المهتمون بالتغيير أهمية كبيرة للجيل الأصغر." (مشيل، م، ترجمة، مختار، 1999: 287)

الشباب: ينظر علم الاجتماع عادة إلى الشباب بوصفه مكانة مكتسبة على نحو لا دخل للفرد فيه، أو كصفة يحددها المجتمع، وليس مجرد الظرف البيولوجي المرتبط بصغر السن. ويستخدم المصطلح بطرق ثلاث: طريقة عامة كل العمومية، تغطي مجموعة من مراحل دورة الحياة، التي تمتد من الطفولة المبكرة إلى أوائل البلوغ. كما تستخدم كبديل مفضل لمصطلح المراهقة غير المرضي للدلالة على النظرية والبحوث التي تجرى على المراهقين وعلى فترة الانتقال إلى البلوغ. هناك استخدام أقل شيوعا اليوم للدلالة على مجموعة من المشكلات العاطفية والاجتماعية التي يعتقد أنها ترتبط بعملية التنشئة في المجتمع الحضري الصناعي (جوردون، م، ترجمة، محمد، 2008: 719).

كما قام أحمد علي كنعان بتعريف الشباب الجامعي من خلال دراسة ميدانية على طلبة جامعيين "على أنهم تلك الفئة من المجتمع الذين يتابعون تحصيلهم العلمي بعد حصولهم على الثانوية العامة، الذين تتراوح أعمارهم بين (18-35) سنة" (كنعان، أ، 2008: 419).

التنشئة السياسية: هي عملية تلقين الفرد لقيم و اتجاهات سياسية عن طريق مؤسسات المجتمع لممارسة العمل السياسي والتكيف مع البيئة السياسية للنظام السياسي (ناجي، ع، 2005: 110)، يستخدم مصطلح التنشئة السياسية لوصف العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة، هناك منظمات عديدة في المجتمع تساهم في عملية التنشئة السياسية، منها الأسرة، والمدرسة والحزب السياسي، والمهنة، والخبرات السياسية، والتاريخ، والتنشئة السياسية هي العملية التي يصبح الفرد من خلالها واعيا بالنسق السياسي والثقافة، ومدركا لهما. (السويدي، م، 1998: 168)

الأحزاب السياسية: ويقصد بها "جميع المجتمعات غير متجانسة، بدرجات مختلفة، كما يؤكد ذلك تنوع الآراء والمصالح لدى الأفراد الذين يشكلون هذه المجتمعات. تجمع الأحزاب أفرادا متشابهين تقريبا في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وانتماؤهم الدينية، وموقفهم من العالم ورؤيتهم له. في الوقت نفسه تضعهم في واجهة الذين يتميزون عنهم بالنظر للمعايير نفسها. وفي الحالات تساهم الأحزاب في بناء الحقل السياسي، محددة هي نفسها الرهانات، وعارضة نفسها على الأفراد كرموز إيجابية أو سلبية." (بورون، ر، ترجمة، حداد، 1986: 20)

ثقافة سياسية: شأنها شأن الثقافة عموماً تتكون من عناصر من معارف يتلقاها الناس في مجتمع معين ويؤمنون بها كحقيقة ، ومن شأن الفضائح والأسرار التي يكشف عنها، والفشل، والكوارث السياسية أن تعمل بشكل سريع على هز إيمان المواطن بالنظام القائم كله، ولهذا السبب يعد الحفاظ على الثقافة السياسية هاجساً رئيسياً يشغل السياسيين وموظفي الدولة على كل المستويات." (جوردون، م، ترجمة، محمد، 2008: 460)

الحملة الانتخابية: ويقصد بها "الأنسقة الاتصالية السياسية المخططة والمنظمة الخاضعة للمتابعة والتقويم يمارسها مرشح أو حزب بصدد حالة انتخابية معينة، وتمتد مدة زمنية معينة محددة تسبق موعد الانتخابات المحددة رسمياً (قصير المدى)، بهدف تحقيق الفوز بالانتخاب عن طريق الحصول على أكبر عدد من الأصوات بالاستخدام وسائل الاتصال المختلفة وأساليب استمالة مؤثرة، تستهدف جمهور الناخبين." (إسماعيل، ع، 2013) أما الانتخابات فهي المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثلهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت، وهي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الديمقراطية التمثيلية في ظل تزايد أعداد السكان وعدم إمكانية تطبيق الاجتماع الكامل لأفراد الشعب." (بن صغير، ز، 2004، 15)

الديمقراطية: يمكن تعريفها على أنها "مصطلح يوناني مؤلف من لفظين الأول (ديموس) ومعناه الشعب، والآخر (كراتوس) ومعناه الحكم أو سيادة، فمعنى المصطلح سيادة الشعب أو حكم الشعب، ويرى المفكر الفرنسي "جان جاك روسو" إن الديمقراطية هي أن يكون للشعب السلطة العليا والقرار الأخير، في انتخاب ممثليه في البرلمان ومراقبة وظيفتهم التمثيلية." (Marcel, P, 1987: 47)

5- مجالات الدراسة: تكمن الدراسة في ثلاث مجالات أساسية.

المجال الجغرافي: وقع اختيارنا على أربعة جامعات في الغرب الجزائري وهي جامعة وهران (كلية العلوم الاجتماعية/السانيا)، وجامعة مستغانم (كلية العلوم الاجتماعية-خروبة-)، وجامعة سيدي بلعباس (كلية العلوم الاجتماعية) بالإضافة إلى المركز الجامعي بغليزان (كلية العلوم الاجتماعية-برمادية-)، وذلك من أجل التنوع أفراد العينة وتوسيع الإطار المكاني. المجال الزمني: لقد دامت الفترة الزمنية المخصصة لإجراء الدراسة الميدانية من الخامس عشر أبريل 2013 إلى غاية الخامس عشر من شهر جوان 2013، وطول المدة راجع إلى اتساع المجال الجغرافي لعينة البحث الموزعة على أربع جامعات في أربع ولايات، وكذا التقنية المستعملة في الدراسة المتمثلة في الاستمارة بسبب صعوبة استرجاعها مع بعض أفراد العينة. المجال البشري: والذي شمل الطالبات والطلبة الجامعيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و35 سنة، يتابعون دراساتهم في كلية العلوم الاجتماعية - علم الاجتماع، علم النفس، علوم سياسية، فلسفة، تاريخ، أدب. وفي جميع المستويات الدراسية أي من السنة الأولى إلى السنة الرابعة، ويتوزع أفراد عينة البحث على النظام الجديد LMD والنظام القديم.

6- منهج الدراسة: كثيراً ما تتشابه على الباحث أي المناهج أقرب إلى دراسته، والأنسب لمضمون البحث، "وغالباً ما يفرض البحث المنهج الذي يناسب طبيعته، وقد يختلف المنهج باختلاف الوسائل، والإمكانات المتاحة، فهو فن التنظيم الصحيح، والتنسيق الدقيق، لسلسلة من الأفكار المتنوعة والعديدة، للكشف عن حقائق مازالت مجهولة، أو للتعريف والبرهنة على حقائق يجهلها الآخرون." (أحمد، ط، 2009: 67) وعليه فإن موضوع الدراسة هو الذي يفرض على الباحث استعمال منهج معين دون غيره، ونظراً لكون موضوعنا يتعلق بوصف طبيعة العلاقة بين الخطاب السياسي الرسمي كمؤثر، والمشاركة السياسية للشباب الجامعي، وتأثير المتغيرات الاجتماعية والسياسية المختلفة ونظراً لطبيعة الإشكالية المطروحة فإن المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الملائم.

أدوات الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على تقنيتين للحصول على المعلومات الضرورية التي تكمل الجانب الميداني والنظري. كما اعتمدنا في هذه الدراسة على الأسلوب الإحصائي البسيط، وذلك بترجمة المعطيات المتحصل عليها من الميدان إلى أرقام يمكن التعليق عليها وتحليلها.

استمارة الاستبيان: "تعتبر الاستمارة التي تعرف في شكلها الأكثر شيوعاً بسبر الآراء، تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الأفراد وبطريقة موجبة، ذلك لأن صيغ الإجابات تحدد مسبقاً، هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات كمية. (موريس، أ، ترجمة، بوزيد، 2010: 204)

الملاحظة: الملاحظة هي إحدى الوسائل المهمة في جمع البيانات والمعلومات، وهناك قول شائع بأن العلم يبدأ بالملاحظة. وتبرز أهمية هذه الوسيلة في الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية والنفسية. وتستخدم الملاحظة في جمع البيانات التي يصعب الحصول عليها عن طريق المقابلة أو الاستفتاء، كما تستخدم في البحوث الاستكشافية والوصفية والتجريبية. (جدير، م، ترجمة، أبيض، بدون سنة، 28-29)

7- بين السلطة وسلطة اللغة والخطاب:

أصبح الخطاب السياسي سلاحاً في يد السلطة، تستعمله في الساحة السياسية بما يخدم مصالحها، لأن "سلطة الخطاب هي آلية من آليات الإقناع والإخضاع، باعتبار الخطاب يمثل جملة من المعاني والأهداف، يريد الوصول إليها من خلال المتلقي، الذي يتعدد شكله من فرد إلى جماعة إلى مؤسسة" (بكاوي، ر، 2013: 64). حيث تصبح اللغة والخطاب وسيلة ضغط في يد السلطة، تستعملها في الظروف السياسية والاجتماعية الحرجة خاصة عند ظهور ما يهدد أمنها يشكك في شرعيتها، فتظهر قوة السلطة في خطابها. حيث يبرز دور الخطاب السياسي باعتباره قوة في يد سلطة، تستعملها هذه الأخيرة فيما يحقق التوازن السياسي والاجتماعي والثقافي. "من المعروف أن السفسطائية قد وقفت عند سلطة الخطاب، عندما اكتشفت الإمكانيات التي تحملها اللغة كالمغالطة والقدرة على التمويه وإيقاع الخصم في الخطأ، ودور الخطابة في تغيير الرأي والموقف. منذ ذلك التاريخ على الأقل طرحت مسألة العلاقة بين اللغة والسلطة، فهل للغة سلطة ذاتية أم أنها تستمد من شيء خارج عنها كالسلطة السياسية والدينية وغيرها؟ ويرى ميشيل فوكو أن التساؤل حول علاقة الخطاب بالممارسة السياسية يتطلب جانبيين من التحليل، من جهة، ضرورة تحليل مختلف العمليات النقدية التي يقوم بها خطاب ما في ميدان خطابي معين، ومن جهة أخرى، تعيين حقل التحليلات ومجال الموضوعات التي يحاول الخطاب إظهارها وتمفصلها مع سياسة ما، أو ممارسة سياسية معينة" (الزواوي، ب، 2002: 34-35). هذه العلاقة الثنائية بين الخطاب ولا سياسة، تتحكم فيها وقائع أخرى وتقويها مثل الواقع السياسي، والاجتماعي والاقتصادي وخاصة الظروف الأمنية الداخلية والخارجية، وعلاقتها بالاستقرار الوطني. كما يرى فوكو أن الخطاب عبارة عن شكل من أشكال الهيمنة، أو عبارة عن ممارسة إيديولوجية، ترتبط بصراع الطبقات بعامه، وبالصراع العرقي على وجه الخصوص، وتعمل على تكوين الأفراد في صورة رعايا" (الحميري، ع، 2008: 105). لقد ساهم ميشال فوكو في تحليل الخطاب وعلاقته بالسياسة، خاصة أن النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال، تبلور في ممارسة إيديولوجية - الاشتراكية - للهيمنة على أفراد المجتمع، وإخماد الصراع العرقي الخفي. وإظهار الوحدة في مفاهيم الخطاب السياسية، ونقل السياسي إلى الديني من خلال الخطب الدينية، وسرعة انتشارها في المجتمع.

8- المميزات العامة للخطاب السياسي (الزواوي، ب، 2002: 346-347):

يتميز الخطاب السياسي بعدة خصائص تجعله، يفرض منطق وقوته على الأفراد من خلال مجموعة من الوسائل يعتمد عليها في عملية التخاطب، وطبيعة الحدث ونوعية المتلقي. كما يمكن لهذه الخصائص أن تعطينا صورة عامة عن النظام السياسي وعلاقته بأفراد مجتمعه.

- 1- يعد الخطاب السياسي من أكثر الخطابات المعاصرة تأثيرا وأوسعها انتشارا، ويرجع ذلك إلى ما يملكه من وسائل تساعد على انتشاره ومد نفوذه، مثل: وسائل الإعلام وسلطته القوية التي تنبع من قائله.
 - 2- يرتبط الخطاب السياسي ارتباطا كليا بظروف الواقع الخارجي، ويتفاعل معه، ويتأثر بجميع الإحداث الداخلية والخارجية.
 - 3- يعتني الخطاب السياسي أولا وأخيرا بالمضمون والفكرة في حين يأتي الشكل اللغوي في المرحلة الثانية.
 - 4- الخطاب السياسي موجه يهدف إلى مقصد إقناعي وتوجيهي والى مد نفوذ صاحبه وتحقيق أهدافه....
 - 5- يميل الخطب السياسي إلى الجماعية (المتمثلة في نحن، الشعب، الأمة).
 - 6- ليس الخطاب السياسي قيم ثابتة كالخطاب الديني، فقيمه وليدة الظروف والمصالح والاتجاهات والنفوذ، ومن ثم فهي غير ثابتة، وغير مستقرة وذات مفاهيم متعددة.
 - 7- القصد وعدم العفوية والتوجيه، ويفتقد إلى المصدقية، فالمصدقية هي كل ما تفرضه السلطة.
 - وتراه صوابا، وليس كل ما يقال عين الحقيقة أو كل الحقيقة، وإنما هو ما تريده السلطة من الجمهور، وتهدف إليه.
 - 8- الاقتراب من الخطاب اليومي والتفاعل مع المجتمع والارتباط بالحدث الداخلي والخارجي التفاعل المستمر بين الخطابين المكتوب والمنطوق، فكلاهما يوظف أدوات الأخر.
 - 9- يأخذ الخطاب السياسي شكلا رسميا، ليعطي لنفسه قداسة الهدف ومصدقية الفعل ليقطع طرق الرفض والجدال، والمناقشة.
 - 10- الخطاب السياسي خطاب أحادي يقوم بتغيب الأخر واستبعاده من المثل أمام الرأي العام ولهذا فهو أحادي التوجيه والممارسة وغير قابل للثنائيات.
 - 11- يستخدم الخطاب السياسي المفردات الاجتماعية المعاصرة التي يستخدمها جمهوره.
- رغم الخصائص التي يتميز بها الخطاب التي تعطيه قوته، إلا أن طبيعة المتلقي وثقله في المجتمع، وحجم الحدث الذي أنتج الخطاب، كلها عوامل تفرض نفسها على الخطاب، حيث تفرض عليه عرض خطاب سياسي يليق بطبيعة المتلقي. ومن أهم ما يميز الخطاب السياسي الجزائري هو الضبابية، خاصة فيما يتعلق بالواقع السياسي ومستقبله، مثل تعديل الدستور والانتخابات بالإضافة إلى مجموعة من القضايا الوطنية.
- 9- وظائف الخطاب السياسي :**
- يرى النظام في الخطاب السياسي ورقة رابحة، يوظفها داخليا في مؤسساته الحكومية وخارجيا في إعطاء الصورة الجيدة للنظام. كما تتداخل وظيفة الخطاب السياسي مع العلاقات الاجتماعية للأفراد وكوسيط بين النظام والمجتمع.
- 1- وظيفة هيكلية: الخطاب هو الاسمنت للنظام السياسي "اللوزوباول (1966) وتحدث على نطاق واسع حول هذا الموضوع، حيث أن الخطاب شرط ضروري لوجود هذه السياسة، دون الكلام لا توجد سياسة. هكذا ترتبط الكلمة في الوقت الحاضر مع مواضيع أخرى مثل: هياكل الاتصالات داخل المنظمات، ووسائل الإعلام، أنظمة الحكم... الخ.
 - 2- وظيفة القرار وآلية أساسية: العملية السياسية ليست سوى القرار، حيث يلعب الخطاب دورا مركزيا، وعليه فالسلطة لا تزال إلى إقناع وإنتاج وتوفير المعلومات.
 - 3- وظيفة تعليمية: بالإضافة إلى مهام أخرى تبقى السلطة السياسية في الواقع مجرد منتج من السياسة، وذلك واضح خاصة عندما يتم تدريس جوهر السياسة، فهو توفير الخطاب الهيكلي للوصول إلى: معلومات التحكم، وتسهيل التغيير أو استنساخ النظام السياسي.

4- وظيفة علاجية: الخطاب السياسي يعمل على مكافحة تجدد الشكوك ، أي انه يميل إلى تحسين التفاعل الاجتماعي الدائم، كما يميل إلى تجنب القلق عن طريق تجديد الأمل ورفع المعنويات، وانه يعبر عن إيديولوجية لتوفير الاتساق الرمزي كهيكل منظم يشكل الأنا (Alexandre, D, 132-133). من بين الأسباب التي جعلت أفراد المجتمع لا يثقون في السلطة، هو خطاها السياسي السيئ والمصاحب للكذب خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات. رغم ذلك يبقى المجتمع متمسكا بالقليل من الأمل، وينظر إلى الخطاب السياسي الرسمي على أنه آخر وسيلة قد يلجأ إليها، لتحسين العلاقة بينهما. "الخطاب السياسي هو مفترق طرق: العلوم السياسية، علم النفس، وعلم الاجتماع، واللغويات، وحتى اللاهوت، قليل مكن الكباب أعلن بوضوح عن حالة من فن الخطاب السياسي، ويرى البعض أن الخطاب له تأثير وبالتالي طاعة قواعد ومبادئ نظرية خاصة ، وقال Gorgias "أن الخطاب هو طاغية قوية ويستخدم على أنه سلاح ، كما انه يمثل وسيلة رمزية تتجاوز الحرب." (Alexandre, D, 135)

لم يعد الخطاب السياسي يلعب دوره في الحياة السياسية والاجتماعية، باعتباره منشط ايجابي للعبة السياسية خاصة في الاستحقاقات الانتخابية، إلا بارتباطه بشخصية لها وزنها السياسي والتاريخي والثوري. وآلية لها ميكانزمات تصنع الفرق وعلى أنها لسان السلطة، كما يمكن للخطاب السياسي أن يحدد ثقة أفراد المجتمع بالنسبة للسلطة ويرفعها.

10- الأشكال الحديثة للمشاركة السياسية والاجتماعية للشباب:

إن جميع المجتمعات تعرف طفرة كبيرة في تغيير وتكييف أشكال الاحتجاج، وذلك تفاديا للصدام مع قوة القانون، لكن هذا التغيير يختلف حسب درجة تطور كل مجتمع. وكذا قابلية أفرادها على القدرة في استعمال وسائل الاتصال الحديثة. "يعتبر تغير نماذج الاحتجاج أمرا مألوفاً، لدى باحثي علم الاجتماع السياسي، فغالبا ما يوظف في ضوء صيرورة ثقافة الشباب والبيئة المحيطة بها، وما تطرحه من إمكانيات وتحديات، وبالتطبيق على الأوضاع المعاصرة، يبرز تصاعد موجات المد العولمي، والاتجاه العالمي نحو عدم المركزية... وحديثا برزت أنماط المشاركة غير التقليدية من خلال الحركات والجماعات غير الرسمية وشبكة الانترنت وما تطرحه من أنشطة حديثة، مثل الاعتصام والاضطرابات والمظاهرات والوقفات الاحتجاجية، وغيرها من الأنشطة البعيدة عن الاحتكاك المباشر مع رجال الأمن في الشوارع والميادين، مثل أنشطة مقاطعة البضائع والخدمات، والاحتجاج عبر شبكة الانترنت، من خلال استخدام تقنيات الجيل الثالث من الهواتف المحمولة." (محمد، ح، ع، 2012: 131-132) هذا النوع الجديد من الاحتجاجات المتطورة يضع السلطة في مشاكل، تهدد نظامها السياسي والأمني. حيث تعمل هذه النظم هي الأخرى على وضع سياسة مضادة تضعف فيها قوة الاحتجاجات، إلا أنها لا تستطيع القضاء عليها. "يتضح استخدام الانترنت كأداة سياسية في العديد من المجالات، فالانترنت أصبح أحد المصادر المهمة لدى الشباب للحصول على المعلومات السياسية. وقد انتشرت المواقع الالكترونية التي تقدم المعلومات السياسية على الانترنت، وسعت الحكومات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأحزاب بل والأفراد لإنشاء مواقع الكترونية تقدم المعلومات المختلفة... ويمثل الانترنت إحدى أدوات المشاركة السياسية للشباب، وتتيح لهم فرصة التعبير عن وجهات نظرهم والحوار بين بعضهم البعض حول القضايا المختلفة بدرجة أكبر من السهولة والحرية من الأطر التقليدي للمشاركة ويساهم هذا في الحد من ظاهرة الاغتراب واللامبالاة السياسية للشباب." (محمد، ح، ع، 2012: 37-38) أما إذا نظرنا إلى واقع الإعلام والاتصال في الدول العربية، فهو يعاني من أزمات وتضييق من السلطة الحاكمة عن طريق سن قوانين لحصر النشاط الإعلامي في إطار مغلق، مثال ذلك ما تتعرض له الصحافة من ظلم قانوني وحتى مادي ويتفاوت هذا التدهور من دولة عربية إلى أخرى. كما لم تسلم المواقع التواصل الاجتماعي خاصة - الفايسبوك و تويتر - من عملية التضييق، عن طريق قطع أو توقيف هذه المواقع خاصة في الدول التي عرفت احتجاجات وثورات، وارتبطت هذه المواقع بالشباب لأنهم أكثر الفئات العمرية استعمالا لها، كما يطلق عليهم جيل الانترنت. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول ما مدى مساهمة السلطة في تشجيع ودفع الشباب إلى استعمال مواقع التواصل الاجتماعي، كآلية

جديدة في المشاركة السياسية يستعملها جيل الشباب، دون المساس بالمبادئ والقواعد الأساسية للسلطة. "وتستخدم الانترنت أيضا كأداة للتعبئة السياسية للشباب وتسهيل جهود تجميعهم وتنظيمهم لتحقيق هدف سياسي معين مثل تحفيز الشباب للتسجيل في قوائم الناخبين، أو المشاركة في مشروعات الخدمة العامة، أو تنظيم حملات تأخذ شكل التأييد أو الاحتجاج على سياسات أو تصرفات معينة. وأخيرا يمكن القول أن الانترنت يوفر إمكانيات هائلة للتواصل مع الشباب، وزيادة معارفهم السياسية ودمجهم في إطار النظام السياسي ويقع على عاتق المؤسسات القومية، دور هام في تطوير استخدامها للانترنت، وكذلك تحويل المشاركة الافتراضية للشباب على مواقع الانترنت إلى مشاركة فعلية على أرض الواقع." (سعيد، ت، أ، 2010: 35-36) تعتبر مواقع الاتصال الاجتماعي وسيلة تهدد النظم السياسية، إلا أن هذه النظم تعمل على استعمال هذه المواقع، بالطريقة الايجابية وذلك من خلال عملية التسويق السياسي. حيث استعملت الكثير من الأحزاب الموالية للسلطة، على توظيف الفايسبوك مثلا كإستراتيجية للتسويق السياسي.

11- الشباب والمشاركة السياسية:

إن الفعل السياسي لدى الشباب لا يمكن فصله عن المشاركة السياسية، ولا يمكن تصور أي مجتمع من المجتمعات أن يتخلى عن شبابه، باعتبارهم فئة عمرية ذات قاعدة عريضة تحدث الفارق، إن وجهت بطريقة سلسلة قد تنهي عملية المواطنة. "كما لعب الشباب العربي بصفة عامة، دورا هاما على طريق التحديث والتقدم وحققوا خطوات هامة على هذا الطريق. فعلاقة الشباب بعض التنظيمات الاجتماعية والشبابية مكنهم من المشاركة في العمل السياسي، من خلالها، أو يجدون أنفسهم مضطرين للعمل من خلال التنظيمات السياسية وجمعيات العمل الاجتماعي والاتحادات الطلابية ومنظمات الشباب" (سعد، أ ج، 1948: 73). لقد وجد معظم الشباب بعد الاستقلال أنفسهم غير قادرين على الاندماج داخل الأحزاب السياسية، بسبب واقع سياسي وإيديولوجي يتعارض مع توجهاتهم وأفكارهم، إلا أن هذا لم يمنع الشباب من الانضمام إلى بعض التيارات الحزبية السياسية المحظورة، رغم ما تلقوه من متابعات سياسية وتقييد حرياتهم الشخصية. "أما في الجزائر فان الشباب الذين يحصلون على تنشئة اجتماعية داخل العائلة لا تحفز الفرد على الاهتمام بالشأن العام كقاعدة عامة، مقابل ذلك الاهتمام بالمصطلح الفردية والعائلة الضيقة التي تعد مقياس النجاح، تنشئة أمدتها التجربة السياسية الأخيرة بحجج كثيرة بعد المآزق الذي وصلته الحركات الإسلامية التي وقف ورائها بقوة شباب المدن، فكانت النتيجة العنف والسجن والهجرة الغير شرعية وغيرها" (جابي، ع، 2013). شهدت الجزائر بعد الاستقلال مجموعة من الأحداث، التي جذبت إليها جيل الشباب خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988، أين وجد نفسه في دوامة من العنف الإرهابي، وأدخل معه النظام في هذا الصراع الذي خلف الكثير من الأبرياء. الشباب هو الأمان بالنسبة للنظام السياسي، فيمكنه أن يكون رأسمال بشري في تفعيل وتطوير النظام الاجتماعي، ويحقق الازدهار الاقتصادي كقوة شبابية وفئة عمرية نشطة، ويصنع الفرق في النظام السياسي لو أعطيت له الإمكانيات اللازمة. حيث وصلت العديد من الدول مثل ماليزيا تاوان إلى الازدهار من خلال الاستثمار في رأسمال البشري.

12- الشباب والعزوف السياسي:

تري السلطة في العزوف السياسي نقطة سوداء للنظام وخلل سياسي واجتماعي، يحتاج إلى العلاج من خلال الدراسة العلمية، لإظهار مدى خطورة هذه الظاهرة التي تعاني منها معظم الدول العربية، وحتى بعض الدول الغربية، وتتجلى أهميتها في إعطاء جميع الأنساق توازن يخدم المجتمع. "تمتد هذه الظاهرة إلى مظاهر المشاركة السياسية الرسمية، ولذا هناك تخوف على مستوى الأحزاب والحكومة من نسبة منخفضة للمشاركة في الانتخابات، فالمعطيات الأولية بتعامل الناخب الجزائري اللامبالي والمتسم بالبرودة تجاه الحملات الانتخابية، تؤشر على أن هناك عزوفا أعمق من العزوف عن المشاركة الانتخابية،

وأنه عزوف عن المشاركة السياسية الرسمية برمتها. ويستشف من الخطاب الإعلامي الطاغي لدى السلطات والأحزاب الحاكمة وتلك المرتبطة بالسلطة أن نسبة الامتناع الكبرى هي هاجسها الأول، بينما الخطر الفعلي قد يكمن في طريقة إجراء الانتخابات وإدارتها وردة فعل الشارع اتجاهها خصوصا مع الطعن في نزاهة نسب المشاركة في الانتخابات." (عبد القادر، ع، 2013، 6) يزيد مشكل العزوف عند الشباب خاصة في المشاركة السياسية، أما العزوف الانتخابي تضع له الدولة حلولاً ترقيعية، لأن الاستحقاقات الانتخابية ظرفية ومحدودة رغم أهميتها. إلا أن المشاركة السياسية بصفة عامة هي المشكلة التي تآرق السلطة لأنها تكون على مدار السنة، تتحدد فيه فاعلية المجتمع سياسيا. "إن الخطاب المعلن والسلوك الملاحظ من طرف جميع المواطنين وليس فقط من طرف المتابعين والمهتمين بالشأن العام هو أن النظام محرج جدا من العزوف الانتخابي وذلك للأسباب التالية:

يؤدي الإقبال الضعيف على المشاركة في الانتخابات إلى ضعف مقابل في شرعية النظام السياسي والحصول على تأييد القوى العظمى واعترافها بديمقراطية النظام الجزائري وقدرته على التكيف بالإضافة إلى أهمية البرلمان المقبل الذي يصفه البعض بالمجلس التأسيسي بالنظر إلى مسؤوليته في تعديل الدستور، وتغيير طبيعة نظام الحكم و ترسيخ الممارسة الديمقراطية.

إن من أهم السلوكيات السياسية الدالة على تشجيع السلطة للمشاركة الشعبية في الانتخابات التشريعية المقبلة نجد ما يلي:

- خطب السيد رئيس الجمهورية الضامنة للنزاهة والمشجعة للشباب على المشاركة.
- إرسال وزارة الداخلية لرسائل هاتفية قصيرة «SMS» تحث المواطنين على الانتخاب باعتباره سلوكا حضاريا ووطنيا.
- بث حصص تلفزيونية تغطي الحدث و يشجع منشطوها وضيوفها الشباب الجزائري إلى انتخاب ممثلهم في البرلمان.(ديب، ن، 2013)

إن العزوف الانتخابي لدى الشباب لا يخيف السلطة، بقدر ما يخيفها العزوف السياسي لديهم، لأن الانتخابات ظرفية يمكن إيجاد حلول لمعالجة هذا المشكل، لكن عندما يتعدى العزوف الإطار الانتخابي ويصل الامتناع والاستنكاف عن كل ما هو سياسي، هذا قد ينتج مستقبلا جيل لا يعترف بالسياسة رغم أنها جزء لا يتجزأ من حياتنا اليومية، حتى وان قلنا أن الامتناع هو مشاركة سياسية بحد ذاتها إلا أنها سلبية لا تحقق تنمية سياسية ولا اجتماعية للشباب.

13- النتائج العامة للبحث والتعليق على الفرضيات:

بعد الانتهاء من عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها ورصدها باستخدام تقنية الاستمارة بالإضافة إلى الاعتماد على الملاحظة لتدعيم البحث وإثراءه، من ميدان بحث يتصف بالتنوع العلمي والثقافي، عينته تتميز بنشاطها الشبابي وحيها لكل جديد وتفاعلها مع كل المتغيرات الاجتماعية والسياسية باعتبارهم فاعلين في المجتمع. من أجل الوصول إلى معرفة العلاقة الموجودة بين الخطاب السياسي الرسمي والمشاركة السياسية للشباب الجامعي، في إطارها الانتخابي.

وعليه تم رصد مجموعة من الفرضيات في بداية البحث وذلك للإجابة على الإشكالية وتساؤلاتها، لأن الفرضية عبارة عن تنبؤ لما سنكتشفه في الواقع.

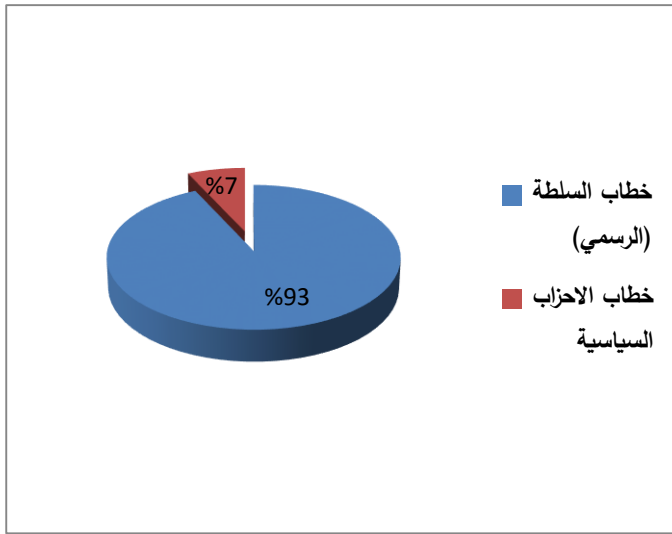
الفرضية الأولى:

"يثق الشباب الجامعي في الخطاب السياسي الرسمي أثناء العملية الانتخابية خاصة خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة".

توصلنا من خلال الدراسة الميدانية وبعد التحليل استنادا على المعطيات، أن الفرضية الأولى تحققت بدرجة كبيرة وهذا ما توضحه الجداول التالية:

من خلال الجدول رقم 18 اتضح لنا أن 82 %، من الطلبة يتابعون خطاب رئيس الجمهورية وهي نسبة تدل على وعي الطلبة بأهمية الخطاب السياسية، وأهميته كمحفز في زيادة المشاركة السياسية، أجاب المبحوثين بنسبة تقدر بـ 84 %، أن له دور وأحيانا يكون متوسط وهذا ما يوضحه الجدول رقم 19. مرورا إلى الجدول رقم 30 الذي أظهر أن الطالب الجامعي ما زال يجذب انتباهه خطاب رئيس الجمهورية، بنسبة 45% من بين أهم المواضيع التي تثير اهتمامه كالأحداث المحلية والدولية وشخصيات السياسية بنسب متفاوتة. كما يضيف لنا الجدول رقم 31 دليلا آخر، على مدى رضا الطلبة على خطاب الرئيس بنسبة تقدر بـ 80%. وفي السؤال الذي طرح على الطلبة الجامعيين حول ثقتهم لخطاب السلطة أو الأحزاب السياسية فكان جوابهم الأول بنسبة 93% وهذا ما بينه الجدول رقم 32، بالإضافة إلى الجدول رقم 33 الذي أظهر أن ما نسبته 91% من الطلبة، يرون أن خطاب رئيس الجمهورية له تأثير أكبر من خطاب الأحزاب في الحملات الانتخابية. أما الجدول رقم 34 يبين لنا رؤية المبحوثين لمستقبل الخطاب السياسي الرسمي في الجزائر بنسبة تقدر بـ 74% أنه في تطور مستمر.

الجدول رقم 01: يبين الخطاب السياسي رسم بياني يمثل الخطاب السياسي الذي يثق فيه الطالب الجامعي الذي يثق فيه الطالب الجامعي.



النسبة %	التكرار	الخطاب السياسي الذي يثق فيه
93 %	186	خطاب السلطة (الرسمي)
07 %	14	خطاب الأحزاب السياسية
100 %	200	المجموع

الفرضية الثانية:

"عزوف الشباب عن المشاركة السياسية هو رد فعل على واقعه الاجتماعي والسياسي".

وهذا ما بينته الجداول التالية: الجدول رقم 09 رغم أن أسر المبحوثين لديها اهتمام بالمواعيد السياسية خاصة الانتخابات بنسبة 62 %، إلا أن عزوف الشباب يبقى ظاهرة تخيف السلطة، وهذا ما أوضحه الجدول رقم 35 بأن سبب عدم مشاركة الشباب في الحياة السياسية عامة والانتخابات خاصة يرجع إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية بنسبة تقدر بـ 60%. لأن الطبقة الاجتماعية التي ينتهي إليها الطلبة هي طبقة متوسطة بنسبة 92% من خلال جدول رقم 06، بالإضافة إلى 88% من

المبحوثين يرجعون عدم انخراطهم في الأحزاب السياسية إلى عدم الاهتمام وانعدام الثقة في المؤسسات السياسية حسب النسب الموجودة في الجدول رقم 15. كما أن المنظمات الطلابية من بين المؤسسات التي لا ينخرط فيها الطلاب بنسبة 90% والسبب أن لا دور لها في عملية التنشئة السياسية بنسبة 39% (جدول رقم 20 و 21)، كلها أسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية دفعت الشباب إلى انتماء سياسة العزوف السياسي والانتخابي كعلاقة تبادلية، من خلال التأثير والتأثر، فكلما كانت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في وضع مريح كلما كانت المشاركة السياسية بنسب مرتفعة.

الجدول رقم 03: يبين سبب عدم الانخراط

في الأحزاب السياسية.

النسبة %	التكرار	سبب عدم الانخراط في الأحزاب السياسية
40 %	80	عدم الاهتمام بالسياسة
48 %	96	عدم الثقة في المؤسسات السياسية
07 %	14	شيء آخر
05 %	10	المنخرطون في حزب سياسي
100 %	200	المجموع

الجدول رقم 02: سبب عدم مشاركة الشباب

في السياسة عامة والانتخابات خاصة

النسبة %	التكرار	الشباب والمشاركة السياسية
13 %	26	انخفاض الوعي السياسي
60 %	120	لديهم مشاكل اقتصادية واجتماعية
05 %	10	لا توجد حرية التعبير والرأي
02 %	04	لا توجد معارضة حزبية حقيقية
20 %	40	ضعف التنشئة السياسية للشباب
00 %	00	أخرى
100 %	200	المجموع

الفرضية الثالثة:

"مشاركة الشباب الجامعي في الانتخابات تتخطى الخطاب السياسي الرسمي والواقع الاجتماعي والسياسي إلى درجة وعيه وتنشئته الاجتماعية والسياسية".

نستطيع القول أن الفرضية الثالثة قد تحققت، وهذا ما برهنت عليه مجموعة من الجداول مثل الجدول رقم 08 الذي يوضح البرامج الأكثر متابعة من الطرف اسر المبحوثين، هي برامج سياسية واجتماعية بنسبة 70% مما يدل على أن الطلبة لديهم وعي ويتلقون تنشئة داخل الأسرة. ربما التحول السياسي العربي وما نجم عنه من ثورات دفع اسر الطلبة لمتابعة

السياسة، بالإضافة إلى أن 61% - جدول رقم 10 - من المبحوثين يملكون بطاقة الناخب وهذا سلوك سياسي يبين درجة وعي الطالب لأهمية الانتخاب، ودوره كناخب في المجتمع وقيمة صوته في تحسين واقعه، باعتباره مواطن وهذا ما يوضحه الجدول رقم 16 بأن 69% شاركوا في الانتخابات، وهو فعل انتخابي ايجابي. رغم أن 95% من أفراد العينة غير منخرطين في الأحزاب السياسية وهو سلوك وفعل سياسي سلمي إلا أن سبب عدم انخراطهم راجع إلى واقع الأحزاب في الساحة السياسية والصورة التي يمثلونها في تفكير المواطن. أما أهم المصادر للحصول على المعلومات السياسية فكانت الجرائد والتلفزيون والانترنت بنسبة 97% - جدول رقم 22 -، أي أن الطالب يتابع السياسة وبالطرق السهلة وأقل تكلفة، كما تبين النتائج الموجودة في الجدول رقم 23 أن 81% من المبحوثين يناقشون المواضيع السياسية، بطريقة دائمة ومتقطعة وهذا يبين أن الطالب يمتلك تنشئة سياسية متفاعلا مع الأوضاع السياسية الوطنية والعربية، ما أكسبه وعيا سياسيا يمكنه على التحليل. وهذه الفكرة يدعمها الجدول رقم 24 الذي يوضح بأن 67% يتابعون الأخبار والأحداث السياسية، كما أن 65% من المبحوثين يتابعون الاستحقاقات الانتخابية - جدول رقم 25، من خلال النتائج يمكننا القول أن الفرضية الثالثة والأخيرة تحققت وأن الطلبة الجامعيين باعتبارهم مجتمع وعينة بحث يملكون وعيا سياسيا اكتسبوه من خلال مؤسسات التنشئة السياسية والواقع السياسي الوطني والعربي المتوتر.

الجدول رقم 04: يبين انتخاب الطلبة من قبل. الجدول رقم 05: يبين امتلاك بطاقة الناخب.

المتغير	التكرار	النسبة %	امتلاك بطاقة الناخب	التكرار	النسبة %
نعم	138	69 %	نعم	122	61 %
لا	62	31 %	لا	78	39 %
المجموع	200	100 %	المجموع	200	100 %

التوصيات:

أما التوصيات والاقتراحات التي يمكن طرحها من خلال دراستنا، لإعطاء موضوع بحثنا رؤية مستقبلية وأفاق جديدة من خلال دراسات متجددة ومكاملة لهذا النوع من البحوث، خاصة ما تعلق بالشباب لأنه مهما كثرت وتعددت المواضيع المتعلقة بهم، تبقى قليلة وبحاجة إلى مساهمة جيل يتمتع بالنشاط والحيوية وارتباطه بالمواضيع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومن بين هذه الاقتراحات والتوصيات نذكر ما يلي:

1- يعتبر النظام السياسي احد أهم المعنيين بموضوع الشباب والمشاركة السياسية، ويجب عليه أن يعمل بجدية أكبر لوضع إستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد، لإدماج فئة الشباب في كل ما هو سياسي. من خلال قانون فعلي يدفع عجلة التنمية السياسية وكذا البرامج الدراسية المطروحة في المناهج العلمية، وإنشاء مؤسسات خاصة بالشباب تشبه الحقيقية منها كوضع برلمان للشباب، من أجل تمكينهم على الكيفية التي يعمل بها عن طريق دورات متكررة خاصة بالطلبة الجامعيين. وهذا ما

تعتمده الكثير من الدول المتقدمة في تعبئة شبابها وتنشئته سياسيا، وان يكون خطاب النظام وسيلة وآلية فعالة للتأثير الايجابي على الشباب.

2- تحسين وضعية الشباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لخلق توازن يسمح لهم بإظهار مواهبهم وقدراتهم في جميع الميادين، حتى لا يكون هدفه الوحيد في الحياة الحصول على منصب عمل وبيت وإنشاء أسرة. ووضع السياسة في آخر التطلعات. أما الأحزاب السياسية يجب عليها تغيير سياساتها المنغلقة وأهدافها السطحية إلى توسيع قاعدتها، وأفضل طريقة هي الشباب باعتباره فئة لها قاعدة عريضة في المجتمع، مما سيرفع وعيه وثقافته السياسية.

3- أما الاقتراح الثالث فهو موجه إلى الشباب في حد ذاتهم وذلك بان يعملوا بجهد ليرفعوا من مستوى مشاركتهم السياسية لأنها تؤخذ ولا تعطى، وذلك بتحسين تنشئتهم ووعيمهم السياسيين وعدم التوجه إلى العزوف السياسي لأنه هروب من الواقع واكتساب سلوكيات وأفعال سلبية. بل الانضمام إلى الأحزاب والمشاركة في الانتخابات، ومتابعة الأخبار السياسية وكذا الترشح في الانتخابات.

الخاتمة:

إن أهم ما يمكن أن نؤكد عليه في نهاية الدراسة هو النقص الفادح لهذا النوع من الدراسات الخاصة بالخطاب السياسي، والحاجة إلى المزيد من البحوث المتخصصة، وهذا لا يعني الانطلاق من مدخل أو منظور واحد، بقدر ما يدل على إثراء الرؤى العلمية والمنطلقات الفكرية، والبحوث العملية الميدانية، بما يسمح من فهم واقعا السياسي والإشكاليات والقضايا التي ترتبط بالدراسة. والخطاب السياسي هو آلية فعالة في يد السلطة تعتمد عليها في الاستحقاقات الانتخابية خاصة الرئاسية. معتمدة على مجموعة من القواعد، أولها محتوى الخطاب السياسي وشخصية المرسل ووضعية المتلقي، أما الشباب فيحظى بالكثير من الاهتمام في المحافل الانتخابية لمدة زمنية قصيرة، ثم يحظى بالهميش في جميع المجالات لمدة تجعله فردا سلبيا في المجتمع، رغم أن الشباب هو عماد الأمة ومستقبلها وثروتها المتجددة، وهذا الفراغ الموجود بين السلطة وفئة الشباب يدفعهم إلى العزوف السياسي والتوجه إلى آفات اجتماعية تصنع منه مشكلا للمجتمع والنظام، خاصة إذا كانوا يملكون تعليما وتكوينا أكاديميا. يمكننا القول بأنه يجب على السلطة أن تعيد النظر إلى هذه الفئة لأهميتها في المجتمع ومستقبله، مع العلم أنهم طلبة جامعيين سيصبحون إطارات في المجتمع وداخل مؤسسات السلطة، إذن يجب إعدادهم وتكوينهم ليصبحوا نخبة المجتمع ومن مواطنيه الفاعلين. جيل يتمتع بالوعي السياسي الذي اكتسبه من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بدأ من الأسرة والمدرسة والجامعة ووسائل الإعلام والمؤسسة الدينية المتمثلة في المساجد، ونقاشاتهم مع الأصدقاء والزملاء حتى في مجاله الدراسي. أما الوضع السياسي الذي يمر به النظام من تطورات التي شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة، ساهمت على إضفاء جو سياسي في المجتمع، ما جعل هذا الجيل يكتسب ثقافة سياسية تجعله يستطيع تحليل وتأويل واقعه السياسي وتحديد حقوقه وواجباته اتجاه مجتمعه.

Asymmetric threats and its impact on US security after 09/11.

Amel Ouchenane

Algiers University Department of political science and International relations

The research question: What are the main impacts of asymmetric threats on US security after 9-11?

The outlines:

- 1/The-conceptual framework of asymmetric warfare and asymmetric threat.
- 2/The nature of asymmetric threats faced by the US and their features.
- 3/The US vision to face the impact of asymmetric threats.

Introduction:

The 21 century is characterized by different political, economic, and social changes; concerning security due to the globalization and technological advancement it brings more complex and multidimensional security concepts that include not only military but also non-military aspects. The features of threat have also extended with the emergence of non-traditional dangers, those conditions have affected the nature of wars and their center of gravity, obviously in the evolution in Military and security Affairs it shifted the fourth generation of war into asymmetric warfare, which is about new actors, different characteristics and deep impacts. This study highlights the following questions: What is asymmetric warfare and threat? What are the asymmetric threats faced by the US? Is it possible to contain asymmetric threat by the US?

1/The-conceptual framework of asymmetric warfare and asymmetric threat:

Definition of asymmetric warfare: The term “symmetrical warfare” mostly means armed conflict between States of equal military strength.¹ “Asymmetry” is a term used overly by the U.S. defense and policy communities of the United States.² “Asymmetry” or “asymmetric” has many definitions and is used to determine many things including tactics, strategies, and weapons systems even the understanding of what is sanctioned by international law. “Asymmetric threats”, are usually

¹ Toni Pfanner, *Asymmetrical warfare from the perspective of humanitarian law and humanitarian action*. International review, Volume 87 Number 857 March 2005. p.2.

² Steven Lambakis James Kiras Kristin Kolet. *Understanding “Asymmetric” Threats to the United States*. National Institute for Public Policy. September 2002 .p.6. <http://missilethreat.com/wp-content/uploads/2012/11/20021000-NIPP-asymmetricthreats.pdf>

viewed as having the ability to produce diffuse civilian casualties or massive environmental damage.¹

The CIA gives another definition to asymmetrical warfare as the employment of advanced strategies, tactics and technologies by a weakened state or a sub-state enemy that are prepared to keep away the advantages and exploit the vulnerabilities of technologically superior enemy. This definition includes two factors. The first one is about the selective utilization of arms or military resources by a state or sub-state group to respond, prevent, or beat a technologically supreme power, the second factor is about the utilization of non-military abilities or tactics by a state or sub-state group to weaken or compel military operations by a supreme power.

The U.S. military's working definition of asymmetric warfare says, "Enemies are possibly seeking to subvert or to destroy the U. S strengths while benefiting from its weakness, utilizing methods that differ crucially from the normal mode of U.S. operations." A recent Joint Staff definition says that asymmetric warfare consists of "**unanticipated or non - traditional approaches** to destroy an adversary's strength through unpredicted technologies means."²

'Asymmetrical Threat' is a new concept used to determine the weapons and tactics that weakened adversary, use to defeat or fence the technological superiority of developed nations. The aim is not to demand territory or to menace the sovereignty of the enemy, but the essential purpose is to decay the enemy's potential and capability to use its supreme military capability influentially to interfere in regional or internal conflicts furthermore to handicap the objectives of bluff states or other vandal groups.³ Therefore asymmetry in this case does not mean that the arms used are better or worse than those of the United States. to some extent, enemies are ready to use such weapons without "classical" limitation. According to **Pimmerman**, an Asymmetric Threat must meet three criteria, which are:

1. It must include a weapon, tactic or strategy that the enemy both could and would use against another adversary. (**Competition**)
2. It must include a weapon, tactic, or strategy that would not or could not be used by one adversary. (**The monopoly of weapons**).
3. It must involve a weapon, tactic, or strategy that, if not reply, could have serious impacts (**The efficacy**) .therefore if a threat has three characteristics it would be considered **asymmetric**.⁴
4. **Forms of Asymmetric threat:** Asymmetric warfare used to be determined as "a conflict including two states with different total military and economic resources." However, after 9/11 attacks the definition has been adjusted. Asymmetric warfare is now defined as "**using inferior tactical or operational strength against [the] vulnerabilities of a superior opponent to achieve the**

¹Loc.cit.

²Toni Pfanner, *op,cit*.p.3.

³K C Dixit, **The Challenges of Asymmetric Warfare**. Institute for defense studies and analyses ,March 09,2010.http://www.idsa.in/idsacomments/TheChallengesofAsymmetricWarfare_kcdixit_090310

⁴Chris Mark, **Asymmetric Warfare, Global security, privacy and risk management** ,July21.2015.

<https://globalriskinfo.com/category/risk-risk-management/> visited on 25-05-2016.

disproportionate effect with the aim of undermining [the opponent's] will in order to achieve the asymmetric actor's strategic objectives."¹The definition shows that :

*Asymmetric threat includes **more actors** it is not only restricted to inter-State conflicts, furthermore, asymmetries in warfare include many different asymmetries of tools ,power methods, strategies, organization, norms and time.

* Asymmetry can be contributory, technological, normative, and doctrinal or moral.

*Wars have been characterized by at least one genre of asymmetry, for example if the USA will be involved in any conflict by definition it will be asymmetric because of the **technological superiority** as well as for any other armed conflict which includes non-State actors, like resistance movements, fighters, rebels or terrorists.

*In any armed conflict it difficult to know its course or results because of the element of surprise.

*The adversary may use methods, strategies or tactics not directed to the enemy vulnerabilities. Therefore, asymmetry could be characteristic of any war.²

2/ The nature of asymmetric threats faced by the US and their features

What Are the Current and Future Threats to U.S. Security?

During the twentieth century, the general security reality was European dependence on U.S. strength, with common values and norms, which have enhanced the trust between them. However, before the end of the Cold War, the dependence on the US protection decreased, new adversaries that are able to maximize credible attacks against the West, furthermore the U.S. deficiency to Confront and weaken the enemies have augmented this grasp. ³

The US disability to avoid threats and protect allies has decreased the trust between them. In 2002, the US - foreign policy built on a foundation of alliances and international dialogue, has been changed ,the new U.S. doctrine based on military primacy, a "**new multilateralism,**" and the prevalence of democracy ,was sometimes observed with doubt by US partners , and it was not seen as **multilateral but unilateral**. US also faced other challenges like **reduced credibility** because of U.S. wrong information like what happened in Iraq, which, lead to alack of focus on the apparent threat that terrorism poses.⁴

After 9/11 new asymmetric challenges emerged and threaten the US security like;

1/Biological Weapons: The White House published in 2009 a National Strategy for Countering Biological Threats with an implicit topic that biological weapons would be used in a terrorist attack. To control fatal viruses from being turned into dangerous weapons, furthermore one of the hardest challenges is getting suitable and precise prudence on possible attacks.⁵

¹Wolff Heintschel von Heinegg. **Asymmetric Warfare: How to Respond?** International law studies, volume 87,p,464.

²Wolff Heintschel von Heinegg, **op.cit.** p465.

³Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S. and Global Security," co-sponsored by CACI International Inc (CACI) and the National Defense University (NDU). May 2008 .http://asymmetricthreat.net/docs/asymmetric_threat_1_paper.pdf visited on 24-05-2016.

⁴Dealing with Today's Asymmetric Threat to U.S. and Global Security," ,**op.cit.**

⁵**Loc.cit.**

2/Cyber-Attacks: Many experts warn about the danger of cyberwarfare for years. Network encroachments are widely viewed as one of the most serious potential national security, public security and economic defy. The scholars argued that the technology is a **double-edge sword** has positive sides as well as negative sides “The technologies which help humans to create and develop their skills also helps individual criminal hackers, organized criminal groups, terrorist networks and other advanced nations to damage the important infrastructure that is necessary to the economy, business , and security” .

3/Climate Change: The national security impacts of climate change are sharp, according to Defense Secretary **Leon Panetta**. While the topic of climate change is deeply politicized, Panetta argued that the climate issue as a grave security crisis. “In the 21st century, the US realized that climate change can influence national security due to increasing sea levels, critical droughts, the fusion of the polar caps, to more repeated and destructive natural disasters that raise a request for humanitarian aid and catastrophe assistance. The global warming will lead to **new conflicts over refugees, resources, and catastrophic natural disasters**, all of that would demand to rise U.S. military help and resources.”¹

4/Transnational Crime: U.S. defense and law-enforcement agencies see transnational criminal networks as national security challenges. These organizations are the main cause of insecurity and destroy government institutions through corruption, transnational criminal groups have amassed the unmatched fortune and power through illegal trade like drug trade, arms smuggling, human trafficking, and other illegitimate actions .Moreover they expand their range by creating partnerships with terrorist organizations, government officials, and some state security services.” On the other hand, the United States’ admitted the incapacity to control those groups, because even the advanced surveillance technology is not roughly able to contain this threat.²

5/ Bio-Threats: Health challenges become a security priority due to the speed of the disease and virus furthermore its impact on global health security and the biggest challenge is how to find a solution for these diseases and prevent their spread.³

6/Terrorism and the cultural asymmetry: Terrorism become the most prominent aspects of the asymmetric threats. Because of its impact on the economic, social, political and security side as well as the ability of terrorist organizations to attack the most vital areas of state and targeting the central sectors as well as civilians. Due to the growing religious factor in the formation of extremist groups there is an argument that claims the failure to understand an enemy’s culture this lack of comprehension will lead to a decline in the probability to win and to achieve victory because the enemy “center of gravity is undetermined.

The characteristics of asymmetric threats: According to US, asymmetric threat has some characteristics, which differ it from other threat like:

¹Sandra I. Erwin, Stew Magnuson, Dan Parsons and Yasmin Tadjdeh .**Top Five Threats to National Security in the Coming Decade.** National defense magazine. (November 2012), <http://www.nationaldefensemagazine.org/archive/2012/november/pages/topfivethreatstonationalsecurityinthecomingdecade.aspx> visired on 25-05-2016..

³ David L. Buffaloe. **Defining Asymmetric Warfare**, The land warfare papers , No. 58 (September 2006), p.14.

- The asymmetric threat is “**unusual**” it means that the threat is exceptional and something that draws attention the threat is somehow new and remarkable at least as Americans recognize it ,for example taking, torturing hostages.¹

* The asymmetric threat is “**irregular**” or casual threats. Therefore the threat will be adopted by instruments but unrecognized and it might be unacceptable too by the practice and laws of wars especially humanitarian law and in case of humanitarian interventions or international treaties, and arms control agreements for example nuclear explosions to damage satellite operations there is a legal discussion about it is it legitimate or not? Does the aim justify the mean even if human will be the first victim. ²

*The asymmetric threat is “**unmatched**” it could be surpassing to the American arsenal of capacities and programs and plan. Therefore it may or may not seem really grave and serious from a survival and durability standpoint, but surely appear different from war the best example in this case is the 11 September attacks, so understanding and well estimating is important in preventing and avoiding an “Asymmetric” Threats to the United States .

* The asymmetric threat is **well oriented**, and extremely leveraged against the U.S. military and civil assets and infrastructures for example the ballistic missiles and weapons of mass destruction, therefore US is vulnerable to such attacks at any time by state and non-state actors.

* **Limited ability to respond** the asymmetric threats especially when non-state actors and criminal groups manage it, it is quite difficult to contain them and to obtain the second strike.

***Quickly available U.S. military reaction:** Responding to the same influence and in the best time is difficult to determinate. especially with discriminate and consistent way , showing the quickly available U.S. military reaction, otherwise clearly irrelevant, or ensnaring policy in a long political or legal operations which stop any real action for example nuclear attacks ,terrorism, guerrilla warfare, and sabotage and destruction . ³

***Unknown threat:** threats that are conducive to the terrifying probability of the “**unknown unknown**” threat for example the unbelievable outcome that may be correlating with a large attack with biological weapons.

This category focus on the characteristic of an asymmetric threat that could be faced by the US, it discusses most of the features but not all of them therefore, it tried to highlight a framework of threat possibilities and the extent to which they can interlock. Most of the features specified before focus on what might be considered to be **the “different,” “unknown,” “unconventional,” or “unimaginable.”** With many of these threats, the US understand well the possibility of asymmetric attacks but it does not know how, where and when it will happen.⁴

Therefore, Asymmetric threats for US are divided into three categories.

First, there are **vulnerabilities in the complex** but crisp information technology based systems-of-systems. Such threats stop communications that carry targeting information or the Global

¹Steven Lambakis James Kiras Kristin Kolet. Understanding “Asymmetric” Threats to the United States , National Institute for Public Policy , September 2002 ,p.19 <http://missilethreat.com/wp-content/uploads/2012/11/20021000-NIPP-asymmetricthreats.pdf> visited on 27-05-2016.

²Ibid.p20.

³ Steven Lambakis,op.cit.p20.

⁴Loc.cit .

Positioning System navigation and timing signal, attacking reconnaissance satellites, are models of challenges that face the US therefore the system must be more solid and more complicated.¹

A second group of asymmetric threat is the potential use of weapons of mass destruction in many cases like in battlefield (land) or at ports (sea) or airfields (airspace), it means targeting US vital area where power is projected, or on the territory of US proponents which it seeks to defend and protect. This threat requires counter-proliferation capacity, with effective tactics and doctrine for their use.²

The third threat is the annoying probability that adversaries will try to menace the U.S. homeland with terrorism on a war-like scale. Tragic terrorism could be a result of the utilization of weapons of mass destruction, like biological weapons, from attack over the basic infrastructures upon which modern society rely on and it includes many sectors like communications power, transport, finance ,,etc. The terrorist attacks on US land are relatively new one in 21 century, due to the geographical location, with oceans to the east and west, and friendly neighbors to the south and north. However, globalization, technology changed the protection historically given by suitable geographical location.

The US vision to face the impact of asymmetric threats.

Asymmetric challenges and US Weaknesses:

- **The fragility of cyber security** US own self worst enemy—continuing to obtain computers, which are vast open to fault and omissions, oblivious demolition of data and information, insider deformity, and outside attack ,also Time supports the enemy using any kind of information virus moreover enemies will choose accurately between Direct confrontation and indirect confrontation.³
- **The difficulty of securing infrastructures:** U.S. vulnerabilities to asymmetric attack are broadly in the civil sector, like bridges, airports, telephone switches for the U.S. Intelligence Community and operational commands. Furthermore, the most susceptible of all are the data controlled by banks and the main logistics factors including fuel suppliers.⁴
- **Ease Breakthrough:** The enemies will succeed by causing a war between the different groups in US legal system, and not operational capacities.
- **Conditions promote instability:** The political, economic, and technological climate supports a rise in terrorism, conflict and asymmetric attack. Therefore, it will push to **the privatization of security, the militarization of the police, and the gendarmification of the military.**⁵

¹ Ashton B. Carter and William J. Perry. **Countering Asymmetric Threats.** Belfer Center, Harvard University. p.2 http://belfercenter.hks.harvard.edu/files/kte_ch5.pdf visited on 23-05-2016.

² Ibid, p.30

³ Robert David Steele. **Takedown: The Asymmetric Threat to the Nation.** (22 Jun. 1998). www.oss.net/.../file.../ASYMMETRICWARTheBigPicture.doc visited on 25-05-2016

⁴ Loc. cit.

⁵ Robert Davis Steele, **op.cit.**

- **The US criteria for victory:** The US actual gauge for victory are difficult to achieve because they want crucial victory with limited casualties.
- **Weak structure:** US force bases are powerless to major asymmetric manipulations in time, space, and materials.¹

US efforts to contain Asymmetrical threats: Each state has a certain vision and perception about how it will face any asymmetrical threat, through its military, economic and political capabilities. Due to the rationality of decision maker states will seek for maximum benefits with low costs therefore confronting asymmetric threat also is a rational process based on balancing between goals, nature of the threat, and costs.

The problem in fighting the asymmetric threat is the characteristics of “Asymmetric Threats” and with defining it furthermore, the definition reveals that the universe of threats is divided closely into **the symmetric and the asymmetric**. Nevertheless the visible distinctness of some cases, there is no more final a test for what is an asymmetric threat than there is for who is a terrorist.²

The US tried to adopt a comprehensive policy including the political, military, economic factors to avoid the asymmetric threat through Strategic Communications Strategy. A Defense and Homeland Security Strategy. An Economic Strategy. A Diplomatic (International) Strategy³. The main aim for US is to maintain superior and unique capabilities in the face of any potential military opponent this ability has different characteristics like global power projection, superior knowledge, planning and information dominance, and this capability mainly demand the use of asymmetric techniques and methods.⁴

The primary strategic objective of asymmetrical warfare is **psychological**, not military. It is to menace the enemy psychologically by directly or indirectly implanting scare, panic and terror in order to fulfill its political agenda.

In more descriptive concept, it is, "the linked use and threat of violence that is guided at one group targets—the victims—to force acquiescence or obedience from another set of targets (targets of demands) or to effect a broad public that is not immediately implicated in a specific conflict. (the mass media, the general public, world opinion, other governments, etc.)".⁵

Asymmetrical combatants mostly use invisible terrorist and irregular guerrilla warfare tactics and aim to avert direct military confrontation with the adversaries' vastly superior armed forces.

The second but necessary strategic objective in combating asymmetrical threat is to win the hearts and minds of potential allies and supporters, through winning financial and logistic support, secure sanctuary and the capability to induct new combatants and fighters. Because no asymmetrical organization or group can long survive and sustained much, less realize its political objectives, aims without an important, and efficacy outside **support system**.⁶

¹Loc.cit,

²Stephen J. Blank, **Rethinking asymmetric Threats**. Strategic Studies Institute September 2003. http://www.globalsecurity.org/military/library/report/2003/ssi_blank.pdf visited on 22-05-2016.

³Robert David, **op.cit**.

⁴David E. Long, **Countering Asymmetrical Warfare in the 21st Century: A Grand Strategic Vision**. Center of Contemporary Conflict. [file:///C:/Users/hp/Downloads/nps39-021009-32%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/hp/Downloads/nps39-021009-32%20(1).pdf) visited on 27-05-2016.

⁵Loc.cit.

⁶David E. Long, **op.cit**.

Conclusion:

Wars and instability are the current international system features. Asymmetric threat is another form and challenge for global security and international actors. It threaten the survival human and the suitability of states, it has become the new threats due to the technological facilities and communication development, which led to creating a network of terrorism and crime organizations. Today the impact is not only on US security but also on global existence. Furthermore, what happened in a country may affect the other country because of the economic, political, security interdependence. Therefore the nature of war changed and the center of gravity in 21 century become unclear and ambiguous the logic of winning and losing changed too because the enemy becomes unknown therefore it is quite difficult to predict its reactions and so to contain the asymmetrical threat it is necessary to reinforce **coordination and cooperation between states and non-states actors** .



مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017